وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح

كلية الحقوق و العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمل متطلبات نيل شهادة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي و إداري

مذكرة بعنوان :

دور أليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة angem ورقلة 2005 - 2024

❖ من إعداد الطالبة : ❖

- بن عثمان مباركة

شراف الأستاذة

-

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.بوعافية محمد الصالح	أستاذ محاضر	رئيسا
د.عزلاوي أمال	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
أ.د. كاهي مبروك	أستاذ	مناقشا

السنة الدراسية

2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح

كلية الحقوق و العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمل متطلبات نيل شهادة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي و إداري

مذكرة بعنوان :

دور أليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة angem ورقلة 2005 - 2024

❖ من إعداد الطالبة : ❖

- بن عثمان مباركة

شراف الأستاذة

-

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.بوعافية محمد الصالح	أستاذ محاضر	رئيسا
د.عزلاوي أمال	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
أ.د. كاهي مبروك	أستاذ	مناقشا

السنة الدراسية

2025/2024

الاهداء

الى نبع الحنان وسر الرضا امي الحبيبة التي لولا دعاؤها واحتضانها ما وصلت لهذا اليوم

الى روح والدي الذي مازال يسندني من السماء بدعاواته الطاهرة رحمك الله وجعل هذا العمل في ميزان حسنات

إلى زوجي و سندي ورفيق دربي

الى ابنائي الاعزاء ذ خري في الحياة وأجمل انجازاتي الى اخي الصغير عضدي في الحياة حفظكم الله وأنار دربكم بالعلم

الى كل افراد عائلتي وأصدقائي الذين احاطوني بالتشجيع ،اهديكم هذا العمل ثمرة تعب وسهر ولبنة في طريق المستقبل.

شكروعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله

الحمد لله عزوجل الذي ألهمنا الصبروالثبات لمواصلة مشوارنا الدراسي

أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساعدني في إنجازهذه المذكرة وأخص بالشكر:

- **الأستاذة المشرفة :الدكتورة عزلاوي أمال على توجيهاتها في عملنا هذا.**
- **أساتذة قسم العلوم السياسية على مجهوداتهم الدائمة طيلة فترة الدراسة.**
- **الى صديقتي اسماء واسيا على مساعدتها، اتمنى ان يجعل الله التوفيق حليفكم**
- **الى عمال الوكالة الوطنية لتسييرالقرض المصغربورقلة الذين قدموا لي المساعدة ولم يذخروا جهدا لذلك .**
- **إلى كل زملائي في دفعة ماسترتنظيمات إدارية 2024_2025.**

لكم جزيل الشكروالامتنان

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولا جذريا بفعل تنامي ظاهرة العولمة ،وهو تحول القى بظلاله على مختلف القطاعات وفي مقدمتها قطاع الإستثمار وريادة الأعمال،وقد أفرز هذا الواقع الجديد بروز المقاولاتية بوصفها رافعة أساسية للتنمية التي أصبح للمقاولين فيها دوراً أساسيا من خلال قدرتهم على خلق افكار ابداعية وتحويلها الى مؤسسات قابلة للإزدهار والمساهمة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية على جميع المستويات ،والمقاولة النسوية لا تخرج عن هذا الاطار إذ أصبحت ريادة الأعمال النسوية التي تعد اليوم أكثر من أي وقت مضى محركا حيويا لإحداث قفزة نوعية في الإقتصاديات المحلية.

لقد أصبح دور المرأة المقاولة محوريا في تحقيق الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية معا،إذ ساهم حضورها المتنامي داخل فضاءات العمل الحر في خلق الثروة وتعزيز التنمية المجتمعية.

سعت مختلف دول العالم ،منذ ما يقارب عقدين من الزمن إلى تعزيز دور المرأة المقاولة في مسارات التنمية على المستويات المحلية والوطنية والدولية،وقد تزامن هذا التوجه مع بروز مفهوم التنمية المستدامة ،الذي يهدف إلى تحقيق توازن شامل بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية .وفي هذا الإطار أولت الهيئات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة ، البنك الدولي،ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية،إهتماما متزايدا بضرورة تمكين المرأة إقتصاديا،باعتبارها فاعلا محوريا في تحقيق النمو وقد ترجم هذا الإهتمام إلى مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى دعم المقاولات النسوية ،من خلال توفير التمويل الميسر،وتقديم التكوين المتخصص ،فضلا عن إصلاح الأطر القانونية بما يضمن حقوق النساء المقاولات وتحفيز مشاركتهن الفعالة في الحياة الإقتصادية .وتشكل هذه المبادرات انعكاسا واضحا للإلتزام الدولي بتحقيق التقدم الإقتصادي في كل جهات العالم لا سيما عبر ما تسهم به المقاولات النسوية في التخفيف من معدلات البطالة وتحفيز النمو الشامل.

وإنطلاقا من هذا التوجه عملت الجزائر على غرار العديد من دول العالم ،منذ تبنيها نهج الإقتصاد الحر في مطلع التسعينيات ،على خوصصة المؤسسات العمومية و تحرير التجارة وتعديل الإطار القانوني والتشريعي ليتوافق مع متطلبات إقتصاد السوق ،وأدت هده العوامل إلى دفع الدولة نحو تشجيع الإستثمار الحر والعمل المقاولاتي ،بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في الحد من التفاوتات الإجتماعية وخلق فرص العمل وقد ساهمت الأدوار المتنامية التي يضطلع بها المقاولون في جعلهم ضمن أولويات السياسة السوسيو إقتصادية للدولة التي تهدف إلى تحقيق النمو والتقدم في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة .وقد أولت هذه السياسات أهمية خاصة لتفعيل دور المرأة لما من دور فعال في مسار التنمية الشاملة ،من خلال الإنخراط في منظومة العمل الدولية والمصادقة على عدد من الإتفاقيات التي تنص على ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين وتعزيز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمرأة ،وفي هذا السياق تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من التدابير الرامية إلى تمكين المرأة من ممارسة نشاطها المقاولاتي لا سيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الدعم المالي ،والتأطير المعنوي،والمرافقة القانونية كما سعت إلى تهيئة البيئة الملائمة لتشجيع المبادرات النسوية إدراكا بأن إدماج المرأة في الحركية الإقتصادية يعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تجسدت السياسة الحكومية الجزائرية في تبني مجموعة من الآليات والهياكل المؤسساتية الرامية إلى دعم المقاولاتية وتطويرها من خلال إستحداث أجهزة حكومية متخصصة و عبر إشراك المجتمع المدني لاسيما الجمعيات ،في مرافقة المرأة المقاولة وقد أنشات عدة هيئات وأجهزة دعم على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،بالإظافة الى لدعم والتمويل تهعذه الهيئات تعمل على مساعدة المقا مواجهة الم مشاكلهم ،بشكل يجعل منها محفز لزيادة المقاولين وترقية الروح المقاولاتية وتجسيد برنامج الدولة في هذا الإطار ،كما تهدف إلى تمكين المرأة بشكل خاص من ولوج عالم الأعمال وتذليل العقبات التقليدية التي تحد من مشاركتها ،لاسيما في المناطق الريفية والجنوبية. و من بين هذه الآليات تبرز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة كأداة محورية تهدف إلى مرافقة النساء الراغبات في إنشاء مشاريعهن الخاصة عبر منح القروض المصغرة و توفير التأطير و المرافقة التقنية ، و لأن دور الوكالة في تمكين المرأة المقاولة يتداخل مع السياسات العمومية و أهداف التنمية المحلية ، فإن دراسة تجربتها تمثل مدخلا لفهم مدى فعالية الدعم المؤسساتي و الوقوف في وجه التحديات و الفرص التي تواجه المقاولة النسوية في الجزائر.

1. أسباب اختيار الموضوع

تتلخص الدوافع في تناول هذه الدراسة حول دور آليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

***الأسباب الذاتية:**

–تعود اسباب إختيار الموضوع لمبررات ذاتية خاصة وأخرى موضوعية مرتبطة بالموضوع في حد ذاته مرتبطة بعملي بالوكالة ،واتصالي المباشر بالمقاولات المستفيدات من خدمات الوكالة واطلاعي على تفاصيل هذه العملية بايجابيتها وسلبياتها وأثرها على الحياة المهنية والشخصية لهؤلاء المقاولات فقد جعلني هذا الامر أفكر بربط هذه التجربة العملية بالدراسة الأكاديمية.

***الأسباب الموضوعية:**

تتجسد الأسباب الموضوعية في:

–محاولة تسليط الضوء على دور المرأة المقاولة في إحداث التنمية الاجتماعية.

–محاولة تبيان الدور الفعال الذي تلعبه المرأة المقاولة في المجتمع من خلال إبراز دورها المحوري في عملية التنمية الإقتصادية.

–محاولة الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق نشاط المرأة المقاولاتي في المجتمع الجزائري رغم الإجراءات القانونية التي تدعم حقوقها.

_الحصول على نتائج علمية موثوقة من خلال توزيع الاستبيان على عينة تمثيلية.

–التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة وعرض الخدمات المالية والغير مالية التي تقدمها كذلك الدور الذي يلعبه الإقتصاد الحر من خلال دعم المشاريع الخاصة.

2. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب نذكر منها :

_تحديد مدى نجاعة آليات الدعم التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التمكين الاجتماعية والإقتصادية للمرأة المقاولة.

–إبراز دور الآليات غير الحكومية في نشر الثقافة المقاولاتية.

–تساهم هذه الدراسة في إبراز أهم المعوقات والمشاكل التي تتعرض لها المقاولة.

–تحديد أهم الأسباب الحقيقية التي تقفحائل في طريق المقاولات المستفيدات من الوكالة.

–تقديم توصيات من خلال تحليل دور الوكالة وإقتراح حلول وآليات جديدة لتعزيز الدعم المقدم للمرأة المقاولة.

–تعزيز البحث العلمي من خلال إثراء الأدبيات الأكاديمية حول المقاولة النسوية في ولاية ورقلة وتوفير قاعدة بيانات وإحصائيات حول الموضوع لمن يريد مواصلة البحث فيه.

3. أهداف الدراسة:

من خلال خوض غمار البحث حول دور آليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب نهدف إلى :

–الكشف عن واقع المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري عامة والجنوب خاصة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في كل المجالات.

–الإحاطة بجميع مفاهيم المرأة المقاولة وآليات الدعم في الجزائر.

–تسليط الضوء على آليات الدعم الحكومية وغير الحكومية والسياسيات المنتهجة في الجنوب وعلى الدور الذي تلعبه في ترقية المرأة المقاولة.

–الوقوف على أهم التحديات والمعيقات التي تقف عائقا أمام المرأة في ممارسة نشاطها المقولاتي في الجنوب.

4. إشكالية الدراسة

للتعرف على أهم الآليات الحكومية وغير الحكومية في ولاية ورقلة ودورها في دعم المرأة المقاولة وخاصة الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في ورقلة ورغم كل تلك الجهود إلا أن هناك تحديات ومعيقات تقف حائلا أمام إستمرارية نجاحها .

نطرح **التساؤل الرئيسي**:

كيف ساهمت آليات الدعم التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ترقية المرأة المقاولة بولاية ورقلة ؟

التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالمرأة المقاولة؟
- ما هي أهم الآليات الموضوعة لتشجيع المرأة المقاولة في الجنوب؟
- ماهي الإستراتيجيات المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في تنمية وترقية المرأة المقاولة في ورقلة 2005_2024 ؟ وما مدى نجاحها في تحقيق أهدافها؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على نجاح أو محدودية هذا الدعم ؟

5. فرضيات الدراسة:

للوصول إلى إجابات حول التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، والتي نعتبرها كإجابات أولية سوف نقوم باختبارها من خلال الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

أدى توفير آليات دعم فعالة وميسرة للمقاولين إلى زيادة تبني ثقافة المرأة ا لمقاولة في الجزائر .

الفرضيات الفرعية:

- هناك إرتباط قوي بين ارتفاع مستوى المقاولة النسائية في ورقلة وجودة الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الدعم المالي المباشر هو عامل حاسم في نجاح المرأة المقاولة .
- كلما كانت البيئة السوسيو ثقافية أكثر دعما وتمكينا للمرأة كلما زادت إحتمالية إقبالها على ريادة الأعمال.

6. حدود الدراسة:

- **المكانية:** يكمن في المجال الجغرافي للدراسة، وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة.
- **الزمانية:** طبقت هذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين 2005-2024.

7. مناهج الدراسة :

حتى نتمكن من الالمام بكل ما هو متعلق بظاهرة الدعم التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ترقية المرأة المقاولة بولاية ورقلة ، تم الإعتماد على:

- **المنهج الوصفي:**

إنطلاقا من أن دراسة أي ظاهرة تنطلق من وصفها الدقيق وتحليل عناصرها البنائية لإكتشاف العلاقات الرابطة بينها،وبينها وغيرها من المتغيرات أو الظواهر ،تم إستخدام هذا المنهج في الجانب النظري للدراسة مفهوم المقاولة وآليات الدعم الحكومية وغير الحكومية وتم إعتماد الأسلوب التحليلي بغرض تحليل الإحصائيات والمعطيات المتناولة في الدراسة .

- **منهج دراسة الحالة:**

يعنى هذا المنهج بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها وذلك من أجل الوصول إلى نتيجة واضحة بشأنها وتم إستخدامه لدراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة من خلال دراسة هيكلها وتناول الخدمات التي تقدمها وتأثيرها في المرأة المقاولة من حيث التمويل والمرافقة والدور الذي تلعبه في تمكين المرأة .

- **المنهج الاحصائي:**

هو مجموعة من الاساليب والتقنيات التي تستخدم لجمع البيانات،وتنظيمها،وتحليلها وتفسيرها،بهدف استخلاص معلومات مفيدة واستنتاجات حول ظاهرة معينة.يعتمد هذا المنهج على الاساليب الرياضية والرقمية في معالجة البيانات ،ويهدف الى تقديم وصف دقيق للظاهرة المدروسة ،واكتشاف العلاقات بين المتغيرات وتم استخدامه في دراسة الحالة من خلال القيام باستبيان لإثبات صحة فرضيات الدراسة واسقاط الجانب النظري وربطه بالواقع.

- **الاقتراب المؤسسي:**

يركز هذا الإقتراب على المؤسسة كوحدة تحليل أساسية باعتباره متغيرا مستقلا يؤثر على الفواعل الأخرى ويقوم بوصف المؤسسة وتم إستخدامه لتسليط الضوء على آليات الدولة الحكومية وغير الحكومية ودورها في دعم إنشاء المشاريع الخاصة.

- **الإقتراب القانوني:**

يعالج هذا الإقتراب قضية أو مؤسسة من منظور القواعد والنصوص باعتبار المؤسسة في مضمونها عملية انضمام لعناصر تنظيمية واجرائية، وتم إستخدامه في تحديد القوانين والمراسيم المؤسسة لآليات الدعم الحكومية .

8. تحديد مصطلحات الدراسة:

نتعرض إلى المفاهيم الأساسية للدراسة من خلال ما يلي:

***آليات الدعم:** هي مجموعة من الإجراءات والوسائل العملية تعتمدها الجهات الحكومية و غير الحكومية لتقديم المساعدة للمقاولين والمؤسسات الناشئة من خلال خدمات مالية وتسهيلات للإستثمار قانونية وتشريعية وحوافز جبائيه ودورات تكوينية وتحسيسية لزرع ثقافة المقاولتية .

***المرأة المقاولة:** هي كل إمرأة أسست مشروعها من مالها الخاص أو عن طريق آليات ومؤسسات الدعم ولها القدرة على تحمل مسؤولية تسيير المشروع واتخاذ القرارات وتحمل تحديات النجاح والفشل.

***القرض المصغر:** هو تمويل مالي صغير القيمة يمنح من طرف مؤسسات حكومية مختصة لفائدة المقاولين الصغار والفئات الهشة وذوي الدخل المحدود بهدف تحفيز روح المقاولتية خاصة للمرأة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة لـ: "قوجيل محمد، 2016"، بعنوان: دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،**

تناولت الدراسة إشكالية مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم وتنمية البروز المقاولاتي في الجزائر ؟، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من أهم النتائج:

- إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين.
- ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر اذ تواجه قيودا كثيرة.
- إشكالية التمويل وضعف النظام المالي.

- **الدراسة لـ: "زميتي منال، 2023"، بعنون: الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة"، مذكرة لنيل الماستر في علم الإجتماع ، تخصص: تنظيم إجتماعي، كلية العلوم الإجتماعية والانسانية، جامعة قالمة.**

تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على الثقافة المقاولاتية لدى المرأة ومساهمتها في عملية التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى :

- جهود الدولة لتطوير وتشجيع ونشر ثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية.
- مساهمة المرأة المقاولاتية في عملية التنمية المستدامة.

إستخدمت الطالبة المنهج الوصفي واعتمدت على أداة الاستبيان والمقابلة نصف الموجهة وملاحظة الوثائق المسجلة ، وأجرت البحث على عينة تتكون من 100 مبحوثة على مستوى ولاية قالمة، وتوصلت الدراسة إلى مشاركة المرأة في مجال المقاولاتية لازال ضعيف هذا ما أثر على مساهمتها في التنمية المستدامة، كما أن هناك

رواسب ثقافية وأبعاد اجتماعية قائمة على الجندرة التي حدت من المجهودات المبذولة في سبيل دمجها في مجال المقاولاتية.

دراسة لـ: "كريم وهيبة، 2022"، بعنوان: دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر_دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2004_2021 مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،

تناولت الدراسة إشكالية دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرو للإجابة على الإشكالية طرحت الفرضيات الآتية:

_يعتبر القرض المصغر أحد المحركات الرئيسية لتمويل المشاريع المقاولاتية الصغيرة .

_أدى إستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى رفع نسب المقاولاتية في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت في التنمية المحلية كما ساهمت في إمتصاص الفقر و البطالة وتحسين الوضعية الإجتماعية .

9. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات مهما كانت درجته ومستواه، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه ما يلي:

- قلة توفر الكتب التي تتناول آليات الدعم الحكومية وغير الحكومية في الجزائر.

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من الوكالة.

- تجنب النساء الإجابة على بعض محاور الاستبيان الذي يؤدي إلى نقص البيانات وضعف المصداقية

10. هيكل البحث:

لتحقيق الأهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة وفق منهجية تتلاءم مع طبيعة موضوع البحث، فقد تم تقسيم الدراسة بما يحقق أهدافها كما يلي:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الجانب النظري المفاهيمي، والفصل الثاني جانب ميداني، حيث: خصص **الفصل الأول** للدراسة الجانب النظري للبحث من خلال المبحث الأول الذي يعالج موضوع المرأة المقاولة مميزاتها والعوامل المحددة لتوجهها والتحديات التي تقف عائقا أمامها ،ثم تطرقت في المبحث الثاني لآليات الدعم الحكومية و غير الحكومية كما تطرقت إلى السبل والمساعي التي بذلتها الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.

أما **الفصل الثاني** فهو عبارة عن دراسة حالة تناولت فيه الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بورقلة المبحث الأول تعريف للوكالة أهدافها مهامها وخدماتها وتناولت في المبحث الثاني إحصائيات الوكالة مابين 2005_2024 ثم قمت باستبيان لإثبات فرضيات الدراسة والوصول للأسباب التي تعيق المرأة المقاولة في الولاية.

الفصل الأول

المرأة المقاولة بين التمكين الذاتي وآليات الدعم المؤسسي في الجزائر

تمهيد:

يعد موضوع المقاولة النسوية من القضايا الحيوية التي تشغل إهتمام الباحثين وصناع القرار، نظراً لدور المرأة المقاولة في تحفيز النمو الإقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. فقد شهدت العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في إنخراط النساء في عالم ريادة الأعمال، سواءاً من خلال إنشاء مشاريعهن الخاصة أو تطوير أعمال قائمة، ما أسهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم الإبتكار في مختلف القطاعات.

ومن هذا المنطلق سنتطرق من خلال الفصل على ماهية المرأة المقاولة من خلال عرض مفهومها، وأهم مميزاتها ، و إستكشاف العوامل التي تؤثر في توجه النساء نحو العمل المقاولاتي. كما يتناول الفصل آليات الدعم والتمويل المتاحة للمرأة المقاولة في الجزائر، لدعم المشاريع النسوية، ودور الجمعيات الوطنية والمحلية في تحفيز ودعم النساء المقاولات ، إلى جانب طرح أهم الإجراءات الحكومية في التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر.

المبحث الأول:ماهية المرأة المقاولة

يشهد العالم اليوم تطورًا ملحوظًا في دور المرأة داخل المنظومة الإقتصادية، حيث أصبحت المرأة المقاولة فاعلًا أساسيًا في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فقد تحولت من مجرد مشاركة محدودة في الأنشطة التجارية إلى قيادة مشاريعها الخاصة، مما ساهم في تنويع الإقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. ويعكس هذا التطور التحولات المجتمعية والقانونية التي شجعت النساء على دخول عالم المقاولة وإثبات قدراتهن في مختلف القطاعات.

في هذا الإطار، يتناول هذا المبحث مفهوم المرأة المقاولة من خلال تحديد تعريفها وأهم مميزاتها التي تميزها عن نظيرها الرجل في عالم الأعمال. كما سيتم التطرق إلى العوامل التي تؤثر في التوجه المقاولاتي النسوي، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو قانونية، والتي تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز أو عرقلة مشاركة المرأة في مجال ريادة الأعمال.

المطلب الأول: تعريف المرأة المقاولة

قبل التطرق لتعريف المرأة المقاولة لابد من تعريف المقاولة و المقاول:

أولا:المقاولة

لغة:كلمة "مقاولة" هي إسم مفرد مؤنث، وجذرها "قول"، وجذعها "مقاولة". وهي صيغة مبالغة على وزن "مفاعلة"، مما يشير إلى مشاركة أطراف متعددة. تعني "المقاولة" المفاوضة والمجادلة، وهي مشتقة من كلمة "المقاول"، مما يضفي عليها دلالة خاصة تتعلق بالمخاطرة أو المجازفة، بالإضافة إلى الإلتزام الذي يرافق توظيف الأموال في النشاط الإقتصادي[1].

المقاولة اصطلاحا:

يُعدّ مفهوم المقاولة من المفاهيم المتعددة الجوانب التي تختلف دلالاتها تبعًا لمجال الإستخدام سواءاً في السياسة أو الإقتصاد أو المجتمع. غير أنّه غالبًا ما يُرتبط بالمجال الإقتصادي حيث يُنظر إليه كأحد أشكال النشاط الإقتصادي وأحد الأبعاد الإجتماعية للعمل في آنٍ واحد.

[1]موبوب رشيد ، **فعالية تعليم المقاولاتية في تعزيز نوايا الطالبات الجامعيات نحو العمل المقاولاتي** ،مجلة المفكر،المجلد 8، العدد1، 2024،ص433.

يقدم عالم الإجتماع الفرنسي **كريستيان تيودروز** مجموعة من الدلالات التي قد نقصد بها المقاولة، مثل : **الورشة**(*L'atelier*)، **الشركة**(*société ou compagnie*)، **الدار**(*la maison*)، **الدار الأم** (*la maison mère*)، **المطحنة**(*le moulin*)، **الصندوق**(*la boîte*)، و**المؤسسة**(*la firme*).

بينما يؤكد الباحثان الفرنسيان **جون إيف كابول** و**أوليفييه غارنيي** في معجمهما الخاص بالإقتصاد والعلوم الإجتماعية أن *"المقاولة هي وحدة إقتصادية وقانونية تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات بهدف بيعها في السوق لتحقيق ربح معين.*

في حين نجد أن التعريف الإنجليزي يربط مصطلح المقاولة بالفعل *"an arduous attempt / action volontaire"*، أي أنه فعل إرادي يتعهد من خلاله شخص معين بتحقيق مشروع ما.[1]

كما تُعتبر المقاولاتية، أو ريادة الأعمال، الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها المؤسسات، والإنطلاقة التي تستند إليها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي ظاهرة إقتصادية وإجتماعية تسهم في خلق الثروة، وتتميز بعدم اليقين مما يجعلها مرتبطة بالمخاطرة.[2]

وبناءًا على ما سبق،يمكننا تعريف المقاولة على أنها هي وحدة إقتصادية وقانونية تُعنى بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات بهدف بيعها في السوق وتحقيق أرباح. وهي لا تقتصر فقط على البعد الإقتصادي، بل تمتد إلى الأبعاد الإجتماعية والتنظيمية، حيث تُشكل فضاءًا للعمل والإبداع والمبادرة الفردية أو الجماعية.

أما المقاول، فهو العنصر المحوري في توجيه نشاط المقاولة، حيث يُنظر إليه كمحرك داخلي للتغيير داخل النظام الإقتصادي، إذ يقوم بدور أساسي في دفع عجلة التطوير والإبتكار. ولايُعتبر السعي وراء الربح هو الدافع الأساسي للمقاول، بل يُشكّل الإبداع والتجديد العنصر الأكثر تحفيزًا له.[3]

ثانيا:المقاول

في فرنسا تطور تعريف المقاول، مما أدى إلى إختلاف التعاريفالممنوحةله.فقدبرز مصطلح"Entrepreneur"الذي يعني "باشر"، وقد تم تعريف المقاول على أنه الشخص الذي يباشر عملًا أو مشروعًا؛ إذ تُشتق كلمة"entreprendre"من الفعل الذي يدل على البدء. كما يُعرّف المقاول بأنه الفرد الذي يتمتع بقدرة خاصة على اتخاذ القرار في ظروف

[1] مولاي أحمد الصالحي، **مفهوم المقاولة، أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية ، أصنافها وأنواعها، ودورها في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية،المجلد 2، العدد 5، 2022،ص464.

[2] طبابيبة رمزي، شريط فيروز، **دورالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الاستدامة للمشروع المقاولاتي (دراسة حالة المشاريع المدعمة من الوكالة الوطنية للتشغي لولاية تبسة)**،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،المجلد 05، العدد 03، 2023،ص7.

[2] زهية بوشريط وليلى سيدي موسى،**المرأة المقاولة ومشاركتها في التنميةالمستدامةبالجزائر**، مجلة منتدى الأستاذ،المجلد 20،العدد01، 2024، ص 638.

عدم اليقين، وهو شخص واثق من نفسه. ويُعد المقاول أيضًا المؤسس والمبادر في إنشاء المؤسسة، استنادًا إلى تحليلاته السابقة، ويمتلك القدرة الدائمة على إقتراح رؤى جديدة[1].

لقد كان لدخول المرأة في النشاط اللاإقتصادي علاقة بوضعها الإجتماعي. سابقًا، كان يُنظر إلى المرأة من الطبقة المتوسطة على أنها مسؤولة عن رعاية أسرتها وإدارة منزلها، بينما كان الحال مختلفًا بالنسبة للمرأة من الطبقات الدنيا، حيث كان عليها الخروج إلى سوق العمل لمساعدة الرجل نظرًا لعدم كفاية دخله لإعالة الأسرة.

وعلى الرغم من توسع النشاط التجاري في القرن التاسع عشر، الذي أدى إلى توظيف عدد أكبر من العمال وفتح فرص للنساء لدخول السوق، إلا أن النظرة التقليدية التي تُوجب بقاء المرأة في المنزل لم تتغير، وظلت معاملتها غير عادلة؛ إذ كانت أجورها أقل من أجور الرجال لنفس العمل.

وقد نسب العديد من المفكرين ذلك إلى أسباب تعليمية، إذ رأى "سميث" في عام 1776 أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة يعود إلى الفجوة في التعليم والتدريب بينهما. وقد تبنى كل من الكلاسيكيين والنيوكلاسيكيين هذه النظرة، معتبرين أن عدم المساوآة يرجع إلى كون المرأة غير منتجة وغير عقلانية وغير ماهرة، وأن وظيفتها الأساسية هي الزواج والأعمال المنزلية.

غير أن الواقع في تلك الفترة كان يخالف العديد من النظريات التي ظهرت لتفسير هذه الظاهرة. فقد أشارت بعض الدراسات، كما في دراسة "ليوني ليفي" عام 1885، إلى أن رواتب الفتيات دون سن العشرين كانت أعلى من رواتب الرجال، بينما كانت رواتب الفتيات فوق سن العشرين منخفضة جدًا، مما أثار تساؤلات حول المعايير المستخدمة في تحديد الرواتب آنذاك.

وأكدت العديد من الدراسات أن عمل المرأة كان يُنظر إليه من زاوية التقاليد والعادات، حيث كان يُفترض أن يكون أجرها أقل من أجر زوجها. ومن هنا، كانت الظروف الإجتماعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين غير مواتية لعمل المرأة[2].

كما عرّف "شومبيتر (Schumpeter) "في سنة **1915**، فإن المقاول هو ذلك الشخص الذي يمتلك الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو إختراع إلى إبتكار فعلي. وبالتالي، فإن وجود قطاع ريادة الأعمال يساهم في **"التدمير الخلّاق"**، مما يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في الصناعات والأنماط الإنتاجية. ونتيجة لذلك يساعد الرياديون في قيادة وتوجيه التطور الصناعي والنمو الإقتصادي على المدى الطويل[3].

بناءاً على ماسبق يمكننا تعريف المقاول على أنه:

---

[1] لعلمي فاطمة وآخرون،**دور المقاولة النسوية في تطوير وتنويع الاقتصاد المحلي – اشارة لتجربة بعض الدوّل العربية**–،مداخلة منشورة،د س ن ،ص3.

[2] إلهام حاج ريوة،**المرأة المقاولة والمؤسسات الداعمة**،مداخلة منشورة ، جامعة غرداية، 2024،ص3.

[3] بومناد سيف الدين،سنوساوي عكاشة بشير، **الرغبة المقاولاتية والإبداع لدى الشباب الجامعي**،مجلة العلوم الإدارية والمالية،المجلد 03، العدد01، 2019،ص67.

المقاول هو الشخص الذي يمتلك القدرة والإرادة على تأسيس مشروع أو مباشرة عمل متحملًا مخاطر عدم اليقين، ومستندًا إلى تحليلاته ورؤيته المستقبلية. يتمتع بروح المبادرة والإبتكار حيث يسعى إلى تحويل الأفكار الجديدة إلى إبتكارات فعلية تسهم في التطور الإقتصادي. كما يلعب دورًا رئيسيًا في إحداث تغييرات جوهرية في الأسواق الصناعات من خلال ما يُعرف بـ "التدمير الخلّاق"، مما يعزز النمو الإقتصادي والتطور الصناعي على المدى الطويل.

ثالثا:المرأة المقاولة

- **مفهوم المرأة**

لغة: جمع: سيدات، فتيات، حريم. مفرد: إمرأة عند التنكير، والمرأة عند التعريف[1].

إصطلاحا:

وتعرف المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها قادرة على تحمل مخاطر القيام بالأعمال التجارية الخاصة. فهي إمرأة تتمتع بروح المبادرة والمخاطرة، تتحمل المسؤولية، وتتعامل بمرونة ومهارة في التنظيم والإدارة كما أنها واثقة من قدراتها وإمكاناتها، وهدفها النجاح والتألق.

نلاحظ أن المرأة المقاولة تمتلك خصائص معينة تجعلها قادرة على تحمل المسؤولية الكاملة في إنشاء مقاولة، ولعل أبرز صفات المقاول(ة) الناجح(ة) هي:

- **القيادة ، التواصل ، السلطة ، إتخاذ القرار ،الحافزية**[2].

المرأة المقاولة هي كل إمرأة، سواء كانت بمفردها أو برفقة شريك أو أكثر، قامت بتأسيس أو شراء مؤسسة أو حصلت عليها عن طريق الإرث، تصبح مسؤولة عنها ماليًا وإداريًا وإجتماعيًا، كما تساهم في تسييرها اليومي. بالإضافة إلى ذلك، فهي شخص يتحمل

[1]معجم المعاني، المقاولاتية، تاريخ الإطلاع:2025/02/05،على الموقع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

[2]Oufae Boukroch, **A sociological Approach to the Role of Women Entrepreneurs in the Development of the Economy of Moroccan Society**, Journal index of exploratory studies,vol:5,N:2,2022,pp 483,484.

المخاطر المالية لإنشاء أو إمتلاك مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية من خلال تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نتبنى التعريف الإجرائي الآتي:المرأة المقاولة هي كل امرأة تؤسس أو تمتلك أو تدير مؤسسة، سواءاً بمفردها أو بالشراكة مع آخرين، حيث تتحمل المسؤولية الكاملة عن الجوانب المالية والإدارية والإجتماعية للمؤسسة. تتميز بروح المبادرة والقدرة على إتخاذ القرارات، كما تمتلك مهارات قيادية مثل الحافزية والتواصل الفعّال، والمرونة في التعامل مع المخاطر. وتسعى المرأة المقاولة إلى تطوير مؤسستها من خلال الإبتكار وتحسين المنتجات أو الخدمات، وإستكشاف أسواق جديدة لضمان إستدامة ونجاح مشروعها.

أهم المقاربات التي تناولت المرأة المقاولة :

ظهرت عدة نظريات أهمها:

نظرية الجنوسة: تعتبر من أهم النظريات التي تعنى بالمرأة كعاملة وكرائدة أعمال ،تقوم على ضرورة إدماج المرأة في جميع مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ،ولها الحق في العمل وبناء مشاريع مقاولاتية مستقلة.

نظرية البدائل الوظيفية: (لروبرت ميرتون):

تخلص هذه النظرية أنه عند عجز القطاع الرسمي عن توفير مناصب عمل المرأة وهنا يعتبر معوقا وظيفيا وخللا في أداء النسق لوظائفه ،هنا يكون القطاع غير الرسمي هو البديل في إعادة توازن النسق.

المقاربة السوسيولوجية:

تركز هذه النظرية على عوامل الدفع والجذب والبيئة المحيطة التي تشجع أو تجبر المرأة على العمل الخاص إضافة إلى وجود نظام إقتصادي موازي يساعد المرأة على بدأ مشروعها.[2]

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المرأة المقاولة

أولا:خصائص المرأة المقاولة

تتميز المرأة المقاولة بصفات تميزها عن غيرها من النساء، ويمكن تصنيفها كما يلي:

[1] مسعودان احمد،دريس نعيمة،**الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاولة في الجزائر– دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات–**،مجلة معارف،العدد20، 2016،ص34.

[2] بداوي محمد سوفيان و مرابط ايمان ، **الدراسة السوسيولوجية النظرية حول المقاولة النسوية في الجزائر (واقع و افاق)** ,جامعة محمد بوضياف المسيلة

- **الخصائص الإجتماعية**

- توفر بيئة أسرية داعمة تشجعها على الإستمرار.
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤولياتها تجاه المقاولة.
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي[1].

- **الخصائص الذاتية**

- إمتلاك روح المبادرة، أي البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات.
- الإبداع والإبتكار مع التركيز على المستقبل.
- التميز والكفاءة في مجال العمل، مما يتطلب امتلاك الثقة بالنفس والإلهام في المجال الذي تنشط فيه.
- القدرة على تحمل المخاطر، بشرط أن تكون مدروسة لضمان النجاح.
- تحمل المسؤولية والرغبة في إكتسابها.

- **الخصائص التنظيمية**

- إمتلاك القدرة على التحكم في الوقت وإدارته بفعالية.
- التمتع بمهارات التنظيم، حيث يجب على المرأة المقاولة أن تأخذ بعين الإعتبار التوافق بين مهاراتها ومتطلبات العمل، بالإضافة إلى طبيعة النشاط ومستلزماته كماً ونوعاً.

- **الخصائص الذهنية**

- سرعة الفهم والإستيعاب، حيث تُعد صاحبة المقاولة المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والمخططة للخطط التنافسية، مما يتطلب منها القدرة على رؤية المشروع ككل من منظور شامل. فبينما يساعدها التميز في العمل على تحسين أداء كل نشاط، تمكنها قدراتها العقلية والفكرية من الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة.

- **الخصائص التعليمية**

- إمتلاك مستوى تعليمي مقبول، إذ تُعد الأمية من العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق الأهداف، كما أنها قد تعرض المرأة للإستغلال[2].

ثانيا:مميزات المرأة المقاولة

---

[1] كواش خالد،بن قمجة زهرة،**المقاولة النسوية في الجزائر :(الأهمية الواقع والتحديات) دراسة استطلاعية**،مجلة المناجير،العدد02،د،س،ص30.

[2] كواش خالد،بن قمجة زهرة ،**نفس المرجع السابق**،ص31 .

تشترك المرأة المقاولة مع الرجل في عدة خصائص سلوكية ومهنية مثل المبادرة، وحب الإستقلالية، والسعي لتحقيق الإنجاز، والمثابرة، والثقة بالنفس، والميل للمخاطرة، ولكن بدرجات متفاوتة وبحسب الدراسات، تتميز المرأة المقاولة بعدة جوانب، من أبرزها:

1. **القدرة العالية على التكيف** :تمتلك النساء قدرة أكبر وأسرع على التكيف مع الظروف المختلفة.
2. **حس إجتماعي قوي** :تتمتع المرأة بحس إجتماعي أكثر تطورًا من الرجل، مما يساعدها في بناء علاقات مهنية وشبكات دعم قوية.
3. **دوافع ريادية مختلفة** :تسعى المرأة المقاولة إلى تحقيق الإستقلالية، وتحقيق الذات، بالإضافة إلى تحقيق دخل مالي، ولكن يظل الدافع الإجتماعي والعائلي أحد العوامل المؤثرة في قراراتها.
4. **التفاوض القائم على التعاون** :تسعى النساء إلى بناء علاقات طويلة الأمد من خلال التفاوض، عكس الرجال الذين يركزون على تحقيق المكاسب المادية فقط.
5. **التركيز على الأهداف الإجتماعية بجانب الإقتصادية** :تهتم النساء المقاولات بالأبعاد الأجتماعية والإنسانية في مشاريعهن، مما ينعكس على طبيعة إداراتهن للمؤسسات[1].
6. **خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة المقاولة**:وبما أن للمراة المقاولة مميزات تميزها عن الرجل المقاول هذا يجعل مؤسستها تتميز أيضا وأهم مميزاتها أنها أقل سنا وحجما بالمقارنة مع المؤسسات التي يمتلكها الرجال ،من حيث الحجم ومن حيث المبيعات والنشاطات النسوية ذات نمو منخفض وتتمركز أنشطتهن في تجارة التجزئة والحرف التقليدية والخدمات ولا يتوجهن إلى الصناعة إلا بنسبة قليلة كما تفضل الإبتعاد عن الشراكة وتتوجه للعمل الفردي .

المطلب الثالث:العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي النسوي

يتم تشجيع المرأة على بناء أعمالها الخاصة لعدة أسباب، قد تكون شخصية أو ناتجة عن ظروف خارجية، سواءاً كانت إيجابية أو سلبية. وقد أُطلق على العوامل السلبية اسم **العوامل الدافعة،** في حين تُعرف العوامل الإيجابية **العوامل الجاذبة،** وذلك على النحو التالي:

1. العوامل الدافعة

تشير العوامل الدافعة إلى تلك العوامل التي تدفع المرأة إلى التفكير في ريادة الأعمال، وتشمل:

- الحاجة إلى المال.
- عدم توفر مرافق رعاية الأطفال في مرحلة الطفولة.
- ظروف العمل غير المقبولة.
- الجداول الزمنية غير المرنة.

[1] سلامي منيرة ، **دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر–دراسة ميدانية على عينة من المقاولات**،– ،أطروحة دكتوراه،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015،ص ص،147، 149.

- الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء.
- التمييز في توزيع المناصب.
- الإحباط الناتج عن قلة فرص الترقية.
- خيبة الأمل من العلاقات التقليدية بين الموظفين وأصحاب العمل.
- إرتفاع معدلات البطالة.

2. العوامل الجاذبة

تمثل العوامل الجاذبة العناصر التي تدعم المرأة وتشجعها على خوض تجربة ريادة الأعمال، ومنها:

- توفر فرص السوق[1].
- الإهتمام بقطاع معين من الإقتصاد.
- تحقيق أهداف إجتماعية.
- الحاجة إلى ساعات عمل مرنة.
- تحسين الدخل والإستقلال المالي.
- تحقيق النمو الشخصي وزيادة الشعور بالرضا في العمل[2]

و حسب **Lee**، الذي إعتمد على **نظرية الحاجات** لتحديد **دوافع المرأة المقاولاتية**، يرى أن العمل المقاولاتي هو نتيجة لتلبية أربع حاجات رئيسية، وهي:

1. **الحاجة إلى الإنجاز.**
2. **الحاجة إلى الإنتماء.**
3. **الحاجة إلى الإستقلالية.**
4. **الحاجة إلى الهيمنة والسيطرة.**

وعادةً، ما يدفع المرأة إلى إختيار ريادة الأعمال هو **وجود رغبة كبيرة في الإنجاز**، ورغبة **منخفضة في الهيمنة والسيطرة**، بالإضافة إلى **رغبة متوسطة في الانتماء والاستقلالية**[3].

كما يتأثر عمل المرأة بعوامل عدة، منها الإجتماعية والثقافية والدينية والإقتصادية في البداية، كانت مشاركتها تقتصر على الأعمال اليدوية ومساعدة زوجها في الحقول الزراعية، ولكن مع تغيّر الظروف الإجتماعية والإقتصادية وزيادة أعباء الحياة، بالإضافة إلى رغبتها في تحقيق ذاتها وإثبات كينونتها، بدأت المرأة في دخول سوق العمل. وقد

---

[1]ليلى بن عيسى، نو البراهيمي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر :الواقع والتحديات**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية،المجلد 4، العدد 15، 2020،ص30.

[2]ليلى بن عيسى، نو البراهيمي، **نفس المرجع السابق**،ص30.

[3]Sellami Mounira, **Motivations of female entrepreneurship in Algeria And the factors for its success Field study on a sample of women entrepreneurs**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol.6, No.1,2021,p46.

بدأت العمل في مجالات مثل التربية والتعليم والتمريض، ثم تنوعت الوظائف التي شغلتها، رغم أن بعض المهن لا تزال حكرًا على الرجال، إما بسبب متطلباتها البدنية أو نتيجة العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة فيها[1].

3. العوامل الذاتية:

ترتبط هذه العوامل بشخصية المرأة وتكوينها النفسي والجسدي والعقلي. فالمرأة، بطبيعتها، تحتاج إلى الدعم النفسي والتشجيع والتعاطف، وإذا إفتقدت هذه العوامل، قد تتأثر حالتها النفسية، مما ينعكس على قدرتها على الإبداع والإبتكار. كما تواجه تحديًا في التوفيق بين دورها كأم أو زوجة وبين رغبتها في تحقيق ذاتها من خلال العمل الذي تختاره بإرادتها، وتسعى إلى فرض وجودها الإجتماعي عبره.

ومن ناحية أخرى، فإن العوامل الوراثية والمكتسبة تلعب دورًا في تشكيل شخصية المرأة المقاولة، حيث تستغل مواهبها الفطرية إلى جانب ما إكتسبته من مهارات وخبرات، مما يحقق نتائج إيجابية. وهذا يُعد اختيارًا ذكيًا إلتزمت به المرأة المقاولة في الجزائر، التي أصبحت أكثر وعيًا بالخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في رائدة الأعمال الناجحة[2].

- **العوامل الأسرية:**

تمثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية، فهي تعد مصدرًا حيويًا للراحة والأمان والحب. ومع ذلك، قد تكون في بعض الأحيان بيئة للإستغلال وعدم المساواة. ومع تطلع العائلات اليوم إلى الحداثة والتحضر، يبدو أن البنية التقليدية في طريقها إلى التغير، حيث فقد النظام الإجتماعي التقليدي، المبني على شيوع الميراث والإكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب، جزءًا كبيرًا من قوته.

- **العوامل الإقتصادية:**

خلال العقدين الماضين زاد إهتمام الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية بريادة الأعمال النسائية، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات ذات الطابع السياسي أكثر من الإقتصادي، لتعزيز مكانة المرأة في عالم ريادة الأعمال وتقويتها ضمن النسيج الإقتصادي. تشمل العوامل الإقتصادية الرئيسية التي قد تشجع النساء على المشاركة أكثر في المجال الإقتصادي ما يلي:

- المساهمة في تعزيز دور المرأة، حيث تُعد ريادة الأعمال من أهم الوسائل التي يمكن للمرأة من خلالها إبراز قدراتها وفتح آفاق مهنية أوسع من مجرد الأعمال المنزلية التقليدية، مما يدعم دورها في الإقتصاد الوطني.
- المساهمة في خلق وظائف إضافية من خلال دخول عالم ريادة الأعمال وفتح المجال لنساء أخريات للإنخراط في سوق العمل.

---

[1] ساعد سكينة،**المرأة الجزائرية وفعل المقاولة دراسة ميدانية لدوافع وصعوبات أنشاء المرأة للمقاولات–بولاية المدية**–،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر2، 2020،ص188.

[2] ساعد سكينة،**نفس المرجع السابق**،ص 189.

- المنافسة في سوق الأعمال والتخلص من الإحتكار الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة، بفضل إبداع وإبتكار المنتجات النسائية الريادية.

وعلى الرغم من مساهمة النساء في سوق العمل بمختلف أنواعه، إلا أن ريادة الأعمال النسائية تواجه تحديات كبيرة مع إرتفاع معدلات البطالة. كما أن مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص عمل مستقرة للنساء لا تزال منخفضة للغاية، حيث تُظهر الإحصائيات أن غالبية النساء يعملن في القطاع العام بنسبة 62.1% عام 2014 ONS)، 2016(، وغالبًا في وظائف مثل التدريس في المرحلة الإبتدائية بنسبة 19%، أو في التمريض والمجال الصحي، بينما يقل تواجدهن في المكاتب أو وظائف المبيعات، حيث يمثلن فقط 10% من إجمالي القوى العاملة في هذه المجالات.

- **العوامل الأجتماعية:**

تلعب العوامل الأجتماعية دورًا حاسمًا في ريادة الأعمال النسائية، نظرًا لطبيعة النساء الجسدية وأدوارهن المتعددة في الحياة الأسرية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن توفير بيئة إجتماعية داعمة يمكن أن يسهم في تعزيز دور المرأة في عالم الأعمال من خلال[1]:

- دعم الأسرة لإستمرارها في ريادة الأعمال.
- القدرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤولياتها العائلية وبين إدارة مشروعها.
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري، حيث يجب أن تكون قادرة على تحديد نقاط قوة كل موظف وتحفيزه لتحقيق أهداف المؤسسة.
- تنسيق العلاقات الخارجية بين الموردين، العملاء، والمجتمع المحيط، مع إمتلاك مهارات الإتصال الفعّالة التي تضمن إستدامة نجاح المشروع[2].

المطلب الرابع: تحديات ومعيقات المرأة المقاولة

[1]Lila Ayad, **Analysis of women's job offer through entrepreneurship The case of Algeria**, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.26 (NO. 123) 2020,p104.

[2]Lila Ayad, **Analysis of women's job offer through entrepreneurship The case of Algeria**,
Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.26 (NO. 123) 2020,p105.

تُعدُّ المقاولة النسوية آليةً أو خطوةً أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية للمرأة، إذ ترتبط المرأة بالمؤسسة بعلاقة تكاملية متبادلة تهدف من خلالها إلى دمجها في الحياة الإقتصادية، مما يُظهر حضورها ومشاركتها الفعالة في مسار التنمية جنبًا إلى جنب إلا أنها تواجه معيقات وتحديات تقف أمام نجاحها وقيام مشروعها.ويمكن حصرها في مجموعة نقاط

1. العوائق السوسيو ثقافية:

هي العوائق التي تنشأ من ثقافة المجتمع والبيئة المحيطة بالمقاولة لتي تقودها الأعراف والتقاليد التي تفضل عمل المرأة بالبيت بدلاً من عملها خارجاً وكذلك نقص الدعم الأسري خصوصا أمام مسؤوليات المرأة، كربة أسرة وأم وهذا ما يجعل مجال نشاطها محدوداً وينعكس على مستوى أدائها الوظيفي ويؤثر على مسارها المهني,كذلك تدخل أفراد العائلة وخاصة الأزواج في تسيير المقاولة وإتخاذ القرارات.

2. العوائق الإقتصادية والمالية:

هي من أول الصعوبات التي تواجهها المرأة فور التفكير في مشروعها هي صعوبة التمويل فأغلب المقاولات تبدأ من مدخراتها فهيئات الدعم التي أنشات لحل هذا المشكل لا تمول سوى10% من المشاريع النسوية
إظافة إلى صعوبة الوصول الى السوق بسبب نقص الكفاءة والقدرة المالية الكبيرة بسبب إرتفاع تكاليف النقل وصعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم دون تحقيق أرباح هامة خاصة النشاطات ذات الطابع الخدماتي فهي تكون واضحة بالنسبة للضرائب.

3. العوائق الإدارية:

يعتبر أيضا من بين العراقيل التي تواجهها المقاولة بسبب بطئ وتعقيد الإجراءات خلال تسوية ملف المقاولة وفي مجال المعاملات المالية ومعاملات البنوك والرسوم والمعاملات الجنائية[1].

4. التعليم والتكوين المقاولاتي:

تعاني المرأة المقاولة من عدم حصولها على فرص تدريبية مساوية للرجل وعدم تمتعها بالمزايا التي يتمتع بها مثل سهولة التنقل والجهل بإمكانيات المنافسين وعدم معرفة الأسعار المنافسة بالسوق وقلة الدورات التدريبية التي

[1] بلقبي فطوم،**المقاولة النسوية في الجزائر الفرص والعقبات**، مداخلة بالملتقي الوطني حول"المقاولتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية"،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2020،ص7.

تهدف إلى نشر الفكر المقاولاتي عند النساء،صعوبة تنقل المرأة لوحدها خاصة في المناطق الريفية لمتابعة مشاريع أخرى او المشاركة في الملتقيات والبرامج التكوينية.

5. معيقات فنية:

يعتمد مشروع المرأة الإقتصادي على قدرات وخبرات أصحابها كما تلجأ إلى إستخدام أدوات بدائية وتتبع أساليب صيانة بدائية لا تساعدها في تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع جودة الأسواق العالمية كما إن إختيار المواد الخام لا يخضع لمعايير مدروسة بسبب غياب الخبرة المدروسة لصاحبا[1]

المبحث الثاني:آليات دعم وتمويل المقاولاتية في الجزائر

تولي الجزائر أهمية كبيرة لتعزيز ريادة الأعمال، خاصة في صفوف النساء، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وقد تم إعتماد مجموعة من الآليات لدعم وتمويل المشاريع المقاولاتية، سواءاً من خلال السياسات الحكومية أو عبر المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تمكين المرأة إقتصادياً وتشجيعها على إنشاء وإدارة مشاريعها الخاصة.

في هذا الإطار يتناول هذا المبحث الآليات الحكومية التي توفر بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة لنشأة المقاولات، من خلال مختلف البرامج والتشريعات التي تضمن تسهيلات للمرأة المقاولة. كما سيتم التطرق إلى دور الجمعيات الجزائرية في دعم النساء الراغبات في دخول عالم الأعمال، عبر تقديم المرافقة والتكوين والتمويل. وأخيرا سيتم تسليط الضوء على مفهوم التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر، وأهم التحديات التي تواجهها، والسبل المتاحة لتعزيز مشاركتها الفعالة في النشاط الإقتصادي.

المطلب الأول:الآليات الحكومية لدعم المقاولاتية:

بعد سنوات من تهميش المبادرات الفردية كإستثمار خاص، أعادت الدولة الجزائرية النظر في هذه المسألة، ففتحت الأبواب أمام الإستثمار في مجال ريادة الأعمال. إنتقلت الدولة من كونها المستثمر الرئيسي في السبعينيات والثمانينيات إلى دولة محفزة للإستثمارات في التسعينيات. كان هذا التحول نتيجة الأزمة الإقتصادية التي أثرت على ميزانية الدولة تحت حماية مخطط التعديلات، فأصبح الإعتراف بالمبادرات الفردية والملكية الخاصة للمؤسسات ضروريًا، بعدما كان النموذج السائد للإنتاج في الجزائر يعتمد على المؤسسات الكبيرة لفترة طويلة[2].وكذلك كحتمية نتيجة للإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة الجزائرية

[1] الدول العربية ،المنظمة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، **التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية , الاطر القانونية في الجزائر و مصر و الاردن و ليبيا و المغرب و تونس**: جامعة العربية للتنمية الادارية 2018 ص 30.

[2] قنونة آمال،التحديات **السوسيو ثقافية للمرأة المقاولة في الجزائر"دراسة ميدانية على عينة من النساء المقاولات الجلفة الأغواط المسيلة"**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر2، 2022، ص104.

إلى جانب ذلك، أدى تفكك مؤسسات الدولة إلى وحدات إنتاجية صغيرة بعد عام 1989 إلى تعزيز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما منحها قوة دافعة غير مسبوقة مقارنة بالماضي. ونتيجة لذلك، تم إنشاء هيئات مختصة لتشجيع الفعل المقاولاتي، تحت مسمى آليات الدعم، تتكفل بالمشاريع الخاصة على غرار[1]:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب ،أنشأت لتسهيل الإجراءات وتنظيم دعم الإستثمار تأسست وفق المرسوم التشريعي 12/39 الصادر في 1993/10/05 المتعلق بترقية الإستثمار وبمقتضى الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وتحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2008/07/165 تم توزيع الوكالة على المستوى الجهوي والولائي الى 21 شباك لا مركزي وخضعت لعدة تغيرات تهدف إلى التكيف مع الواقع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد في البداية تم تكليف المؤسسة بالترويج ودعم الإستثمار ثم لتشجيع ودعم ومراقبة [2].

مهامها:

الإعلام من خلال:

إستقبال المستثمرين وتوجيههم

إعلام المستثمرين من خلال موقعها على الإنترنت على الأحداث الإقتصادية

التسهيل من خلال:

تحديد العراقيل التي تعيق انجاز الإستثمارات وإقتراح التدابير والحلول اللآزمة

الترقية من خلال:

التعاون مع الهيئات العمومية والخاصة مثل الجمارك والضرائب

ترقية المحيط العام للإستثمار في الجزائر

تنظيم لقاءات وملتقيات وأيام دراسية تجمع المستثمرين

تيسير الإمتيازات من خلال:

التفاوض مع السلطة الوصية وتضمن الإطار المحدد في قانون الدولة

التحقق من الإستثمارات المصرح بها

المتابعة من خلال ضمان تقديم الإحصائيات

متابعة مدى تقدم المشاريع ومدى إلتزام المستثمرين بالإتفاقيات

[1] قنونة آمال،التحديات ،**نفس المرجع السابق**، ص104.

[2] شريف سمية وآخرون، **واقع المقاولة النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والمعوقات**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص57.

وحسب اللإحصائيات التي نشرتها وزارة الصناعة والمناجم فإن عدد المشاريع الممولة من سنة 2002 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 عددها 60916 مشروع إستثماري وبلغ عدد المناصب المستحدثة 1223465 في الجزائر كاملة أما الجنوب الشرقي فبلغت نسبة المشاريع 7176 بنسبة 11،78% فقط.[1]

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : (ANGEM)

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في بيئة إقتصادية وإجتماعية ملائمة ،إذ ظهر لأول مرة في الجزائر عام 1999 ، حيث أن معدلات النمو السنوية تقدر بـ 5%، الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل في إنخفاض كبير جدا و فائض في الميزان التجاري.

خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر وبناءاً على التوصيات المقدمة من خلال هذا التجمع الذي ضم عدداً من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 22 جانفي 2004[2].

3. صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:FGAR

تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم (02-373) المؤرخ في11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون رقم 01-18 المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعدل بنص القانون التوجيهي رقم 17-02 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسميةرقم 02 في 11 جانفي 2017.

ويعتبر الصندوق مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم ويعمل بالإشتراك مع البنوك العمومية والخاصة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية حيث إنطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 كما يهدف الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للإستثمارات المجدية، وذلك خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقد للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك هذا يعني أن صندوق ضمان القروض يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المال للمشاريع المجدية، ما يمكنها من تحقيق مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة[3].

---

[1] شريف سمية واخرون، **نفس المرجع السابق** ،ص ص58_59.

[2]تقديم الوكالة، ت الإطلاع: 2025/02/08على الموقع :/https://www.angem.dz

[3]معطوب السعيد، مشري إيمان، **واقع مساهمة هيئات التمويل والمرافقة لي دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مركز الدعم و الاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–خنشلة**، مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد 09، العدد 01، 2021،ص374.

4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :CNAC: هو عبارة عن مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1994، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المهددون بفقدان مناصب عملهم بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية لكنها في إطار مساعي الدولة الجزائرية نحو تطوير بيئة الأعمال والتخصص أكثر تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 22-5 المؤرخ في19 جانفي 2022 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فقد تم الإبقاء فقط وبصفة إنتقالية على التكفل بالتمويل ومنح الإعانات والمزايا للبطالين أصحاب المشاريع البالغين بين 30 سنة و 55 سنة الذين إستفادوا بصفة فعلية من قرض غير مكفأ قبل تاريخ 20 جانفي 2022 أما باقي الملفات والتي لم يستفد أصحابها من التمويل فقد تم تحويلهم إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالتالي يبتعد الصندوق عن الهيئات المباشرة الداعمة للمقاولاتية[1].لكن تمت الإشارة إليه لإن لديه نسبة تمويل وصلت حسب وزارة الصناعة والمناجم إلى غاية 2019حيث تم تسجيل 147500 مشروع 132455 لفئة الذكور بينما 15045 من النساء المستفيدات وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالرجال فتمثل نسبة 10,20% فقط.

5. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE:

تم إنشاء **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** بموجب المرسوم التنفيذي رقم **329-20**الصادر في **22 نوفمبر 2020**، والذي يهدف إلى إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،وهي هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تابعة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي. تعمل تحت إشراف وزارة الإقتصاد والمعرفة، وتُعنى بدعم **المؤسسات الناشئة** و**المؤسسات المصغرة**.[2].

مهام الوكالةANADE

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بمجموعة من المهام والأدوار، منها:

تقديم الإستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع.

تزويد الشباب بكافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتشريعي المتعلقة بنشاطهم.

تطوير العلاقة مع مختلف الشركات المساهمة، مثل:

- البنوك،

[1]صفاء زايدي وآخرون، **فعالية نظام البيئي المقاولاتي من وجهة نظر مسيري هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية**،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجلد 10، العدد 01، 2023،ص875.

[2]حمزة فتح الله، **دور الهياكل الداعمة في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:دراسة حالة وكالة ANADE, ANGEM, ANDI, CNACThe role of support structures in financing and encouraging small andmedium enterprises in Algeria Case Study: NESDA, NAMM, NUIF, ANID**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08 / العدد: 01،2024 ص17.

- شركات التأمين،
- مصالح الضرائب،
- صناديق الضمان الإجتماعي للأجراء وغير الأجراء.
- **ضمان تكوين متخصص** متعلق بإنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة.
- **تشجيع التدابير** الرامية إلى ترقية الأنشطة وتوسيعها.

الأهداف الأساسية للوكالة:

دعم وترقية أنشطة إنتاج السلع والخدمات.

تشجيع التدابير التي تهدف إلى ترقية الفكر والنشاط المقاولاتي[1].

شروط التأهيل والإستفادة

- أن يتراوح سن الشباب ذوي المشاريع بين **19و35 سنة** في الحالات العادية، ويصل إلى **40سنة** كحد أقصى في الحالات الإستثنائية.
- أن يكون حاملاً لشهادة أو تأهيل مهني معترف به.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال.
- أن يكون مسجلاً لدى **مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل**[2].

المشاريع النسوية الممولة لغاية 31 ديسمبر 2021 (4873) من إجمالي (25832) أي ما يعادل 18%.

6. المجلس الوطني الإستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد المجلس الوطني الإستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) هيئة للتشاور، مكلفة بتعزيز الحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين. يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يتألف المجلس من منظمات وجمعيات مهنية متخصصة وممثلة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن القطاعات والمؤسسات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم مهامه:

_ توسيع قاعدة تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

_ إثراء فرص الحوار بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المسئولة عن الإقتصاد الوطني.

_ اظفاء فعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية بمواجهة التحديات المستقبلية والتحكم في التأشيرات المختلفة في الإقتصاد.

---

[1] بوعامر أصالة بلسم، بغزو جلال، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في دعم المؤسسات الفنية**،الملتقى الدكتورالي الثاني مدارس الفن التشكيلي الجزائري المعاصر،جامعة قسنطينة 3، 2022،ص6.

[2] بوعامر أصالة بلسم، بغزو جلال ،**نفس المرجع السابق** ،ص7.

ـ ومن بين أهم مهامه يعد المجلس تقريراً تقييمياً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية بناءاً على المرسوم التنفيذي رقم 22_297 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022.

أما فيما يخص أهداف المجلس فيتلخص أهمها في :

ـ ضمان تأثير أفضل بين الهيئات المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس في إطار تكاملي .

ـ ضمان تمثيلي أفضل للجمعيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس داخل مجلس الإدارة.

ـ ومن أهم أهدافه رفع تحدي توسيع مصادر الثروة وإستبدال الواردات بالمنتجات الوطنية ويتطلب تضامن جهود جميع الفاعلين في الساحة الإقتصادية قصد تسهيل إنشاء وتطوير وإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لتقترب من المعدلات الدولية لعدد كل 1000 ساكن تتجاوز 45 مؤسسة صغيرة .

- ضمان حوار وتشاور منتظم ودائم بين السلطات العمومية والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين.
- معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الإقتصادية وتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

حاضنات الأعمال :

إن المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى حضانة ورعاية، فهي تفتقر إلى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، ولذلك فإن العديد من المؤسسات تفشل في مراحل إنطلاقها الأولى بسبب عدم متوفر آليات الحضانة التي تزودها بمقومات البقاء والنمو.

حاضنات الأعمال هي : " بناء مؤسساتي (عامة أو خاصة) مخصص لمساعدة منشءات الأعمال الصغيرة سواءاً منها أو التي طور النمو، بما يكسبها القوة والثبات وتجعلها مريحة، وذلك من خلال ما تقدمه لها من الحديثة المباني لمزاولة نشاطها وإسداء المشورة والنصح لها في مجال الأعمال، وتقديم الخدمات مساحات مناسبة من والتسهيلات الإدارية المساعدة، هذ

ا بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التسهيلات المالية والمهنية "[2].

7. مراكز التسهيل:

[1] خير الدين جمعة، وآخرون، **تحليل وتقييم أداء آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد1، 2020،ص 274.

[2] زكرياء مسعودي، وآخرون،**مداخلة بعنوان "حاضنات الأعمال كآلية فعالة لمعالجة اشكالية البطالة في الجزائر– دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر–ANGEM –"**،محور المشاركة دور المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المشتركة،مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2022،ص3.

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي حدد مهامها وتنظيمها وكذا أحكام المادة 20 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافق حاملي المشاريع،أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

أهداف مراكز التسهيل :

تهدف إلى :

- ❖ تطوير ثقافة المقاولة من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية.
- ❖ العمل على توفير شباك يسهر على تلبية إحتياجات المقاولين.
- ❖ تقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص أجال إنشاء المؤسسات.
- ❖ إقامة مكان يلتقى فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.
- ❖ الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات [1].

المطلب الثاني:الآليات الجمعوية الداعمة للمرأة المقاولة (ONG):

من أجل تحقيق السياسة الحكومية الرامية لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات ومن بينها تنمية المجتمع ونشر ثقافة المقاولاتية النسوية ،مسؤولية يجب مساهمة العديد من المحددات الإجتماعية والمؤثرات الأساسية التي تتوقف عليها تنمية المقولاتية في أي بلد معين ،المحددات الإجتماعية تعود إلى الثقافة ،العائلة التعليم البيئة الإجتماعية وهنا تظهر أهمية الدور الذي تلعبه الآليات غير الحكومية ،مجتمع الأعمال،وسائل اللإعلام الجمعيات إذ تعتبر أي هيئة تعمل في إطار قانوني ومنظم فاعل من فواعل تنفيذ السياسة العمومية . إلى جانب مختلف الهياكل الحكومية التي أنشأتها الدولة الجزائرية لدعم المقاولة النسائية،يعتبر المجتمع المدني قوة دافعة للإرتقاء بمكانة المرأة وقد كان صدور القانون 12_06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يعد الاطار القانوني للجمعيات الذي ينظم تاسيس وسير الجمعيات.[2]

وتم تعريف الجمعيات حسب القانون 12_06 : اذ عرفت المادة 02 منه الجمعية على أنها تجمع أشخاص ط بيعين أو معنوين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة ،يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير م

[1] سعدية بوعلاق، مدفوني هندة،**دور آليات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر**،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد02، 2022،ص1425.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , القانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات ،الجريدة الرسمية ، عدد 2 ،الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012،ص34.

عارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والإجتماعي والعلمي و الديني و التربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني(الامانة العامة للحكومة العامة ،2012).

كما تعرف الجمعيات النسائية على انها منظمات المجتمع المدني التي تركز على تلبية احتياجات وطموحات النساء وتتناول القضايا الخاصة بهن وتكون ادارتها وكوادرها من النساءوتكون ضمن الفئتين الاتيتين:

_منظمات المجتمع المدني التي تتناول قضايا المساواة بين المراة والرجل وحقوقها في التشريع وتسعى لنشر وعي المراة بحقوقها القانونية.

_منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات للنساء من خلال نشر الوعي السياسي والاقتصادي والمساهمة في تمكينهن اقتصاديا ، اذ تعتبر الجمعيات من مؤشرات التمكين السياسي على غرارها برزت العديد من الجمعيات الوطنية والمحلية التي تهتم بالأسرة والمرأة وتقديم الدعم اللازم لها،إذ يضع هؤلاء الأشخاص وبصفة تطوعية و هدف غير ربحي ،معارفهم ومواردهم،لغرض ترقية وتشجيع النشاطات في مختلف الميادين لا سيما ،المهنية ا لإجتماعية، العلمية الدينية ،التربوية،الثقافية،السياسية.[1]

ومن أبرز الجمعيات الداعمة للمرأة في المجال السوسيو إقتصادي في الجزائر نجد:

- نادي المقاولين الصناعيين بالمتيجة.(CEIMI)
- الاتحاد الوطني للمستثمرين الماليين.(UNIPREST)
- جمعية تسيير وترقية المؤسسات.(ADPE)
- جمعية النساء الجزائريات للتسيير.(AFAD)
- منتدى رؤساء المؤسسات.(FCE)
- الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين[2](UGEA)

أولا: **جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات SEVE – Savoir et Vouloir**)

(Entreprendre[3]: تأسست هذه الجمعية سنة 1993، وهي تعنى بالمعرفة وإرادة البدء في نشاط مقاولاتي.

تهدف الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات إلى ما يلي:

تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسيات المؤسسات في جميع مجالات النشاط.

دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية، من خلال منحهن المعلومات، التوجيه، والنصح.

---

[1] هدى ربيع ،حسين سعيد،**معوقات التسويق المجتمعي لبرامج ريادة الاعمال بالجمعيات النسائية (دراسة حالة من منظور طريقة تنظيم المجتمع)**،مجلة البحوث العلميةفي الخدمة الاجتماعية التنموية ،جامعة بني سويف مصر،العدد03 ،2024.ص ص 196_197.

[2] سامية عزيز،أم الخير قوارح، **تحديات المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد 21، العدد 01، 2021،ص193.

[3] منيرة سلامي ويوسف قريشي،**المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال**،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد05، 2014،ص94.

تحديد إمكانيات الرعاية، فرص المناولة، إعادة إطلاق الأعمال والإستثمارات.

تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب وإحتياجات النساء المقاولات، والبحث عن إمكانية تمويل النساء من طرف مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي.

ثانيا:جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال (AME – Association des Algériennes Managers et Entrepreneurs): أُنشئت سنة **2005**بهدف:

– تعزيز بناء شبكات تواصل بين سيدات الأعمال والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين.

توفير إمكانيات جديدة لدعم رائدات الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة.

إنشاء أطر فكرية وتدريب سيدات الأعمال على أحدث أدوات الإدارة.

تأسيس شبكة لتبادل الخبرات والمعارف بين سيدات الأعمال[1].

إلا أن أغلب هذه الجمعيات التي تهدف لدعم المرأة المقاولة لا يوجد لها مكاتب على مستوى ولاية ورقلة.

أما على المستوى المحلي في الولاية فتوجد جمعيات وطنية ذات فروع محلية كما توجد جمعيات ذات طابع محلي.

3_الجمعيات بولاية ورقلة:

أغلب الجمعيات على مستوى الولاية نشاطها خيري على ورغم ذلك إلا أنها تهدف لترقية المرأة وتطويرها ومساعدتها على ولوج عالم ريادة الأعمال من خلال البرامج الفعالة التي تقدمها . الأيام تحسيسية رفقة وكالات الدعم والقيام بمعارض لبيع منتجات السيدات وتشجيعهن الدخول عالم الأعمال إثر الإحتكاك بمقاولات ومستفيدات من الوكالات الداعمة ونجحن في مشاريعهن ، من بين أهم الجمعيات النشطة:

_ الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (جمعية وطنية)

_ جمعية حورية المرأة الجزائرية (جمعية وطنية).

_جمعية ترقية المرأة والشباب (جمعية محلية) دائرة ورقلة.

_جمعية نساء الخير لمساعدة الغير(جمعية محلية) دائرة ورقلة.

_جمعية بوادر الخير الاجتماعية (جمعية محلية) دائرة تقرت.

_ جمعية المرأة الجزائرية (جمعية محلية) دائرة ورقلة.

_جمعية ترقية المرأة الريفية (جمعية محلية) دائرة اتقوسة.

[1] إلهام حاج ريوة، **نفس المرجع السابق**، ص ص،7– 8.

جمعية الامل لترقية المرأة والطفل (جمعية محلية) دائرة سيدي خويلد.

_جمعية الارتقاء بالطفل والمرأة (جمعية محلية) دائرة المقارين.

_جمعية زمزم الخيرية(جمعية محلية) دائرة انقوسة.

إلا أن عدد الجمعيات النسوية في الولاية يبقى ضئيل جدا بالمقارنة بالجمعيات الأخرى فهي تشكل أقل نسبة فالبرغم من مظاهر الحداثة التي تظهر في الولاية إلا أن التقاليد والأعراف لا تزال تحافظ على محدودية مشاركة المرأة مقارنة بالرجل.[1]

ورغم نشاطها الخيري والإجتماعي فهي تساهم في دعم النساء من خلال إقامة المعارض والملتقيات الجوارية لنشر التوعية القانونية والثقافية ،إظافة إلى الأيام التحسيسية التي تقوم بها الجمعيات مع الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر التي تهدف لإدخال المرأة عالم المقاولاتية من خلال توسيع نشاطها إن وجد أو خلق مشاريع جديدة والمساعدة على التسويق خاصة الجمعيات الواقعة في المناطق الريفية، التي تتميز بعادات وتقاليد تحد من مشاركة المرأة وهي بالتالي تساعد الوكالة على تطبيق برنامجها لدعم المرأة الماكثة بالبيت والمرأة الريفية والوصول الى الطبقات الهشة في المجتمع.

يعد نشر روح وتقافة المقاولاتية داخل المجتمع المحلي ضرورة ملحة لتعزيز التنمية المستدامة والإبتكار.ولا يمكن تحقيق ذلك بفعالية إلا من خلال إعتماد مقاربة التسويق المجتمعي ،الذي يهدف إلى إحداث تغيير في توجهات السوق وسلوكيات الأفراد عبر الترويج لأفكار واتجاهات ذات أثر إيجابي،وفي هذا السياق تلعب الجمعيات دورا محوريا ،إذ لا تقتصر أنشطتها على تقديم الخدمات ،بل تركز بشكل أكبر على تسويق الأفكار والمفاهيم الهادفة إلى التغيير المجتمعي[2].ومن بين أبرز هذه المفاهيم ،تبرز أهمية ترسيخ تقافة المقاولاتية وريادة الأعمال ،لا سيما في أوساط النساء كمدخل رئيسي لتمكينهن إقتصاديا وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في التنمية المحلية.

المطلب الثالث:التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر

إن تقلد المراة الجزائرية لمناصب حيوية في الدولة أهلها لتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية ،هذا ما أقره المشرع الجزائري في صياغته لآليات جديدة لتمكينها وترقيتها.حيث شهد التشريع الجزائري تطورات هامة لصالح المرأة من خلال مختلف التعديلات التي أدخلت على مختلف القوانين إظافة إلى الخطوة الهامة المتعلقة بدستور

[1] شليغم غنية .تومي فضيلة,**تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية،حالة ورقلة**،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر ،ص 7.

[2] هدى ربيع و حسين سعيد ، **نفس المرجع السابق** ، ص20.

2016 التي أقدمت عليها الجزائر والتي تظاف إلى العديد من المكتسبات التي حققتها المرأة الجزائرية والتي ترمي إلى ضمان الحماية لحقوقها ،وحرياتها في المعايير الدولية المتخذة في هذا الشأن .

تعريف التمكين الإقتصادي :

هو إمتلاك المرأة للوسائل التي تساعدها على المشاركة في عملية النمو كما يعتبر أهم مؤشر للتنمية الإقتصادية للبلدان.ومن منظور عام قدرة المرأة على زيادة قدرتها وضبطها للموارد الإقتصادية والمالية الأساسية وإنتقالها من موقع اقتصادي أدني في المجتمع إلى مستوى أعلى . تتخذ عملية تمكين المرأة بعدين الأول العمل على إزالة جميع المعوقات التي تواجهها في جميع الميادين: إدارية وسياسية واقتصادية والثاني يتمثل في تقديم التسهيلات وإتخاذ الإجراءات والبرامج التي تدعم المرأة ،وزيادة فرصها سواءاً على صعيد إتخاذ القرارات أو إستخدام وتوظيف قدراتها.

من أهم انجازات الدولة في مجال التمكين الاقتصادي :

أ)_الاستراتيجيات المطبقة على الصعيد الداخلي:

تعزيز الإطار التشريعي:

عملت الحكومة على تعزيز الاطار التشريعي بما يضمن حقوق المرأة في العمل والمساواة بين الجنسين .ويعد تضمين مبادئ عدم التمييز والمساواة في دستور 2016 خطوة تشريعية هامة تعكس إلتزام الدولة بتوفير حماية قانونية للمرأة العاملة وتعزيز تكافؤ الفرصمن بين أهم مواده.[1]

_المادة 37:كل المواطنين سواسية امام القانون،ولهم الحق في حماية متساوية،ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد،او العرق،اوالجنس،أو الراي،أو اي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو إجتماعي.

_المادة 40:تحمي الدولة المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن الظروف،في الفضاء العمومي وفي المجال المهني والخاص,ويضمن القانون إستفادة الضحايا من هياكل الإستقبال ومن أنظمة التكفل،ومن مساعدة قضائية.[2]

خاصة في تعديله الأخير لسنة 2020 أين وزع حقوق المرأة على كافة الاصعدة،حيث ضمن الإلتزام بمبادىء العدالة الإجتماعية وضمان مشاركتها في الحياة السياسية والإقتصادية.

تعزيز الإطار المؤسساتي:

1_ قامت الحكومة الجزائرية بدور محوري في إنشاء وترسيخ إطار مؤسساتي وقانوني داعم للتمكين الإقتصادي للمرأة. ويعد إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في عام 2002 ،خطوة إستراتيجية تعكس إلتزام الدولة بتولي قضايا المرأة إهتماما مؤسسيا خاصا وقد عملت هذه الوزارة ،بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية،على تطوير وتنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الإقتصادية مع التركيز بشكل خاص على دعم المرأة في المناطق الريفية من خلال مبادرات مثل "برنامج التجديد

[1] سلامي منيرة ،**نفس المرجع السابق** ،ص 85.

[2] الدليل القانوني لحماية المراة وترقيتها في التشريع الجزائري،موقع وزارة التضامن الوطني والاسرة .msnf.gov_dz.pof.guide_pdf

الريفي".2013-2017 ، هذا البرنامج الذي تبنته الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يمثل ترجمة عملية لسياسة حكومية تهدف الى تحقيق تنمية إقليمية متوازنة والقضاء على التهميش من خلال توفير آليات دعم مالي وتقني للمرأة الريفية للإنخراط في أنشطة منتجة.[1]

2-كما يعكس إنشاء مرصد شغل للمرأة بمبادرة حكومية وعلى مستوى مؤسسة إقتصادية إستراتيجية كسونطراك 2002/02/11،إدراك الدولة لأهمية توفير آليات متخصصة لرصد وتحليل وضع المرأة في سوق العمل وإقتراح حلول لتذليل العقبات التي تواجهها المرأة في الحصول على فرص عمل لائقة والوصول إلى المناصب القيادية.

3_الهيئات والآليات المؤسساتية:

تبنت الحكومة الجزائرية سياسات نشطة لتوفير أليات متنوعة للدعم والتمويل الموجهة لريادة الاعمال النسائية. ويشمل ذلك انشاء صناديق دعم خاصة،وتسهيل الحصول على القروض بمانشاء اليات الدعم والتمويل المالي التي تقدم أيضاً برامج للتكوين والمرافقة تهدف الى تزويد المرأة بالمهارات والمعرفة اللازمة لإدارة مشاريعها بنجاح.إن هذه المبادرة الحكومية تعكس استراتيجية واضحة للحد من القيود المالية والمعرفية التي غالبا ما تواجهها في مسارها.

4_ إنشاء الآليات غير الحكومية الممثلة في الجمعيات التي تعمل على تقديم الدعم النفسي والتكوين للنساء، ك ما تعمل بعض الجمعيات الجزائرية بالتنسيق مع هيئات دولية لدعم ريادة الأعمال عبر تمويلات،دورات تدريبية فت ح أفاق للتسويق والتصدير.

ب)_لإستراتيجيات المطبقة على الصعيد الدولي:من

أبدت الحكومة الجزائرية تفاعلا إجابيا مع الجهود الدولية المتعلقة بتمكين المرأة من خلال تصديقها على:

1)إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW :

تتكون الإتفاقية من 30 مادة تمثل مدونة لحقوق المرأة. تدعوا إلى تساوي الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحريات الإقتصادية والإجتماعية كما تتعرض لوصف الإجراءات القانونية المطلوب من الدول الأطراف أن تتعهد بالقيام بها كما تلزمهم بتجسيد مبدأ المساواة في دساتيرهم . إنضمت إليها الجزائر سنة 1996 مع تحفظها على بعض البنود التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية ،ولعبت هذه الاتفاقية دوراً كبيرا في الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر.

من أهم التدابير التي تبنتها الجزائر في إطار الاتفاقية ": تحسين وضع المرأة و زيادة مشاركتها في المناصب الإدارية و وصنع القرار .

[1] ببة ايمان،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**،مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2023،ص45.

برامج توظيف المرأة و إنشاء المشروعات و القروض متناهية المصغر, و الدمج الاجتماعي للخريجين ،و مشروعات الأحياء في المناطق الريفية و هذا ما طبقته الجزائر في السنوات الأخيرة عن طريق آليات الدعم .[1]

2) _ منتدى سيدات الأعمال :

أسس سنة 2007 يسعى المنتدى إلى تعزيز فرص النساء في الوصول إلى مصادر التمويل،والعمل على تحسين السياسات الإقتصادية من خلال تطوير الإحصائيات والمؤشرات المصنفة حسب النوع الإجتماعي كما يهدف المنتدى إلى تسهيل مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية ،والإجتماعية،ويتشكل من شبكة تتكون من ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني.ويعد المنتدى منصة للحوار البحثي ،تتيح تبادل الرؤى والخبرات حول سبل دعم المرأة.[2]

3)_منظمة المرأة العربية :هي منظمة حكومية تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية .الجزائر من بين أول ا لدول التي صادقت على إتفاقية إنشائها سنة 2002 ودخلت حيز التنفيذ 01 مارس 2003 وتضم أغلب ال دول العربية تقوم بتنفيذ مخططات لترقية المرأة في مجال المقاولاتية فمن أولوياتها تمكينها الاقتصادي والسياسي وال تركيز على دورها في التنمية المستدامة.

ترتيب الجزائر حسب مؤشرات العالمية للتمكين الاقتصادي للمرأة :

أ) تقرير المرأة و أنشطة الأعمال و القانون 2023 لمجموعة البنك الدولي :

هو سلسلة من الدراسات السنوية ضمن مشروع المرأة و الأعمال و القانون WBL لمجموعة البنك الدولي الذي قيم :

_إمكانية حظر لقانون التمييز للحصول على ائتمان على أساس الجنس

_إمكانية توقيع المرأة عقد عمل مثل الرجل .

_ إمكانية تسجيل شركة بنفس طريقة الرجل .

_ إمكانية فتح حساب مصرفي بنفس طريقة الرجل .

و حققت الجزائر 75 نقطة من أصل 100 ضمن هذا المؤشر.

ب) المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي:

احتلت الجزائر المرتبة 138 من بين 146 بخصوص المشاركة الاقتصادية و الفرص للمرأة.

3) مؤشر ماستر كارد للتصنيف العالمي لرائدات الأعمال:

[1] الدول العربية ،المنظمة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، **التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية , الاطر القانونية في الجزائر و مصر و الاردن و ليبيا و المغرب و تونس**: جامعة العربية للتنمية الادارية 2018 ص 23.

[2] سلامي منيرة ، **المراة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد05، 2016،ص 186.

صنفت الجزائر في المرتبة 62 من اصل 65 بالنسبة لمخرجات النهوض بالمرأة فيما تحصلت على المرتبة 42 في أصول المعرفة والأصول المالي وأخيرا المرتبة 61 في مؤشر الظروف الداعمة لريادة الأعمال[1]

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم المقاولاتية، خصوصًا المقاولاتية النسوية،ووضعها لمجموعة من الآليات للتغلب على معوقات ريادة الأعمال، لا تزال معدلات إنشاء المشاريع في هذا المجال ضعيفة وبعيدة عن المعدلات العامة. فقد شهد مطلع عام 2023 إرتفاع عدد النساء العاملات المسجلات في السجل التجاري إلى 182 ألف إمرأة من أصل 2,246,725 مسجل، أي بنسبة لا تتجاوز 8%.[2]

من أجل تعزيز دور المرأة ومساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية الشاملة،يعد تمكينها الإقتصادي أحد المرتكزات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها .ويتطلب ذلك وضع وتفعيل مجموعة من التشريعات والسياسات العامة التي تكفل للمرأة فرصا متكافئة في سوق العمل ، وتيسر لها الوصول الى الموارد الاقتصادية والمالية.اذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية مستدامة وشاملة دون ضمان مشاركة المرأة فيها على نحو فعال باعتباره شريكا رئيسياً في كافة مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.[3]

[1] مبارك سيود وعزيزياحمد عكاشة، **ريادة الاعمال النسائية في الجزائر:قراءة في التقارير والمؤشرات العالمية**، مجلة الميادين الاقتصادية،المجلد 6،العدد 2023،ص23.

[2] احصائيات النساء المسجلات في السجل التجاري Aps.dz/ar/economie/10309a169_2021

[3] هبة محمد عبد الوهاب ،**معوقات ريادة الاعمال النسائية في تمكين المراة**،مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ،جامعة الفيوم،2023،ص 23.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل موضوع المرأة المقاولة، حيث تم التعريف بها من خلال تحديد مفهومها، وبيان أهم المميزات التي تجعلها فاعلاً اقتصادياً مميزاً، إلى جانب دراسة العوامل التي تؤثر في توجه النساء نحو العمل المقاولاتي. وقد أظهر التحليل أن المرأة المقاولة تمتلك خصائص ريادية مهمة، مثل الطموح، القدرة على ألابتكار والمرونة في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، إلا أنها تواجه أيضاً تحديات عديدة، من بينها العوائق الثقافية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، ومحدودية شبكات الدعم.

كما تم التطرق إلى آليات دعم وتمويل المراة المقاولة في الجزائر، حيث تبين أن هناك جهوداً حكومية من خلال وضع أطر قانونية تساعد في إنشاء المشاريع، إلى جانب دور الجمعيات الجزائرية في تقديم الدعم التقني والمادي للنساء الراغبات في خوض تجربة المقاولة. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أهم التحديات والمعيقات التي تقف أمام المرأة المقاولة أمام إنشاء مشروعها والمساهمة في التنمية الاقتصادية.وفي الأخير تطرقنا إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تمكين المرأة الاقتصادي والسياسي على المستوى الداخلي والدولي حيث سعت إلى طرح العديد من الأطر والقوانين اظافة إلى الهياكل والمؤسسات التي تسهم في دعم المرأة المقاولة ثم تطرقنا إلى بعض النتائج التي وصلت لها المرأة في الجزائر حسب مؤشرات دولية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن تشجيع المرأة على المقاولة يتطلب إستراتيجية شاملة، تشمل التوعية، توفير التمويل، وتطوير بيئة عمل مواتية، مما يسهم في تعزيز دورها كعنصر محوري في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM ورقلة 2005_2024

تمهيد:

تعد وكالات دعم وتمويل المشاريع المصغرة من الأدوات الفعالة في تعزيز ريادة الأعمال وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تمكين الفئات الهشة، لا سيما النساء والشباب، من الولوج إلى عالم المقاولة. وفي هذا السياق، تبرز **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** كإحدى الآليات التي وضعتها الدولة الجزائرية لدعم المشاريع المصغرة من خلال تقديم التمويل والمرافقة التقنية والتوجيهية لأصحاب المشاريع.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ورقلة خلال الفترة 2005_2024، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عملها، والتعرف على نشأتها وأهدافها الرئيسية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الخدمات المالية وغير المالية التي توفرها لدعم المرأة المقاولة في الولاية.

في المبحث الأخير سندعم التحليلات النظرية السابقة من خلال إجراء دراسة ميدانية للإجابة على الفرضيات الموضوعة في بداية البحث،تقوم الدراسة الميدانية على مجموعة من الإحصائيات وإستبيان تم إعداده من فرضيات الدراسة تستهدف عينة من المستفيدات من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بورقلة.

من خلال هذه الدراسة، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول دور الوكالة في تمكين المرأة المقاولة اقتصادياً، ومدى فعاليتها في دعم المشاريع النسوية في منطقة ورقلة، مما يساعد في فهم التحديات التي تواجهها وإقتراح الحلول الممكنة لتعزيز أدائها

المبحث الأول:الهيكل القانوني والتنظيمي للوكالة

تلعب الوكالات دورًا محوريًا في تنظيم وتطوير مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، حيث تُعتبر آلية أساسية لتنفيذ السياسات الحكومية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة. ومن هذا المنطلق، جاء إنشاء الوكالات وفق إطار قانوني محدد يضمن فعاليتها وإستدامتها في أداء مهامها.

في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى نشأة الوكالة وتعريفها من خلال إستعراض الإطار القانوني الذي أسس لها وأهدافها العامة. كما سيتم تسليط الضوء على المهام التي تضطلع بها الوكالة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال برامجها ومبادراتها المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم دراسة هيكلها التنظيمي لتوضيح توزيع المسؤوليات داخلها، وأخيرًا سيتم التعرف على طبيعة الخدمات التي تقدمها، سواء المالية أو غير المالية، والتي تسهم في دعم الفئات المستهدفة من الدراسة وتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول:نشأة وتعريف الوكالة

تعريف القرض المصغر:

القرض المصغر هو نوع من القروض المالية يمنح بمبالغ صغيرة نسبيا وغالبا ما يقدم للأفراد عديمة الدخلو ذوي الدخل المنخفض يهدف إلى تمويل مشاريع صغيرة أو أنشطة مدرة للدخل .

انشأت الوكالة بعد التوصيات المقدمة في الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002حول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي ضم عدد من الخبراء في مجال التمويل المصغر،وطبقا لأحكام المادة07 من المرسوم الرئاسي رقم 04_13المؤرخ في 22جانفي2004المتعلق بجهاز القرض المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14/04المؤرخ في 22جانفي2004

المرسوم التنفيذي04_16من22جانفي2004المتعلق بإنشاء وتحديد هيكل صندوق ضمان القروض

وضعت تحت سلطة رئيساًلحكومة، ثم وُضعت لاحقًا تحت وصاية الوزير المكلف بالتضامن الوطني، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم **47-94**المؤرخ في **28يناير 2007**[1].

ومن المهم الإشارة إلى أنه، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 44-22 الصادر في 16 جمادى الثانية 1443 هـ، والموافق لـ 19 جانفي 2022، تم تكليف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالمؤسسات المصغرة، بمهام الوصاية على الوكالة الوطنية لتسيير قرض المصغر.[2]

ثم إنتقلت وصاية الوكالة الى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22_355المؤرخ بتاريخ 20اكتوبر2022.أين إنتهجت الوكالة رؤية جديدة تعتمد على مقاربة إقتصادية خلاقة للثروة والقيمة المضافة.

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ولديها فروع ووكالات في كامل التراب الوطني. وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي.

[2]مناصرة سميرة،**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إسهامات الدولة الجزائرية-آليات الدعم المالي نموذجا**،مداخلة الملتقى الوطني عن بعد والموسوم ب:التكامل الإقتصادي المحلي في الجزائر مقاربة إقتصادية شاملة لبناء إقتصاد متكامل قطاعيا يوم 18 :مارس 2023 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ص 18.

و أنشات الوكالة لتلبية المتطلبات الأتية:

- منح القروض بطريقة لامركزية.
- تخفيف شروط التأهيل .
- تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة .
- سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من آجل تفعيل الفئات المحرومة
- **القدرة[1]على** تلبية الطلب القوي وخاصة من ربات البيوت والأسر المنتجة والحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي.

[1]أميرة بلقاسمي،**التمويل المصغرفي الجزائ ركآلية لاحتواءالفقر والبطالة،دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض "ANGEM"المصغر**،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،المجلد09،العدد02، 2022، ص40.

الشكل 01:هيكل الوكالة

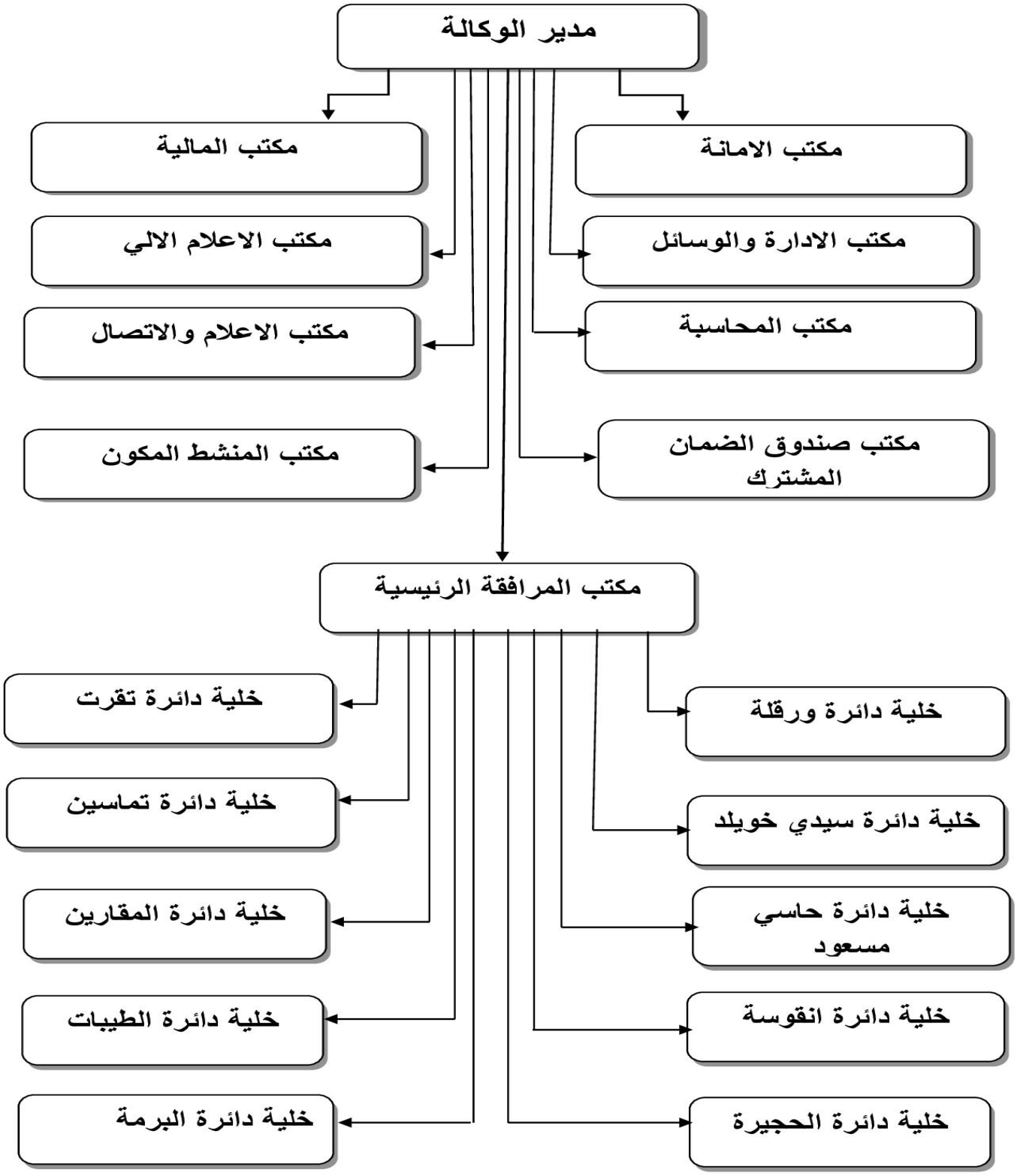

المصدر:من إعداد الطالبة حسب معطيات الوكالة

المطلب الثاني:مهام وأهداف الوكالة

أ. مهام الوكالة:

تتلخص المهام الأساسية للوكالة في النقاط التالية:

- **إدارة القرض المصغر** بما يتوافق مع التشريعات والقوانين المعمول بها.
- **تقديم الدعم والإرشاد والمرافقة** للمستفيدين من قرض المصغر لمساعدتهم على تنفيذ أنشطتهم بنجاح.
- **إعلام المستفيدين وأصحاب المشاريع المؤهلة** بجميع أنواع المساعدات المتوفرة.
- **متابعة الأنشطة** التي يقوم بها المستفيدون مع التأكد من توثيقهم لكافة بنود الشروط المتفق عليها مع الوكالة.
- **مكافحة البطالة والضعف الاقتصادي** في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع مبادرات العمل الذاتي والمنزلي، بالإضافة إلى دعم الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، مع التركيز بشكل خاص على تمكين النساء.
- **تحقيق استقرار سكان الأرياف** في مناطقهم الأصلية عبر تنفيذ نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة تُساهم في توفير الخدمات وزيادة الدخل.
- **الحفاظ على علاقات متينة** مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتمويل المشاريع، إلى جانب تنفيذ خطة التمويل ومتابعة صرف الدُفعات المستحقة في مواعيدها.
- **تنظيم معارض إقليمية ووطنية** لعرض منتجات القرض المصغر
- **تعزيز ثقافة ريادة الأعمال** بدلاً من الاتكالية، مما يساعد الأفراد على الاندماج الاجتماعي وتحقيق ذواتهم.

ب. أهداف الوكالة:

فيما يلي مجموعة من النقاط التي تعبر عن أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- تنمية روح المقاولة ومساعدة الأفراد في الاندماج الاجتماعي وإيجاد فرص عمل.

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى دعم الصناعات التقليدية والحرف، خاصة لدى النساء.

- إستقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية عبر خلق أنشطة اقتصادية وثقافية منتجة، وتوفير الخدمات المدرة للمداخيل.

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقًا للمعايير والتشريعات المعمول بها.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.

– إبلاغ المستفيدين الذين أنجزوا مشاريعهم ضمن الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة لهم.

– متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة، وتقديم المساعدة لهم لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتجسيد مشاريعهم، بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

– الحفاظ على علاقة مستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل، ومتابعة تنفيذ وإستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

– تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في تقنيات التمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

– تنظيم معارض جهوية ووطنية (معارض بيع) لمنتجات القرض المصغر.

– توفير التكوين المستمر للموظفين المسئولين عن تسيير الجهاز.[1]

المطلب الثالث:الخدمات المالية و غير المالية

تتم المرافقة المقاولاتية داخل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال نوعين من المرافقة :**مرافقة مالية وأخرى غير مالية**، والتي تضمن التسهيل التام لأصحاب المشاريع.

أولا:الخدمات المالية

شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة:

يستفيد من الإعانات المقدمة في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم إمتلاك دخل ثابت أو إمتلاك مداخيل غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- إمتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه.
- عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية وفقًا للحالة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- الإشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب قرض بنكي.
- الإلتزام بتسديد القروض ونسب الفوائد للبنك وفقًا للجدول الزمني المحدد.

[1] حملة عز الدين،هالة يحياوي،**دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012–2017**،مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية،العدد 01، المجلد 02، 2021 ،ص66، 67.

– الإلتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني المحدد[1].

تتم المرافقة المالية لحاملي المشاريع عبر آليتين للتمويل تتيحان إقناء معدات صغيرة ومواد أولية أو تمويل ممارسة النشاط، مما يسمح بتجسيد المشاريع على أرض الواقع، وهما[2]:

1. **تمويل شراء المواد الأولية:**

يتمثل في قرض بدون فوائد بقيمة **100,000دج**، ويمكن أن يصل إلى **250,000دج** في ولايات الجنوب.

يوجه هذا القرض لشراء المواد الأولية اللازمة للمشروع

يتم تسديده على مدة تتراوح بين **24إلى 36 شهراً**[3].

2. **التمويل الثلاثي:**

(الوكالة – البنك – المقاول) :يتم بالشراكة مع البنوك لإنشاء أنشطة جديدة، بتكلفة تصل إلى 1.000.000 دج، موزعة كما يلي:

قرض بنكي بنسبة 70%

سلفة من الوكالة دون فوائد بنسبة 29%

مساهمة شخصية بنسبة 1%

فترة السداد تمتد إلى ثماني (08) سنوات[4]

الإعفاءات الجبائية المقدمة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل الإمتيازات الجبائية المقدمة للمستفيدين من القروض المصغرة في:

إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح المؤسسات لمدة **ثلاث سنوات**.

إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة **ثلاث سنوات**.

إعفاء من رسم نقل الملكية على الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.

---

[1] سبرينة مانع، فضيلة بوطورة، **المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "ANGEM"حالة :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**،مجلة إقتصاد المال والأعمال،المجلد3، العدد1 ،2018،ص159.

[2] فضيلة بوطورة،علاء الدين الوافي،**دور التكوين للمرافين والمفترضين في تفعيل المقاولاتية في الجزائر"دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"**،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3،المجلد 9، العدد 01، 2020، ص 637.

[3] المصدر: إحصائيات **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر**، *2020*،الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، http://www.angem.dz/.

[4] Redhouane Lammar, Haoua abdelkader,**contribution of the National Microcredit Management Agency to enhancing economic development in Algeria through stimulating the Performance of small and medium-sized enterprises**,Management Economics Research Journal, Vol 06.N°01(2024),P65.

إعفاء من جميع حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات التي ينشئها المقاولون. **تخفيض من الضريبة** على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات، وكذلك من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، كما يلي:

- السنة الأولى :**تخفيض بنسبة 70%** .
- السنة الثانية :**تخفيض بنسبة 50%** .
- السنة الثالثة :**تخفيض بنسبة 25%**[1].

ثانيا:الخدمات غير المالية

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى جانب القرض الذي يعتبر خدمة مالية، تقدم خدمات غير مالية تتمثل في الدعم والبرامج التكوينية المجانية لفائدة المقاولين، ومن بين التكوينات نجد:

- المرافقة:تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إستقبالا ومرافقة مشخصة لفئة السكان المستهدفة، وذلك بصفة مجانية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم، كما ترافق المستفيدين من جهازها في جميع الإجراءات المتعلقة بخلق نشاطهم: من الفكرة إلى غاية إنشاء النشاط،وتتوفر أغلب خلايا المرافقة على مرافقة .
- تكوين التربية المالية الإجمالية يتم من خلال هذه الدورة تلقين الأفراد مفاهيم المال وكيفية إدارتها بحكمة ، وهي تعطي فرصة إكتساب المهارات الأساسية في مجال المال، ويتم فيها التطرق إلى 05 موادأساسية: إدارة الدين الخدمات المصرفية، المفاوضات المالية، الموازنة، الإدخار.
- تكوين حول تنمية روح المقاولاتية لدى النساء : تحرص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فبهذا التكوين على بلورة رؤية جديدة وفعالة لتمكين المرأة الريفية من تسويق منتوجاتها، وتحقيق أرباحا تساعدها على تحسين المنتوج مستقبلاً، وذلك بتحديد احتياجات السوق المحلية والوطنية، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل منطقة.
- تكوين حول تسيير المؤسسات الجد مصغرة : يتمثل هذا التكوين في دعم ومساندةالمقاولين على إكتساب مهارات فى الآليات التقنية المتعلقة بأنشطة مؤسساتهم كما يمكنهم من اكتساب المعارفوالقدرات الفنية في مجال إتخاذ القرار، وإعتمادها أثناء المعاملات اليومية في مؤسساتهم، ويتم التطرق في هذا التكوين إلى (05) مواد أساسية: المؤسسة والعائلة، التموين، التخطيط المالي، التسويق، إدارة المخزون، حساب التكاليف، المحاسبة[2].
- إستحداث منصة رقمية للتسجيل الخارجي للمقاولين ومتابعة ملفاتهم دون عناء التنقل لمكاتب الوكالة،واظفاء الشفافية على عملية التأهيل والتمويل.

[1] فضيلة بوطورة وعلاء الدين الوافي، **نفس المرجع السابق**،ص638.

[2] زين العابدين عثماني، سيد حياة،**دور المرافقة المقاولاتية في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة دراسة حالتي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 07، العدد 01، 2023، ص ص،70، 71.

المبحث الثاني:حصيلة انجازات الوكالة

بعدما تناولنا في الجزء النظري لدور آليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب، سنحاول في هذا المبحث احصائيات الوكالة ثم إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على عينة من المبحوثات، وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من النساء المقاولات ومعالجته باستخدام برنامج SPSS.

المطلب الأول : احصائيات الوكالة.

في هدا المطلب سنقدم الحصيلة المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة في دعم المقاولتية والتمكين الإقتصادي للمرأة من خلال إحصائيات نقدم فيها إنجازات الوكالة في الخدمات المالية والغير المالية من خلال البرامج المعدة من طرف المديرية العامة لإستهداف جميع الفئات النسوية وتغطية جميع مناطق الولاية الحضرية والريفية.

الجدول 01: يمثل أنماط التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع		المساهمة الشخصية	القرض البنكي	نسبة الفائدة	فترة السداد
برنامج 100000.00دج	شراء مواد أولية	% 0	-	-	3 سنوات
برنامج الجنوب 250000.00دج	شراء مواد أولية	% 0	-	-	5 سنوات
برنامج 100000.00دج	شراء عتاد	% 1	% 70	-	11 سنة

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/httpsM:.WWW:angem.

صيغ التمويل :

1 – تمويل ثنائي لشراء مواد أولية.

تشرف الوكالة على تمويل المقاولين النشطين الذين يعانون من عجز في المواد الأولية ويوجه للنشاطات المدرة للدخل لشراء مواد أولية .

10000.00 دج : جميع ولايات بدون مساهمة شخصية يسدد في مدة 3 سنوات.

250000.00دج صيغة تم إستحداثها سنة 2013 موجه لولايات الجنوب نظراً لخصوصية المنطقة الجغرافية والإقتصادية ، الولايات المعنية (ورقلة ، الوادي ،غرداية، بشار،ادرار،تندوف، اليزي، تمنراست الاغواط، بسكرة).

الشكل02_التمويل الثنائي

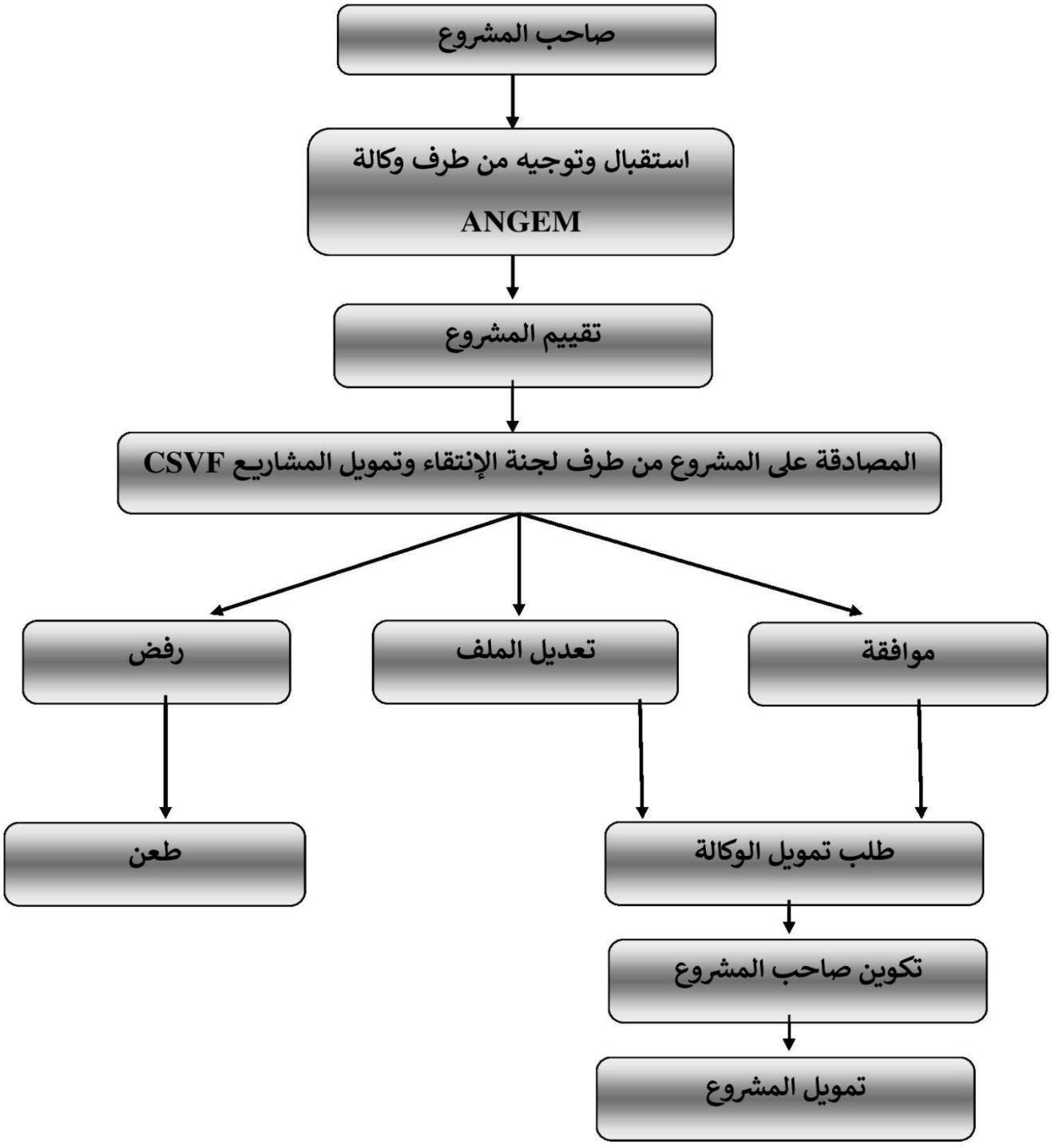

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات الوكالة

– تمويل ثلاثي : موجه لشراء عتاد.

هذا التمويل يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال خلق نشاطات إنتاج السلع والخدمات وكذا نشاطات تجارية يكون بمساهمة شخصية مقدرة بـ 1 % من المقاول و نسبة 29 % مساهمة من الوكالة و 70 % من البنك ليتم سداده على مدة 11 سنة نسبة الفائدة تكون مدعمة 100 %

نوع الأنشطة الممولة:

- الخدمات : (الإعلام الآلي،الحلاقة،تصليح السيارات،العيادات الطبية).
- الصناعة التقليدية: (النسيج،الزرابي،الملابس التقليدية،الفخار،سعف النخيل).
- الفلاحة (تربية الماشية ،فلاحة الأرض).
- التجارة :(نشاطات تجارية).
- الصناعات الصغيرة : (الغذائية،الألبسة،الصناعة الجلدية،الصناعة).
- البناء والإشغال العمومية:(البناء،الكهرباء،الدهن،السباكة).
- الصيد البحري: (تربية الأسماك،الزراعة المائية).

وبعد تحول الوكالة لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة توسيع مجال النشاطات الممولة ليشمل المشاريع المبتكرة التي تواكب التحولات المناخية والتحديات البيئية.

الشكل03 :التمويل الثلاثي

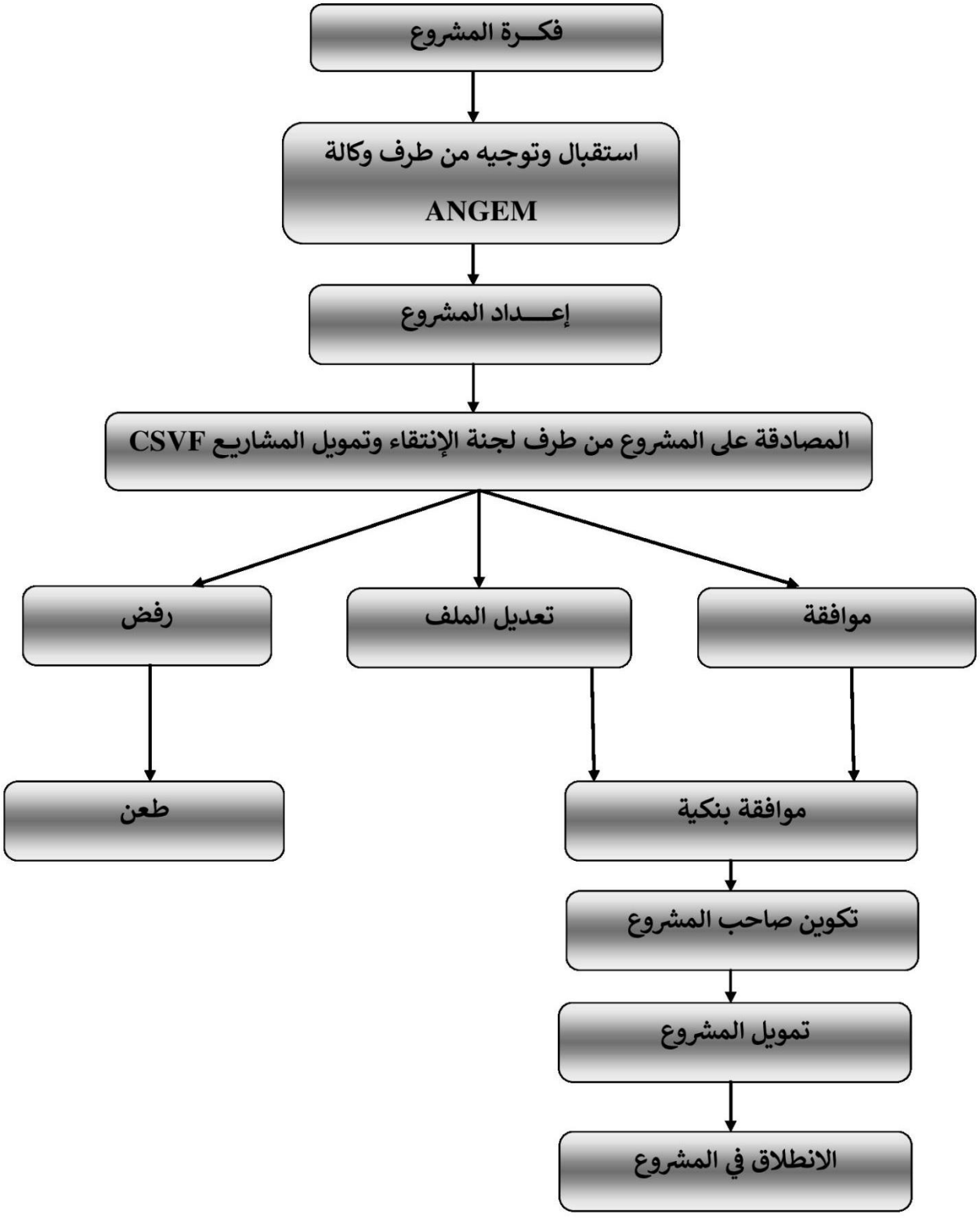

المصدر:من إعداد الطالبة حسب معطيات الوكالة

الجدول 02: القروض الممنوحة حسب الجنس 2005_2024

الجنس	عدد القروض الممنوحة	النسب حسب الجنس %
نساء	14635	54%
رجال	12426	46%
المجموع	27061	100%

المصدر:الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر

يوضح لنا جدول توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس لنا بولاية ورقلة منذ نشأة الوكالة بها من 2005 الى غاية31 ديسمبر 2024 أن هناك فرق بين الجنس المستغيد من القروض الممنوحة من الرجال والنساء ،حيث إستحوذت النساء على النسبة الأكبر المقدرة 54 % بعدد 14635 ،وهذا ما يدل على ان الوكالة من خلال برنامجها تستهدف فئة النساء بشكل أكبر ويظهر هذا أيضا مدى عمق وصول الوكالة للمرأة الماكثة بالبيت والمراة الريفية بينما عدد الرجال بنسبة 46% بعدد 12426 ،

الجدول 03: يمثل القروض الممنوحة من الوكالة حسب نمط التمويل.

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسب حسب البرامج %
برنامج شراء مواد أولية 100000.00دج	15253	56.15%
برنامج الجنوب 250000.00دج	10519	38.72%
إنشاء مشروع 100000.00دج	1391	5.1%
المجموع	27163	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة من إعداد الطالبة.

أكبر من عدد القروض الموجهة لإنشاء مشروع المقدرة بـ5.1% وتعود لإرتفاع نسبة النساء في هدا النمط من التمويل نظراً لطبيعة النشاطات التي تتناسب مع خصائص المرأة كذلك لأن أغلب الممولات من طرف الوكالة هم الحرفيات وخريجات مراكز التكوين المهني وكدالك راجع لتوجه المرأة المقاولاتية في التوجه للمشاريع الصغيرة ذات رأس مال الصغير والتي يمكن ممارستها من البيت،وهدا لم يمنعهن من التوجه لبعض للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة بنسبة اقل.

إما فيما يخص التمويل الثلاثي فان نسبة النساء المستفيدات أقل من الرجال التوجه هدا النوع من التمويل في أغلب الأحيان خريجي التكوين المهني والمعاهد وخريجي الجامعات.(المحاماة،الإعلام الآلي،الطب ،الصيدلة) وهذا راجع لتعقيد إجراءات القرض بالمقارنة مع التمويل الثنائي كذلك إرتفاع تكاليف هذه الأنشطة يجعلهن يتوجهن لهيئات دعم أخرى مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

المطلب الثاني : إطار ومنهجية الدراسة الميدانية (الاستبيان)

سيتم في هذا المبحث تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية لهذا الموضوع ألا وهو دور آليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب، قصد تنظيم المعلومات بما فيها من تقديم العينة وعرض منهج الدراسة، والتطرق أيضا إلى الطريقة والأدوات والمستخدمة في الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج.

اولا: الطريقة المستعملة في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على كل من منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وفي الأخير خصائص عينة الدراسة، بغية التعرف على دور آليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات اللازمة بعد جمعها وتحليلها.

01: منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته للوصول إلى النتائج والأهداف المسطرة، إذا يمثل المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة الموضوع أو ظاهرة معينة بغية التعرف على أسبابها وتقديم اقتراحات وحلول لها، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا سنعتمد على:

أ- المنهج الوصفي التحليلي:

الذي من خلاله يتم جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، ووصف النتائج التي تم التوصيل إليها وتحليلها وتفسيرها. والذي يمكننا بواسطته باستعمال الأدوات والأساليب الإحصائية في تحليل البيانات لاختبار صحة الفرضيات المطروحة.

02: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في النساء المقاولات ورائدات الأعمال بالجنوب، حيث تم توزيع 90 استبيان وتم استرجاع 62 استمارة.

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	90	100%
عدد الاستمارات المسترجعة	62	68.9%
عدد الاستمارات غير المسترجعة	28	31.1%
الاستمارات القابلة للتحليل	62	68.9%

المصدر: من اعداد الطالبة وفق توزيع الاستبيان.

03: خصائص عينة الدراسة:

يقصد بخصائص عينة الدراسة كل البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة المستجوبين، بغرض معرفة الخصائص الديموغرافية لهم.

أ_ السن

الجدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب خاصية السن

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
2	السن	من 18 إلى 24 سنة	5	8.1
		من 25 إلى 35 سنة	24	38.7
		من 36 إلى 50 سنة	23	37.1
		أكثر من 50 سنة	10	16.1
المجموع الكلي			62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال توزيع أفراد العينة حسب خاصية السن أن الفئة العمرية الممتدة من 25 إلى 35 سنة تمثل النسبة الأكبر من النساء المقاولات، حيث بلغت 38.7% من إجمالي العينة. ويُظهر هذا المعطى أن هذه المرحلة العمرية تُعد الأكثر نشاطًا واندفاعًا نحو المبادرة المقاولاتية، ربما نظرًا لتوافر الطاقة، الطموح، والسعي لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

تليها مباشرة الفئة الممتدة من 36 إلى 50 سنة بنسبة 37.1%، وهي فئة غالبًا ما تمتلك تجارب سابقة في العمل أو مسؤوليات عائلية تدفعها للبحث عن مصادر دخل إضافية أو مشاريع ذاتية. هذا التوجه نحو الاستثمار في المشاريع المصغرة قد يكون نابعًا من الحاجة إلى الاستقرار أو من رغبة في استثمار الخبرة المكتسبة.

أما الفئة التي يفوق سنها 50 سنة، فتمثل 16.1% من العينة، وهي نسبة لا يُستهان بها، وتشير إلى أن التوجه نحو المقاولاتية لا يقتصر على فئة الشباب فقط، بل يشمل أيضًا النساء الأكبر سنًا، ممن يملكن طموحًا لإنشاء مشاريع صغيرة والاستفادة من آليات الدعم المتوفرة،

خاصة في ظل التوجهات الوطنية نحو الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة.

في المقابل، فإن الفئة العمرية من 18 إلى 24 سنة سجلت نسبة منخفضة نسبيًا بلغت 8.1% فقط، ما قد يعكس ضعف الوعي بأهمية المقاولاتية لدى الفتيات الشابات، أو وجود حواجز نفسية ومجتمعية تحول دون دخولهن عالم ريادة الأعمال في سن مبكرة. هذا الوضع يستدعي تعزيز التكوين والتوجيه لفائدة هذه الشريحة العمرية من خلال برامج تحسيسية ومرافقة مخصصة.

الشكل رقم (1): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية السن

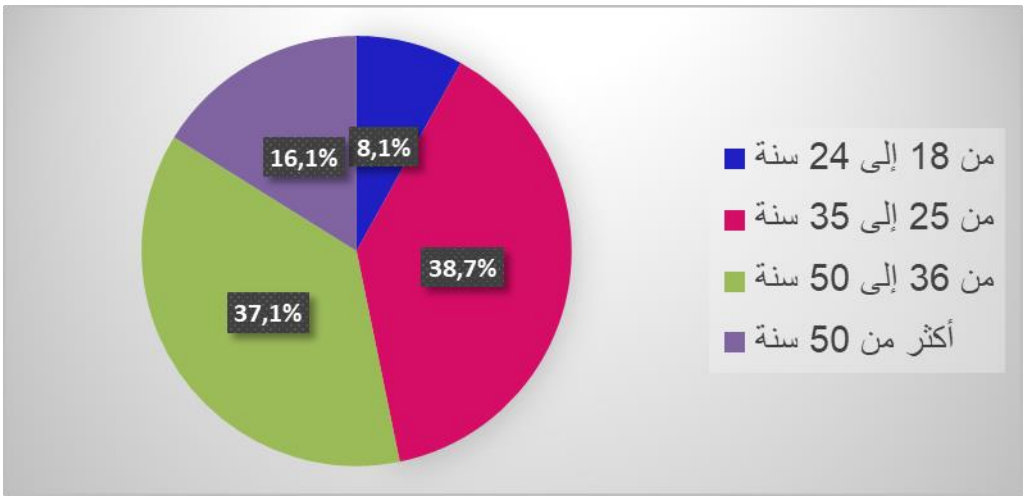

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ب_ الحالة العائلية:

الجدول رقم(3): توزيع أفراد العينة حسب خاصية الحالة العائلية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
3	الحالة العائلية	عزباء	17	27.4
		متزوجة	35	56.5
		مطلقة	5	8.1
		أرملة	5	8.1
المجموع الكلي			62	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير معطيات توزيع العينة حسب الحالة العائلية إلى أن النسبة الأكبر من النساء المقاولات المستفيدات من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر هن من النساء المتزوجات، حيث بلغ عددهن 35 امرأة بنسبة 56.5%. هذه النسبة تعكس ارتباط هذه الفئة بمتطلبات الحياة الأسرية، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر دخل إضافية أو بدائل اقتصادية تضمن نوعًا من الاستقلال المالي والمساهمة في دعم الأسرة، وهو ما يجعل التوجه نحو المقاولة خيارًا استراتيجيًا لكثير من النساء في هذه الوضعية.

أما النساء العازبات فقد مثّلن نسبة 27.4% من العينة، وهي نسبة معتبرة تدل على وعي هذه الفئة بأهمية الانخراط في المشاريع المصغرة، وربما تسعى الكثير منهن لبناء مسار مهني أو اقتصادي مستقل مبكرًا قبل الارتباط العائلي، وهو مؤشر إيجابي على تنامي روح المبادرة لديهن.

في المقابل، فإن كلًا من فئتي المطلقات والأرامل مثّلت كل واحدة منهما نسبة 8.1% من إجمالي العينة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تبدو محدودة، إلا أنها تعكس رغبة بعض النساء اللائي فقدن السند الأسري – سواء بالطلاق أو بالترمل – في الاعتماد على الذات وولوج عالم المقاولة كوسيلة لضمان مورد رزق، وتحقيق كرامة اقتصادية واجتماعية. هذه الفئات عادة ما تكون في حاجة ماسة إلى دعم مؤسساتي خاص ومرافقة مكثفة، مما يبرز أهمية إدماج البعد الاجتماعي في آليات الدعم الموجهة.

الشكل رقم (2): الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية الحالة العائلية

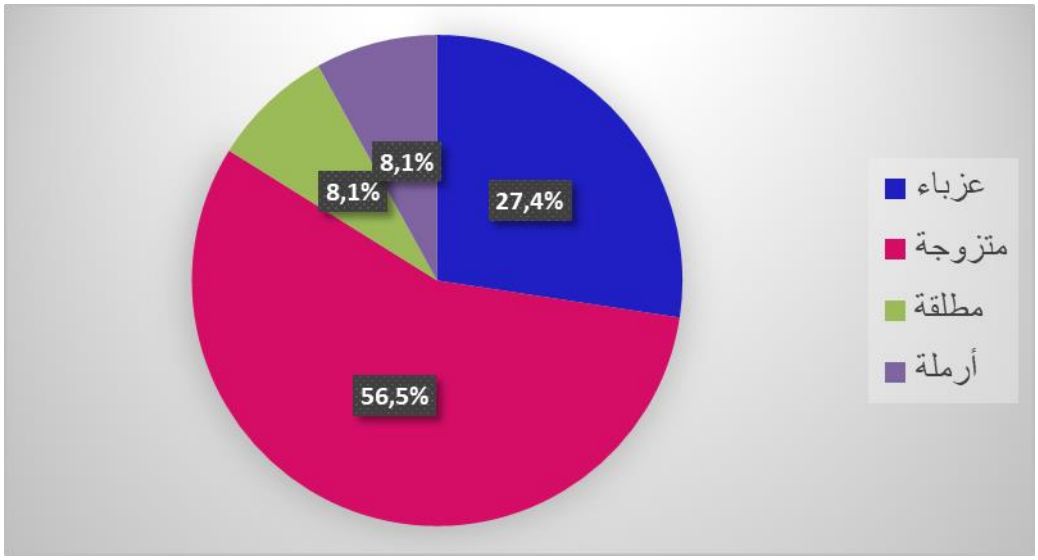

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ج – عمر المشروع:

الجدول رقم(4): توزيع أفراد العينة حسب خاصية عمر المشروع

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
4	عمر المشروع	من 1 إلى 5 سنوات	35	56.5
		أكثر من 5 سنوات	27	43.5
المجموع الكلي			62	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من توزيع العينة حسب عمر المشروع أن غالبية النساء المقاولات المستفيدات من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمتلك مشاريع حديثة نسبياً، حيث أن 56.5% من العينة (35 امرأة) تصنف مشاريعهن ضمن الفئة العمرية الممتدة من سنة إلى خمس سنوات. تعكس هذه النسبة الكبيرة حضورًا قويًا للمرأة في مجال المبادرة المقاولاتية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما قد يرتبط بتكثيف برامج الدعم والتشجيع الموجهة نحو ريادة الأعمال النسوية في الجنوب، إلى جانب التحفيزات التمويلية والتكوينية التي تقدمها الوكالة.

في المقابل، تمثل نسبة المشاريع التي يفوق عمرها خمس سنوات ما نسبته 43.5%، وهي نسبة معتبرة تدل على استمرارية عدد من المشاريع واستقرارها إلى حدّ ما، ما يشير إلى وجود تجارب نسوية ناجحة في عالم المقاولة.

ويعكس ذلك في جانب منه نجاعة آليات الدعم في تمكين المرأة من تأسيس مشاريع قادرة على البقاء والتطور، رغم التحديات المرتبطة بسوق العمل في المناطق الجنوبية.

الفارق بين الفئتين الزمنيتين ليس كبيرًا، ما قد يدل أيضًا على تنوع التجارب بين مقاولات في بداية مسيرتهن وأخريات قطعن شوطًا في التسيير والتوسع. هذا التنوع يُعد مفيدًا في تحليل واقع المقاولة النسوية، ويمكّن من استقصاء مختلف الحاجات والدروس المستخلصة من التجربة المقاولاتية حسب عمر المشروع.

الشكل رقم (3): الدائرة النسبية لتوزع أفراد العينة حسب خاصية عمر المشروع

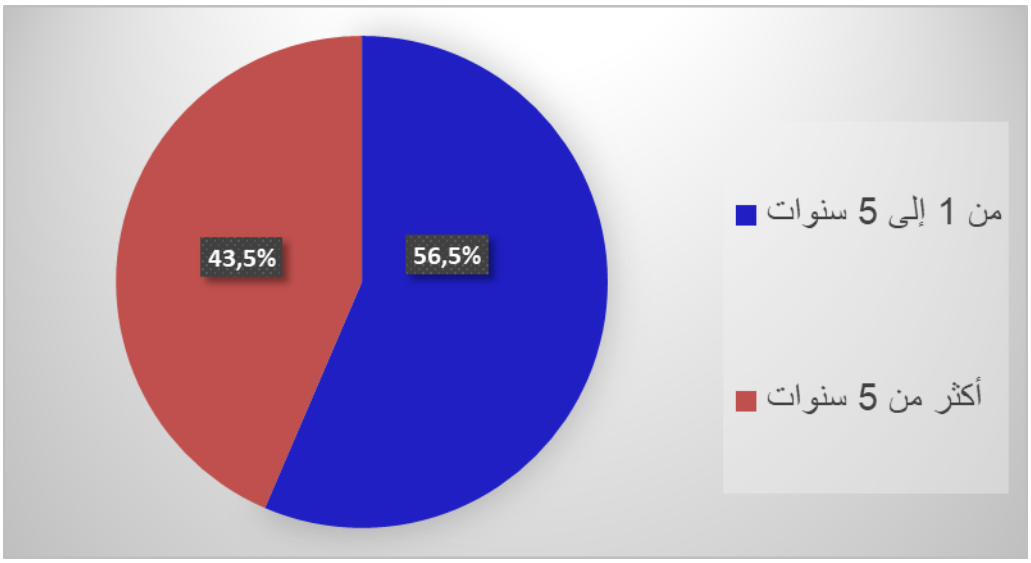

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

د_ الإقامة

الجدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب خاصية الإقامة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
	الإقامة	ورقلة	35	56.5
		حاسي مسعود	2	3.2
		سيدي خويلد	5	8.1
		تقرت	20	32.3
المجموع الكلي			**62**	**100.0**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير معطيات توزيع العينة حسب الإقامة إلى أن غالبية النساء المقاولات المستفيدات من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ينحدرن من مدينة ورقلة، بنسبة 56.5%، أي ما يعادل 35 امرأة من إجمالي العينة. وتُعدّ هذه النسبة منطقية بالنظر إلى أن ورقلة تمثل مركز الولاية الإداري والاقتصادي، وتتوفر فيها الهياكل الأساسية والموارد المؤسسية بشكل أكبر مقارنة ببقية المناطق، مما يسهل على النساء الولوج إلى آليات الدعم والاستفادة من خدمات الوكالة.

من جهة أخرى، تحتل بلدية تقرت المرتبة الثانية بنسبة 32.3%، وهي نسبة لافتة تعكس توسع ثقافة المقاولة النسوية خارج مركز الولاية، وكبر دائرة تقرت ،كما تُبرز وجود رغبة حقيقية لدى نساء هذه المنطقة في اقتحام مجال المشاريع المصغرة رغم ما قد يرافق ذلك من صعوبات لوجستية أو مجتمعية. هذا المعطى يشير إلى أهمية تعزيز الانتشار الجغرافي لخدمات الوكالة وتوسيع نشاطاتها نحو البلديات الثانوية.

أما بلدية سيدي خويلد، فقد مثلت 8.1% من العينة، وهي نسبة مقبولة رغم قربها عن مقر الولاية، إلا أنها في الوقت ذاته تعكس حاجتها إلى المزيد من التوعية والتأطير المقاولاتي لضمان إشراك أكبر عدد ممكن من النساء في ديناميكية التنمية المحلية.

في حين سجّلت حاسي مسعود أدنى نسبة تمثيل ضمن العينة، بـ 3.2% فقط، رغم أنها مدينة ذات نشاط اقتصادي معتبر، خصوصًا في القطاع الطاقوي. وقد يعزى هذا الضعف إلى طبيعة السوق في المدينة،او التوجه للعمل في المؤسسات العمومية أو إلى قلة إقبال النساء على المشاريع المصغرة هناك، ما يستدعي تدخلات أكثر فاعلية لتحفيز النساء على استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة.

الشكل رقم (04): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الإقامة

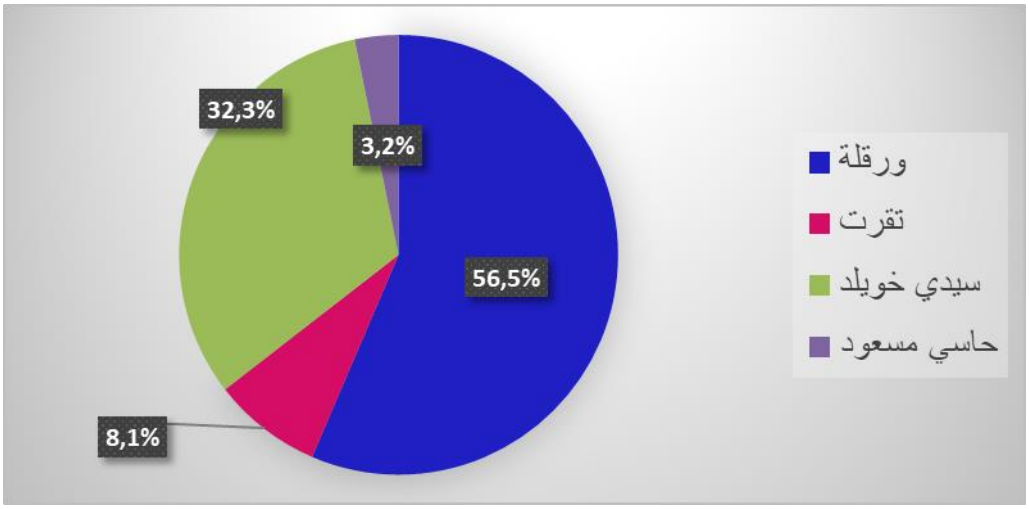

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

هـ_ المستوى التعليمي

الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب خاصية المستوى التعليمي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
6	المستوى التعليمي	ابتدائي	4	6.5
		متوسط	6	9.7
		جامعي	3	4.8
		ثانوي	19	30.6
		تكوين مهني	26	41.9
		بدون مستوى	4	6.5
المجموع الكلي			**62**	**100.0**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبيّن من توزيع العينة حسب خاصية المستوى التعليمي أن أغلب النساء المقاولات المستفيدات من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هن من اللواتي يمتلكن مستوى **تكوينا مهنيا**، حيث شكّلن نسبة 41.9% من مجموع العينة. وتُبرز هذه النسبة أهمية التكوين التطبيقي والمهني في تحفيز النساء على دخول عالم المقاولة باعتباره مسارًا عمليًا يُمكن من اكتساب المهارات التقنية والتخصصات القابلة للتحويل إلى مشاريع مدرة للدخل خصوصًا في سياقات اقتصادية محلية تعتمد بشكل كبير على الحرف والخدمات.

تليها في الترتيب النساء الحاصلات على **مستوى ثانوي**، بنسبة 30.6%، وهو ما يعكس توجها متزايدًا لدى النساء ذات المستوى التعليمي المعتبر نحو العمل المستقل وخلق مشاريع ذات طابع مهني أو خدماتي. وقد يكون هذا التوجه نتيجة لصعوبات سوق الشغل من جهة، ورغبة في الاستقلالية المالية من جهة أخرى، ما يدل على تحوّل في العقلية نحو اعتبار المقاولة خيارًا استراتيجيًا وليس بديلاً اضطراريًا.

أما المستويات التعليمية الأخرى فتمثل نسبًا أقل، حيث سجلت فئة **المستوى المتوسط** نسبة 9.7%، تليها فئة **الابتدائي** و**بدون مستوى** بنسبة متساوية (6.5% لكل منهما)، في حين كانت نسبة النساء ذوات **الجامعي** الأدنى على الإطلاق بـ 4.8%.رغم ارتفاع مستوى التعليم عند الجامعيات االا انهن يمثلن اقل نسبة في التوجه المقاولاتي ،ربما بسبب رغبتهن في ولوج عالم الشغل ،او لعدم كفاية مبلغ التمويل لتغطية اختياجت مشاريعهن هذه النسب تعكس تفاوتًا واضحًا في التوجه نحو المقاولة حسب المستوى التعليمي، وتشير إلى أن المقاولة النسوية

ليست حكرًا على فئة واحدة، بل تشمل مختلف المستويات، مما يبرز ضرورة تصميم برامج دعم تراعي هذا التنوع سواء من حيث التكوين أو المرافقة أو تبسيط الإجراءات،وضرورة زيادة التحسيس داخل الجامعات.

كما تجدر الإشارة إلى أن وجود نسبة، ولو ضئيلة، من النساء غير المتعلمات (6.5%) يعكس رغبة في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية رغم غياب التأهيل الدراسي، وهو ما يستدعي من الجهات الداعمة تكثيف جهود التكوين الموازي والتأطير الميداني لهذه الفئة لضمان ديمومة مشاريعهن.

الشكل رقم (05): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية المستوى التعليمي

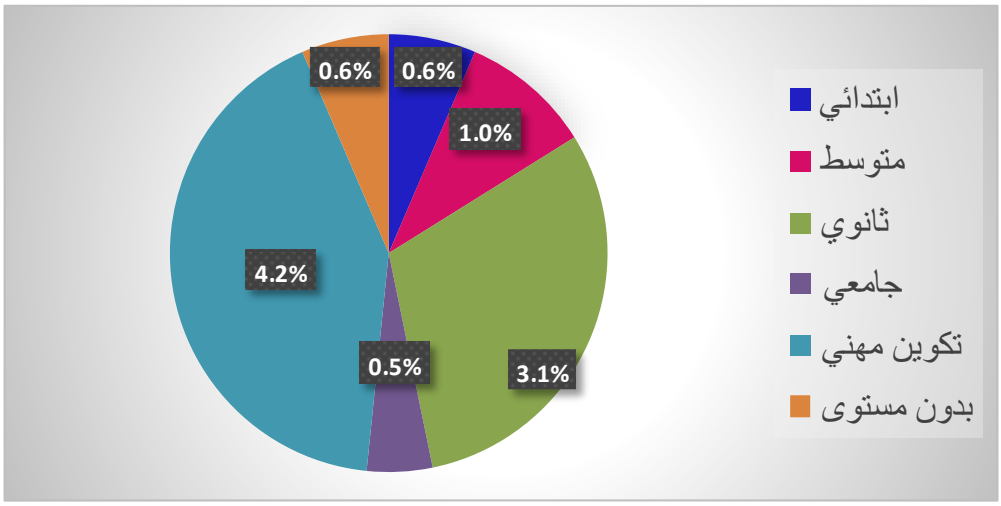

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ثانيا: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

01: أداة الدراسة:

- الاستبيان:

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وتم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة في صياغة فقراته، وقد قسمت إلى جزئين.

الجزء الأول: يتعلق بالمحور الأول: المتغيرات الشخصية (السن، العمر، الإقامة ....)

الجزء الثاني: يتعلق بمتغير الدراسة

02: صدق وثبات الاستبيان

لقد تم استخدام التحكيم وإجراء الاختبارات للتحقق من صدق وثبات الاستبيان كما يلي:

1- صدق المحكمين: لمعرفة مدى وضوح وملائمة العبارات بالاستبيان الأولى تم عرضه على أساتذة في مجال عمر المشروع، وبعدما قاموا بتصويب الاستبيان ظهر في شكله النهائي.

2- ثبات الاستبيان: تم فحص عبارات الاستبيان من خلال معامل آلفا لكرونباخ الذي يعتبر نسبته مقبولة عند القيمة (0.62) لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها والجدول التالي يمثل قيمة معامل آلفا لكرونباخ لإجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(07): معامل الثبات باستخدام طريقة آلفا كرونباخ

عدد الأسئلة	معامل آلفا كرونباخ
54	0.877

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن معامل آلفا كرونباخ للاستبيان قدر بـ 0.877 أي أن 87.7 بالمائة من المبحوثات سيكونون ثابتين في إجابتهم في حالة إعادة القياس وهو ما يشير إلى ثبات المقياس، وتعبر النتائج على مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان.

03-الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 22 للتوصل إلى ما يلي:

1- معامل الفا لكرونباخ لقياس الثبات؛

2- مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي التكرارات والنسب المئوية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

جدول رقم 08 يبين توزيع المبحوثات حسب نمط التمويل

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
انشاء مشروع 1000000.00 دج	20	32.3
شراء مواد أولية (40000.00 – 250000.00 دج)	42	67.7
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يُظهر توزيع المبحوثات حسب نمط التمويل أن غالبية النساء المقاولات، بنسبة 67.7%، استفدن من قرض موجه شراء مواد اولية بقيمة مالية تصل إلى 250000.00 دج. وذلك لعدة اعتبارات عملية واجتماعية ،فالتمويل الثنائي يتميز ببساطة الاجراءات وسهولة التمويل والتسيير،وايضا لتفادي كثرة التعاملات الادراية والبنكية ،التي غالبا ما ترافق التمويل الثلاثي. وقد يعكس هذا النوع من التمويل توجهًا نحو دعم الأنشطة البسيطة أو استكمال مشاريع قائمة تحتاج فقط إلى تمويلدوري بالمواد الأساسية، كالمهن المنزلية أو الحرف اليدوية والخدمات الصغيرة. كما قد يشير إلى وجود تحفظ لدى بعض النساء على التزامات التمويل المرتفع، ما يدفعهن إلى اعتماد تمويل محدود في بدايات المشروع.

في المقابل، تشير نسبة 32.3% من المستفيدات إلى أنهن حصلن على تمويل موجهلاإنشاء مشروع، ضمن سقف مالي يتراوح بين 1000000.00 دج وتعكس هذه النسبة رغبة واضحة لدى هؤلاء النساء في إطلاق مشاريع جديدة كاملة، بما يتطلبه ذلك من تجهيزات وبنى أساسية وتكاليف أولية، وهو ما يشير إلى مستوى من الطموح والاستعداد لتحمل المسؤولية الاقتصادية والإدارية لمشروع متكامل. إلا أن نسبتهن أقل بكثير من الفئة الاولىكما يدلعدم قدرة النساء او تخوفهن من صعوبة الإجراءات الادارية والبنكية.

.هذا التفاوت في أنماط التمويل يعكس تنوع الإحتياجات والقدرات الاستثمارية للنساء المقاولات، ويؤكد أهمية مرونة الوكالة في تقديم صيغ دعم تتلاءم مع طبيعة كل مشروع ومستوى تأهيل حاملته، فضلًا عن ضرورة المرافقة المالية والإدارية المستمرة لضمان تحقيق الأثر الإقتصادي والاجتماعي المرجو من هذه المشاريع.

جدول رقم 09 يبين توزيع المبحوثات حسب قطاع النشاط الذي تنتمي له المؤسسة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
الفلاحة والصيد البحري	6	9.7
الصناعات الصغيرة	5	8.1
الخدمات	9	14.5
الأشغال والبناء	10	16.1
الحرف التقليدية	30	48.4
خدمات النقل	2	3.2
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب قطاع النشاط الذي تنتمي إليه مؤسساتهن أن قطاع **الحرف التقليدية** يحتل المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 48.4%، ما يعكس الأهمية الكبيرة التي تحتلها الحرف اليدوية في حياة النساء المقاولات في الجنوب، خصوصًا في ولاية ورقلة. يمكن تفسير هذا الارتفاع بأن الحرف التقليدية تمثل نشاطًا اقتصاديًا ذا جذور ثقافية واجتماعية، ويسهل تعلمه وممارسته دون الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة أو تجهيزات معقدة، مما يجعلها خيارًا مفضلاً للنساء الراغبات في الانخراط في سوق العمل الذاتي.

يأتي بعد ذلك قطاع **الأشغال والبناء** بنسبة 16.1%، وهو قطاع يشهد مشاركة ملحوظة من النساء رغم ما قد يُعتبر تقليديًا مجالًا ذكوريًا، مما يدل على توسع أدوار المرأة الاقتصادية في مجالات متنوعة وقدرتها على مواجهة تحديات جديدة في بيئة العمل.

في المرتبة الثالثة يأتي قطاع **الخدمات** بنسبة 14.5%، الذي يشمل أنشطة متعددة مثل التجارة، التجميل، أو تقديم خدمات متعلقة بالمجتمع المحلي، وهو قطاع ديناميكي يتيح فرصًا متعددة للنساء لتحقيق دخل مستدام.

أما قطاع **الفلاحة والصيد البحري** فيمثل 9.7%، وقطاع **الصناعات الصغيرة** 8.1%، وهما قطاعان حيويان خاصة في المناطق الجنوبية، إذ توفران فرصًا للمقاولات النسوية في الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي، رغم التحديات المناخية واللوجستية.

وأخيرًا، يشكل قطاع **خدمات النقل** النسبة الأقل 3.2%، وهو قطاع قد يكون محدود المشاركة النسوية فيه بسبب متطلبات العمل المختلفة والظروف الخاصة التي قد تعيق دخول النساء له.

هذا التوزيع يبرز التنوع الكبير في أنشطة المقاولات النسوية، ويؤكد أهمية وجود دعم متنوع ومتخصص يتناسب مع خصوصيات كل قطاع لضمان استمرارية ونجاح المشاريع.

جدول 10 رقم يبين توزيع المبحوثات حسب مكان انشاء المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
في البيت	26	41.9
خارج البيت	36	58.1
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح توزيع المبحوثات حسب مكان إنشاء المشروع أن نسبة 58.1% من النساء المقاولات قد أسسن مشاريعهن خارج البيت، ما يعكس توجهًا متزايدًا نحو الانخراط في السوق بشكل مباشر، والابتعاد عن الحواجز المنزلية التي قد تحد من حجم ونطاق النشاط الاقتصادي. هذا الاتجاه يدل على رغبة هؤلاء النساء في توسيع فرص عملهن، والتفاعل مع الزبائن والموردين بشكل أكثر ديناميكية، مما يساهم في تعزيز قدرة المشروع على النمو والتطور.

في المقابل، نجد أن نسبة 41.9% من النساء أطلقن مشاريعهن من داخل البيت، وهو نمط شائع خاصة في البيئات المحافظة أو حيث يكون من الصعب توفير مكان تجاري مستقل بسبب عوامل اقتصادية أو اجتماعية. هذا الشكل من المشاريع يعكس قدرة النساء على التوفيق بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات العمل، ويبرز مرونة المقاولة النسوية في التكيف مع الظروف المحيطة.

يمثل هذا التوزيع تنوعًا في أساليب تأسيس المشاريع ويشير إلى ضرورة توفير الدعم المناسب لكل نمط، سواء عبر تحسين البنية التحتية للمشاريع المنزلية أو عبر تسهيل الوصول إلى فضاءات تجارية خارجية، بما يضمن تعزيز فرص النجاح والاستدامة.

جدول 11 رقم يبين توزيع المبحوثات حسب كون مصدر معلوماتك على الوكالة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
وسائل الاعلام والاتصال	21	33.9
الأقارب	30	48.4
الأيام التحسيسية للوكالة	11	17.7
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح توزيع المبحوثات حسب مصدر معلوماتهن عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن **الأقارب** يمثلون المصدر الأكبر للمعلومات بنسبة 48.4%، مما يشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية والعائلية في نقل المعلومات في المجتمعات المحلية، خصوصًا في الجنوب. يعتمد العديد من النساء على توصيات وتجارب قريباتهن، وهذا يعكس أهمية العلاقات الشخصية كقناة رئيسية للوصول إلى الدعم والمعلومة.

تأتي بعد ذلك وسائل الإعلام والاتصال بنسبة 33.9%، وهي نسبة معقولة لكنها تبقى أقل من تأثير العلاقات الشخصية. هذا يوضح أن رغم وجود جهود إعلامية، إلا أن فعاليتها ليست كافية لتغطية جميع الفئات، ما يستدعي تكثيف الحملات الإعلامية الموجهة وتطوير محتواها لتصل بفعالية أكبر إلى النساء المستهدفات.

أما الأيام التحسيسية التي تنظمها الوكالة فتشكل 17.7% فقط من مصادر المعلومات، مما يدل على أن هذه الفعاليات رغم أهميتها في توعية النساء وتعريفهن بآليات الدعم، إلا أن مشاركتها محدودة، أو أن حضور النساء لها قد يكون غير كافٍ. هذا يستدعي توسيع نطاق هذه الحملات وتنظيمها بشكل منتظم مع اعتماد وسائل تواصل متنوعة لضمان وصول المعلومات إلى أكبر عدد من النساء في مناطق مختلفة.

بشكل عام، يظهر هذا التوزيع أهمية تعزيز التكامل بين وسائل الإعلام، الحملات التحسيسية، والشبكات الاجتماعية لضمان نشر أوسع وأشمل للمعلومات المتعلقة بآليات الدعم المتاحة للمقاولات النسوية.

جدول 12 رقم يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة معلوماتك على الوكالة (معلومات بسيطة وسطحية)

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
معلومات بسيطة وسطحية	22	35.5

معلومات متوسطة	28	45.1
معلومات دقيقة ومفصلة	12	19.4
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة معلوماتهن عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن نسبة 45.1% من النساء يمتلكن معلومات متوسطة المستوى، مما يشير إلى وجود فهم نسبي جيد لآليات الدعم والخدمات المقدمة لكن لا يزال هناك مجال لتحسين جودة وعمق المعلومات المتوفرة لهن. هذا المستوى المتوسط يعكس قدرة متوسطة على الاستفادة من الخدمات بشكل فعال، لكنه قد يحد من تحقيق أقصى استفادة من البرامج والدعم المقدم.

في المقابل، نجد أن 35.5% من النساء يمتلكن معلومات بسيطة وسطحية فقط، وهو ما يعكس نقصًا واضحًا في الوعي والمعرفة بآليات الدعم، وربما صعوبات في الوصول إلى معلومات دقيقة أو تعقيد في محتوى التواصل الإعلامي والتوعوي. هذا النقص قد يؤثر سلبًا على فرص نجاح المشاريع أو على قدرة النساء على استغلال القروض بشكل أمثل.

أما النساء اللواتي يمتلكن معلومات دقيقة ومفصلة، فهن بنسبة 19.4% فقط، وهي نسبة منخفضة نسبيًا، تدل على أن قلة منهن تصل إلى مستويات متقدمة من المعرفة تمكنهن من التعامل بكفاءة عالية مع شروط التمويل،والمتطلبات الإدارية، وفرص المرافقة المتاحة. ويبرز هذا الحاجة الملحة لتكثيف البرامج التدريبية وورش العمل التوعوية التي تركز على توضيح التفاصيل الدقيقة للبرامج ودعم تطوير المهارات الإدارية والمالية للمستفيدات.

بالتالي، يظهر هذا التوزيع أهمية تعزيز التواصل والمرافقة التوعوية لضمان وصول المعلومات الدقيقة والكافية إلى أكبر عدد ممكن من النساء المقاولات، مما يسهم في رفع مستوى نجاح مشاريعهن وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

جدول 13 رقم يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة معلوماتك على الوكالة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
الخدمات المالية (الامتيازات الجبائية)	40	64.5
الخدمات غير المالية (التكوين- التسويق)	22	35.5
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح توزيع المبحوثات حسب طبيعة معلوماتهن عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن الغالبية العظمى بنسبة 64.5%، لديهن معلومات تتعلق بالخدمات المالية التي تقدمها الوكالة، وخاصة الامتيازات الجبائية المتعلقة بالقروض والدعم المالي. هذا يشير إلى أن النساء المقاولات يركزن بشكل رئيسي على الجوانب المالية والامتيازات المرتبطة بها، التي تعتبر حجر الأساس في تمويل المشاريع وضمان استمراريتها.

في المقابل، تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن معلومات عن الخدمات غير المالية مثل التكوين والتسويق 35.5% فقط، وهي نسبة أقل بكثير. هذا يعكس ضعفًا في الوعي أو في الاستفادة من الجوانب التكميلية التي تقدمها الوكالة، والتي تلعب دورًا مهمًا في تطوير المهارات وتحسين أداء المشاريع من خلال التكوين والتوجيه التسويقي.

يدعو هذا التوزيع إلى تعزيز البرامج التوعوية والتدريبية المرتبطة بالخدمات غير المالية، لتمكين النساء المقاولات من اكتساب مهارات إدارية وتسويقية تساعدهن على تطوير مشاريعهن، مما يساهم في رفع مستوى تنافسية هذه المشاريع واستدامتها على المدى الطويل.

بالتالي، من الضروري العمل على تحقيق توازن أكبر في نشر المعلومات بين الجوانب المالية وغير المالية لضمان تكامل الدعم المقدم وتحقيق تأثير اقتصادي واجتماعي أوسع.

طبيعة الاستفادة من الوكالة

جدول رقم 14 يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة (التمويل المالي)

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	90.3
لا	6	9.7
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجانب المالي أن نسبة كبيرة جداً تبلغ 90.3%

من النساء قد استفدن فعليًا من التمويل المالي الذي توفره الوكالة. هذا يعكس الدور الفعّال والمباشر للوكالة في تقديم الدعم المالي اللازم لتمكين النساء من إنشاء أو تطوير مشاريعهن، مما يؤكد على أهمية التمويل كأحد الركائز الأساسية في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة المقاولة في الجنوب.

في المقابل، نجد أن نسبة 9.7% فقط من النساء لم يستفدن من التمويل المالي، وقد يعود ذلك لأسباب متعددة منها عدم استيفاء شروط التمويل، ضعف المعلومات، أو أسباب شخصية أو تنظيمية. هذا يبرز أهمية الاستمرار في تحسين آليات الوصول إلى التمويل وتبسيط الإجراءات لتشمل أكبر عدد ممكن من المستفيدات.

بشكل عام، يظهر هذا التوزيع نجاح الوكالة في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في دعم المشاريع النسوية ماليًا، مع ضرورة العمل المستمر على رفع نسبة المستفيدات من التمويل وضمان شمولية الدعم المالي لجميع النساء المقاولات.

جدول رقم 15 يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة (امتيازات جبائية)

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	50.0
لا	31	50.0
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال الامتيازات الجبائية أن النسبة متساوية تمامًا بين النساء اللواتي استفدن من هذه الامتيازات واللواتي لم يستفدن، حيث بلغت كل مجموعة 50% من العينة. هذا التوازن يشير إلى وجود انقسام واضح في مدى وصول وفهم النساء المقاولات لهذه الامتيازات الجبائية.

قد يعكس هذا الوضع أن نصف المبحوثات لم يتمكن من الاستفادة أو لم يكن لديهن اطلاع كافٍ على الحقوق والامتيازات الجبائية التي يمكن أن تحسن من وضع مشاريعهن، مما قد يؤثر سلبًا على قدرة مشاريعهن على النمو والاستمرار بسبب التكاليف الضريبية والمالية التي قد تكون عبئًا.

من جهة أخرى، تعكس النسبة المتساوية أن هناك شريحة من النساء استفادت بالفعل من هذه الامتيازات، مما يدل على وجود فرص حقيقية لتحسين الوضع المالي للمشاريع عند الاستفادة من هذه التسهيلات.

يبرز هذا التوزيع الحاجة إلى تعزيز برامج التوعية والتوجيه بشأن الامتيازات الجبائية المتاحة، لضمان وصول المعلومات بشكل شامل ومتوازن لجميع النساء المقاولات، والعمل على إزالة العقبات التي قد تعيق الاستفادة من هذه المزايا، بما يسهم في تعزيز استدامة المشاريع ودعم الاقتصاد المحلي.

جدول رقم 16 يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة (دورة تكوينية)

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	45.2

لا	34	54.8
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال الدورات التكوينية أن نسبة 45.2% من النساء قد استفدن من دورات تكوينية، في حين أن نسبة أكبر تبلغ 54.8% لم تستفد من هذه الدورات. هذا يعكس وجود فجوة واضحة في استفادة النساء المقاولات من الجانب التكويني الذي يعد من العناصر الأساسية لتطوير المهارات وتحسين قدرة النساء على إدارة مشاريعهن بفعالية أكبر.

يمكن تفسير انخفاض نسبة المستفيدات من التكوين بعدة عوامل، منها محدودية عدد الدورات أو ضعف التوعية بها، بالإضافة إلى صعوبات في الحضور مثل الالتزامات العائلية أو الجغرافية. وقد يؤثر ذلك سلبًا على مستوى جاهزية النساء في التعامل مع التحديات التسويقية والإدارية التي تواجه مشاريعهن.

في المقابل، يشير وجود نسبة جيدة من المستفيدات إلى أن الوكالة تقدم بالفعل فرصًا تدريبية مهمة، لكن هناك حاجة لتوسيع هذه الفرص وتحسين آليات الوصول إليها لتشمل عددًا أكبر من النساء، مما يعزز من فرص نجاح مشاريعهن واستدامتها.

بالتالي، من الضروري العمل على رفع نسبة المشاركة في الدورات التكوينية من خلال تحسين برامج التوعية، توفير دعم لوجستي للمستفيدات، وتكييف المحتوى التدريبي مع احتياجات النساء المقاولات في الجنوب.

جدول رقم 17 يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة (المشاركة في معرض أو صالون)

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	25.8
لا	46	74.2
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال المشاركة في المعارض أو الصالونات أن نسبة قليلة فقط بلغت 25.8% من النساء قد شاركن في هذه الفعاليات، في حين أن الغالبية العظمى بنسبة 74.2% لم تتح لهن هذه الفرصة. هذا يشير إلى محدودية استفادة النساء المقاولات من قنوات العرض والترويج التي تمثل المعارض والصالونات، والتي تلعب دورًا مهمًا في فتح أسواق جديدة وتعزيز شبكات العلاقات المهنية.

توضح هذه النسبة وجود عقبات أو تحديات أمام النساء للانخراط في مثل هذه الأنشطة، قد تكون مرتبطة بنقص المعلومات، ضعف الدعم اللوجستي، أو قلة الموارد المالية اللازمة للمشاركة. كما قد يكون عدم الانتظام في تنظيم هذه الفعاليات أو ضعف التوعية بها من الأسباب التي تحد من استفادة عدد أكبر من النساء.

تؤكد هذه النتائج الحاجة إلى تكثيف جهود الوكالة في دعم المشاركة في المعارض والصالونات من خلال توفير الدعم المالي والتنظيمي والترويجي، بالإضافة إلى توعية النساء بأهمية هذه الفرص في تطوير وتسويق مشاريعهن، مما يسهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة فرص النجاح والاستدامة للمشاريع النسوية في الجنوب.

جدول رقم 18 يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة (الاستفادة من محل)

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	21.0
لا	49	79.0
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب طبيعة الاستفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يخص الاستفادة من محل أو مكان لممارسة النشاط أن نسبة قليلة بلغت 21.0% فقط من النساء تمكنّ من الحصول على محل، في حين أن الأغلبية العظمى بنسبة 79.0% لم تستفد من هذه الخدمة.

يعكس هذا التوزيع وجود قصور واضح في توفير الدعم المرتبط بالمكان المناسب لممارسة النشاط، وهو عنصر أساسي لنجاح المشاريع خاصة في القطاعات التي تتطلب وجود فضاء مخصص، مثل الحرف التقليدية أو الأعمال التجارية. قد يعود هذا النقص إلى محدودية الموارد أو شروط الاستفادة التي قد تكون معقدة، بالإضافة إلى قلة التوعية أو ضعف التنسيق بين الوكالة والمستفيدات حول هذا النوع من الدعم.تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية تعزيز برامج الوكالة التي تهدف إلى توفير فضاءات العمل أو المحلات بشكل أكبر، مع تبسيط إجراءات الاستفادة منها، مما يساعد في تحسين ظروف العمل ويعزز من فرص نجاح واستمرارية المشاريع النسوية في المنطقة.

بيئة المرأة صاحبة المشروع

جدول رقم 19 يبين توزيع المبحوثات حسب تشجيع المحيط لعمل وتعليم المرأة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	71.0
لا	18	29.0
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب مدى تشجيع المحيط لعمل وتعليم المرأة أن نسبة كبيرة بلغت 71.0% من النساء يشعرن بتشجيع ودعم من المحيطين بهن سواء على مستوى العمل أو التعليم. هذا يعكس وجود بيئة اجتماعية إيجابية تدفع النساء المقاولات إلى المضي قدمًا في مشاريعهن وتنمية مهاراتهن، وهو عامل مهم يعزز من فرص النجاح والاستمرارية.

في المقابل، هناك نسبة 29.0% من النساء يعانين من نقص الدعم أو عدم التشجيع من المحيط، وهو أمر قد يشكل عائقًا نفسيًا واجتماعيًا أمام تحقيق الطموحات المهنية والتعليمية. هذا قد يكون مرتبطًا بعادات أو تقاليد محلية أو بعدم وعي المحيط بأهمية دور المرأة في الاقتصاد.

تؤكد هذه النتائج على ضرورة تعزيز البرامج التوعوية التي تستهدف المجتمع ككل لتشجيع دعم المرأة المقاولة، وخلق بيئة أكثر تقبلًا وتمكينًا للمرأة في الجنوب، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتكافؤ الفرص.

جدول رقم 20 يبين توزيع المبحوثات حسب تفضيل المجتمع لعمل الذكور على الإناث

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	43.5
لا	35	56.5
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حول تفضيل المجتمع لعمل الذكور على الإناث أن نسبة 43.5% من النساء يرون أن المجتمع يفضل عمل الذكور على الإناث، في حين أن نسبة 56.5% تعتقد أن المجتمع لا يفضل ذلك. هذا يشير إلى وجود انقسام في التصورات حول التحيز الاجتماعي تجاه دور المرأة في العمل.

تظهر هذه النسبة أن هناك شريحة معتبرة من النساء ما تزال تواجه تحديات اجتماعية تتعلق بالتفضيل بين الجنسين، مما قد يعيق مشاركتهن الفعالة في سوق العمل ويحد من فرصهن في النجاح المهني. من جهة أخرى تعكس النسبة الأكبر وجود تغير نسبي في المواقف الاجتماعية قد يدعم تمكين المرأة في مجال العمل.

تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية الاستمرار في تعزيز الوعي المجتمعي وتشجيع المساواة بين الجنسين في مجالات العمل، بهدف إزالة الحواجز الثقافية والاجتماعية التي قد تحد من دور المرأة المقاولة في الجنوب.

جدول رقم 21 يبين توزيع المبحوثات حسب تشجيع المجتمع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	51.6
لا	30	48.4
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حول تشجيع المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية أن نسبة 51.6% من النساء يشعرن بتشجيع ودعم المجتمع لمشاركتهن الاقتصادية، في حين أن نسبة 48.4% من المبحوثات ترى أن المجتمع لا يشجع هذه المشاركة. هذا التوزيع يشير إلى انقسام نسبي في مواقف المجتمع تجاه دور المرأة في الاقتصاد، حيث يوجد دعم نسبي ولكنه ليس حاسمًا أو شاملاً.

تعكس هذه النتائج وجود تحسن نسبي في تقبل المجتمع لدور المرأة الاقتصادية، لكنها أيضاً تشير إلى أن هناك تحديات وثقافات تقليدية ما تزال تعيق المشاركة الفعلية للمرأة. هذا الانقسام قد يؤثر على ثقة النساء في الاستمرار بالمشاريع والمبادرات الاقتصادية.

لذلك، من الضروري العمل على تعزيز برامج التوعية والتثقيف المجتمعي التي تبرز أهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية، وتشجع على دعمها وتمكينها، بما يسهم في خلق بيئة أكثر إيجابية لاستدامة المشاريع النسوية في الجنوب.

جدول رقم 22 يبين توزيع المبحوثات حسب تشجيع المجتمع المرأة على القيام بمشروع خاص بها

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	51.6
لا	30	48.4
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح توزيع المبحوثات حسب تشجيع المجتمع للمرأة على القيام بمشروع خاص بها أن نسبة 51.6% من النساء يشعرن بتشجيع المجتمع لهن في هذا المجال، بينما تعبر نسبة 48.4% عن عدم وجود هذا التشجيع. هذا التوزيع يعكس حالة انقسام في المواقف المجتمعية تجاه دعم النساء للانخراط في ريادة الأعمال.

يشير هذا إلى وجود دعم نسبي من المجتمع، لكنه ليس قويًا أو شاملًا بشكل كامل، مما قد يحد من قدرة النساء على بدء مشاريعهن بثقة وبدون عراقيل اجتماعية. كما يعكس ذلك التحديات التي تواجهها النساء في التغلب على بعض الأفكار النمطية أو العقبات الاجتماعية التي تعيق طموحاتهن الريادية.

لذلك، تبرز الحاجة إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال النسوية عبر برامج توعوية وتثقيفية تستهدف المجتمع ككل لتشجيع ودعم المرأة في إطلاق مشاريعها الخاصة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية المحلية.

جدول رقم 23 يبين توزيع المبحوثات حسب توافق تفكير العائلة مع البيئة المحيطة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	34	54.8
لا	28	45.2
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب توافق تفكير العائلة مع البيئة المحيطة أن نسبة 54.8% من النساء تعتبر أن تفكير عائلاتهن يتوافق مع البيئة المحيطة، في حين أن 45.2% يرون أن هناك عدم توافق بين تفكير العائلة والبيئة المحيطة.

يشير هذا التوزيع إلى أن أكثر من نصف العائلات تدعم أو تتكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المحيط، مما يسهل على النساء المقاولات الاندماج والتأقلم مع متطلبات البيئة المحيطة. بالمقابل، تعكس النسبة الكبيرة من عدم التوافق وجود بعض العائلات التي قد تكون محافظة أو ترفض التغيرات، مما يخلق تحديات إضافية أمام النساء في تحقيق طموحاتهن المهنية.

تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية تعزيز التوعية الأسرية والاجتماعية لتعزيز الانسجام بين العائلة والبيئة، مما يدعم تمكين المرأة ويحفز مشاركتها الفعالة في المجال الاقتصادي.

جدول رقم 24 يبين توزيع المبحوثات حسب كونها صاحبة القرار في فكرة المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	75.8
لا	15	24.2
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب كونها صاحبة القرار في فكرة المشروع أن نسبة كبيرة بلغت 75.8% من النساء كنّ صاحبات القرار في فكرة إنشاء المشروع، في حين أن 24.2% لم يكن القرار من صنعهن.

هذا يدل على تمتع غالبية النساء المشاركات بقدر كبير من الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريعهن، مما يعكس روح المبادرة والتمكين لدى النساء المقاولات في الجنوب. كون المرأة صاحبة القرار يعزز من مسؤوليتها تجاه المشروع ويزيد من فرص نجاحه واستمراريته.

في المقابل، تشير النسبة الأقل إلى وجود حالات تعتمد فيها المرأة على قرارات الآخرين، وهو ما قد يؤثر على استقلالية المشروع ونوعية الدعم المقدم. لذلك، من المهم مواصلة دعم تمكين المرأة في اتخاذ القرارات لضمان تمكينها الكامل في المجال الاقتصادي وريادة الأعمال.

جدول رقم 25 يبين توزيع المبحوثات حسب وجود معارضة من طرف العائلة والمحيط عند بداية المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	37.1
لا	39	62.9
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب وجود معارضة من طرف العائلة والمحيط عند بداية المشروع أن 37.1% من النساء واجهن معارضة أو رفضًا من العائلة أو المحيط عند انطلاق مشاريعهن، بينما 62.9% لم يواجهّ أي معارضة.

تشير هذه النتائج إلى أن أغلبية النساء استطعن تجاوز أو لم يتعرضن لمعارضة من البيئة القريبة، مما يشكل عامل دعم إيجابي لبداية مشروعاتهن. مع ذلك، تبقى نسبة 37.1% تمثل تحديًا هامًا، حيث أن وجود معارضة عائلية أو مجتمعية قد يثني المرأة عن الاستمرار أو يؤثر على ثقتها في نفسها وفي مشروعها.

لذلك، من الضروري التركيز على برامج توعوية تستهدف العائلات والمجتمع لتغيير الأفكار النمطية التي ترفض مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، وتشجيع الدعم الكامل للنساء في مراحل تأسيس مشاريعهن.

جدول رقم 26 يبين توزيع المبحوثات حسب وجود قناعة الأسرة بقدرتك على إدارة المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	53.2
لا	29	46.8
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب وجود قناعة الأسرة بقدرة المرأة على إدارة المشروع أن 53.2% من النساء تمتلكن دعم وثقة أسرهن في قدرتهن على إدارة المشروع، في حين أن 46.8% منهن لم يشعرن بقناعة عائلية كاملة بهذا الشأن.

تشير هذه النتائج إلى أن أكثر من نصف العائلات يؤمن بقدرة المرأة على النجاح في إدارة مشاريعها، مما يعزز من فرص تمكين النساء ونجاح مشروعاتهن. في المقابل، نسبة كبيرة تقارب النصف تعكس وجود شكوك أو تحفظات عائلية قد تؤثر سلبًا على الثقة بالنفس والاستمرارية.

هذا يبرز أهمية العمل على تعزيز ثقة الأسرة في قدرات المرأة من خلال حملات توعوية ودعم نفسي، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية لتعزيز مهارات الإدارة والقيادة لدى النساء المقاولات.

جدول رقم 27 يبين توزيع المبحوثات حسب كفاية الثقافة الاستثمارية في المجتمع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	32.3
لا	42	67.7
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب كفاية الثقافة الاستثمارية في المجتمع أن 32.3% فقط من النساء يرون أن الثقافة الاستثمارية في المجتمع كافية، بينما أغلبية بنسبة 67.7% ترى أن الثقافة الاستثمارية غير كافية.

تعكس هذه النتائج وجود نقص واضح في الوعي والاستعداد المجتمعي لفهم ودعم الاستثمار، خاصة فيما يتعلق بمشاريع النساء المقاولات. ضعف الثقافة الاستثمارية قد يعرقل فرص النجاح ويحد من قدرة النساء على الاستفادة من فرص التمويل والدعم.

لذا، من الضروري تعزيز الثقافة الاستثمارية من خلال برامج تدريبية وتوعوية تستهدف المجتمع ككل، مع التركيز على أهمية الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية، مما يخلق بيئة أكثر دعماً وحاضنة لريادة الأعمال النسائية.

جدول رقم 28 يبين توزيع المبحوثات حسب توفر فرص كافية للتطوير والتدريب المهني للمرأة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	46.8
لا	33	53.2
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب توفر فرص كافية للتطوير والتدريب المهني للمرأة أن 46.8% من النساء يرون أن هناك فرصًا كافية للتدريب والتطوير المهني، في حين ترى نسبة 53.2% أن هذه الفرص غير كافية.

تشير هذه النتائج إلى وجود انقسام واضح في تقييم واقع فرص التدريب، مما يدل على أن ما يزال هناك نقص أو عدم توزع عادل لهذه الفرص في المجتمع، وهو ما قد يؤثر سلبًا على تطوير مهارات النساء المقاولات وقدرتهن على المنافسة والنجاح.

لذلك، من الضروري زيادة الاهتمام بتوفير برامج تدريبية شاملة ومتنوعة، تستجيب لحاجات النساء في مختلف المجالات، وتُسهل عليهن تطوير مهاراتهن ورفع كفاءاتهن المهنية لضمان استمرارية ونجاح مشاريعهن.

جدول رقم 29 يبين توزيع المبحوثات حسب الانتماء لنشاط جمعوي

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	21.0
لا	49	79.0
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب الانتماء لنشاط جمعوي أن 21.0% فقط من النساء المشاركات في الدراسة ينتمين إلى نشاطات جمعوية، بينما 79.0% منهن لا ينتمين إلى أي نشاط جمعوي.

تشير هذه النسب إلى ضعف الارتباط بالمنظمات والجمعيات التي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في دعم النساء المقاولات من خلال توفير شبكات تواصل، موارد تدريب، ومساندة معنوية ومادية. قلة الانتماء للنشاط الجمعوي قد تعني فقدان فرص كبيرة لتعزيز القدرات والتأثير الإيجابي في البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، من المهم تشجيع النساء على الانخراط في العمل الجمعوي والمبادرات المجتمعية، لما لها من أثر كبير في تقوية قدراتهن وتوسيع شبكات الدعم التي تسهم في نجاح مشاريعهن وتطويرها.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع على المرأة

جدول رقم 30 يبين توزيع المبحوثات حسب محاولة أخد أفراد الأسرة إدارة المشروع بدلا عنك

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	30.6
لا	43	69.4
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب محاولة أفراد الأسرة أخذ إدارة المشروع بدلاً من صاحبة المشروع أن 30.6% من النساء واجهن محاولة من أفراد الأسرة لتولي إدارة المشروع بدلاً منهن، بينما 69.4% منهن لم يواجهن مثل هذا الوضع.

تعكس هذه النتائج وجود نوع من التدخل أو محاولة السيطرة من قبل بعض أفراد الأسرة على إدارة المشروع، مما قد يشكل تحديًا أمام استقلالية المرأة في اتخاذ القرارات وقيادة مشروعها بنفسها. في المقابل، أغلبية النساء تمكن من الحفاظ على إدارة مشروعهن دون تدخل عائلي مباشر.

هذا يبرز أهمية تعزيز دور المرأة كمستقلة قادرة على اتخاذ القرارات بنفسها، ودعمها قانونياً واجتماعياً لتجنب مثل هذه المحاولات التي قد تؤثر على نجاح واستمرارية المشروع.

جدول رقم 31 يبين توزيع المبحوثات حسب نية توسيع المشروع مستقبلا

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	72.6
لا	17	27.4
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب نية توسيع المشروع مستقبلاً أن نسبة كبيرة تبلغ 72.6% من النساء يخططن لتوسيع مشاريعهن في المستقبل، بينما 27.4% لا ينوين القيام بذلك.

تشير هذه النتيجة إلى وجود رغبة واضحة لدى أغلب النساء المقاولات في تطوير أعمالهن والنمو بها، مما يعكس طموحًا وإرادة قوية للمضي قدمًا رغم التحديات التي قد تواجههن. هذه النسبة المرتفعة تعد مؤشرًا إيجابيًا على الديناميكية الاقتصادية لدى المرأة في الجنوب، وخاصة في ولاية ورقلة.

ومن المهم دعم هذه الرغبة من خلال توفير برامج تمويل ملائمة، تدريب مستمر، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات اللازمة، مما يساهم في نجاح التوسع وضمان استدامة المشاريع.

جدول رقم 32 يبين توزيع المبحوثات حسب استطاعة انهاء الإجراءات الخاصة بالمشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	46.8
لا	33	53.2
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين توزيع المبحوثات حسب استطاعتهن إنهاء الإجراءات الخاصة بالمشروع أن 46.8% من النساء استطعن إنهاء الإجراءات بنجاح، في حين أن 53.2% لم يتمكن من إتمامها.

تشير هذه النتائج إلى وجود تحديات إدارية أو بيروقراطية تواجه نسبة كبيرة من النساء المقاولات، مما قد يعيق انطلاق أو سير مشاريعهن بشكل طبيعي. عدم القدرة على إكمال الإجراءات يعكس الحاجة إلى تبسيط الإجراءات وتوفير الدعم والمساعدة الفنية للمقاولات النسائية، خصوصًا في المراحل الأولى من تأسيس المشروع.

لذلك، من الضروري تحسين الخدمات الإدارية وتقليل التعقيدات الإجرائية، إضافة إلى تقديم إرشادات واضحة ومساندة تقنية لضمان تمكين النساء من تجاوز هذه العقبات وتحقيق النجاح في مشاريعهن.

جدول رقم 33 يبين توزيع المبحوثات حسب القدرة على السفر والتنقل لإنهاء الأعمال الاستثمارية

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	43.5
لا	35	56.5
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين جدول توزيع المبحوثات حسب القدرة على السفر والتنقل لإنهاء الأعمال الاستثمارية أن 43.5% من النساء لديهن القدرة على التنقل والسفر، بينما 56.5% منهن غير قادرات على ذلك.

تعكس هذه النسبة أن أكثر من نصف النساء المقاولات يواجهن صعوبات في التنقل، وهو ما قد يعيق إنجاز الإجراءات الاستثمارية الضرورية التي تتطلب تحركات خارجية، مثل زيارة المؤسسات، البنوك، أو الإدارات المختصة.

هذه النتيجة تسلط الضوء على أهمية توفير خدمات قريبة وسهلة الوصول للمقاولات النسائية، أو دعم وسائل النقل والتسهيلات اللوجستية، إلى جانب خلق بيئة استثمارية أكثر ملاءمة تقلل من حاجة التنقلات، وذلك لتذليل العقبات التي تعترض المرأة في مسار تأسيس وإدارة مشروعها.

جدول رقم 34 يبين توزيع المبحوثات حسب اختيار نوع مشروع مبني على القيود المفروضة اجتماعيا

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	59.7
لا	25	40.3
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين جدول توزيع المبحوثات حسب اختيار نوع المشروع المبني على القيود الاجتماعية أن 59.7% من النساء اختارن نوع مشروعهن بناءً على القيود الاجتماعية المفروضة عليهن، بينما 40.3% لم يتأثرن بهذه القيود في اختيار نوع المشروع.

تشير هذه النتيجة إلى أن غالبية النساء المقاولات في الجنوب تتأثر اختياراتهن المهنية والاجتماعية بقيود وضغوط اجتماعية قد تحد من حرية اختيارهن لنوع المشاريع التي يرغبن في إطلاقها. هذه القيود قد تكون مرتبطة بالتقاليد، الأعراف، أو الأدوار الاجتماعية المتوقعة منهن.

من المهم العمل على توعية المجتمع وتغيير هذه المواقف السلبية، إضافة إلى خلق بيئة داعمة تسمح للمرأة بالاختيار بحرية واستقلالية لمشاريعها، بما يتوافق مع طموحاتها وقدراتها، دون قيود تعيق تطورها المهني والاقتصادي.

جدول رقم 35 يبين توزيع المبحوثات حسب كون الإجراءات والشروط الحكومية تعيق المشاركة الفعالة للمرأة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	40.3
لا	37	59.7
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين جدول توزيع المبحوثات حول تأثير الإجراءات والشروط الحكومية على مشاركة المرأة في المشاريع أن 40.3% من النساء يعتبرن أن هذه الإجراءات تعيق مشاركتهن الفعالة، بينما 59.7% منهن يرون أنها لا تشكل عائقًا.

تشير هذه النتائج إلى أن جزءًا مهمًا من النساء يواجهون صعوبات بسبب التعقيدات أو الشروط الحكومية التي قد تكون بيروقراطية أو غير مرنة، مما يؤثر سلبًا على تمكين المرأة في المجال الاقتصادي. من جهة أخرى، الأغلبية ترى أن هذه الإجراءات ليست عائقًا كبيرًا، وهذا قد يعكس تفاوتًا في التجارب أو قدرة بعض النساء على التعامل مع هذه المتطلبات.

لذا، هناك حاجة لمراجعة وتبسيط الإجراءات الحكومية الخاصة بالنساء المقاولات، وتوفير دعم إداري وتقني يسهل على النساء تجاوز هذه التحديات، مما يعزز من مشاركتهن الفعالة ويساهم في تنمية مشاريعهن بشكل أفضل.

جدول رقم 36 يبين توزيع المبحوثات حسب تغير نظرة الأسرة والمجتمع اتجاهك بعد تأسيس المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	61.3
لا	24	38.7
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين جدول توزيع المبحوثات حول تغير نظرة الأسرة والمجتمع تجاه المرأة بعد تأسيس مشروعها أن 61.3% من النساء لاحظن تغيرًا إيجابيًا في نظرة الأسرة والمجتمع تجاههن، بينما 38.7% لم يلاحظن هذا التغير.

هذا يشير إلى أن غالبية النساء المقاولات في الدراسة حصلن على قبول أو دعم أكبر من أسرهن ومجتمعهن بعد أن أثبتن جدوى مشاريعهن واستقلاليتهن الاقتصادية. التغير الإيجابي في النظرة قد يعزز من ثقة المرأة بنفسها ويدعم استمرارها في تطوير مشروعها.

مع ذلك، وجود نسبة ليست بالقليلة لم تشهد تغيرًا في النظرة، يوضح أن بعض التحديات الاجتماعية ما زالت قائمة، مما يتطلب المزيد من التوعية والتحسيس لتعزيز دور المرأة في المجال الاقتصادي وتمكينها بشكل كامل.

جدول رقم 37 يبين توزيع المبحوثات حسب الاعتقاد بأن المشروع ترك أثرا إيجابيا في مجمل حياتك الاجتماعية والاقتصادية

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	72.6
لا	17	27.4
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين جدول توزيع المبحوثات حول الاعتقاد بأن المشروع ترك أثرًا إيجابيًا في مجمل حياتهن الاجتماعية والاقتصادية أن 72.6% من النساء يعتقدن أن المشروع ساهم بشكل إيجابي في تحسين حياتهن، في حين أن 27.4% منهن لم يشعرن بذلك التأثير.

تعكس هذه النتيجة أن غالبية النساء المقاولات يرون في مشروعهن فرصة لتعزيز وضعهن الاجتماعي والاقتصادي سواء من حيث الاستقلالية المالية، زيادة الدخل، أو تحسين مكانتهن داخل الأسرة والمجتمع. كما يشير ذلك إلى الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الشخصي والمجتمعي. ومع ذلك، تبقى نسبة 27.4% من النساء اللاتي لم يشعرن بتأثير إيجابي، ما يدل على وجود تحديات أو عراقيل ما زالت تعيق استفادتهن الكاملة من المشروع، وهو ما يستدعي متابعة ودعم مستمر لتجاوز هذه الصعوبات.

جدول رقم 38 يبين توزيع المبحوثات حسب كون المشروع عزّز ثقتك بقدراتك لمواجهة صعوبات العمل في السوق

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	67.7
لا	20	32.3
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين جدول توزيع المبحوثات حول تأثير المشروع على تعزيز ثقتهن بقدراتهن لمواجهة صعوبات العمل في السوق أن 67.7% من النساء أكدّن أن المشروع عزّز ثقتهن بأنفسهن وبقدراتهن على مواجهة تحديات السوق، بينما 32.3% لم يشعرن بهذا التعزيز.

هذه النتيجة تعكس الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يتركه إنشاء وإدارة مشروع خاص على الثقة الذاتية للمرأة المقاولة، حيث تمنحها تجربة النجاح العملي والمباشر فرصة لتطوير مهاراتها ومواجهة التحديات بثقة أكبر. كما يشير ذلك إلى أن دعم وتمكين المرأة من خلال المشاريع الصغيرة يلعب دورًا مهمًا في بناء قدراتها النفسية والمهنية.

من جهة أخرى، نسبة النساء اللاتي لم يشعرن بزيادة في الثقة تشير إلى وجود عوامل أو عقبات قد تؤثر على تجربتهن، مثل نقص الخبرة، ضعف الدعم، أو صعوبات اقتصادية واجتماعية، مما يتطلب توفير مزيد من التكوين والمتابعة والدعم النفسي والمهني.

جدول رقم 39 يبين توزيع المبحوثات حسب ازدياد دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	75.8
لا	15	24.2
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح جدول توزيع المبحوثات أن 75.8% من النساء المشاركات في الدراسة لاحظن زيادة في دخل أسرهن بعد تأسيس المشروع، بينما 24.2% لم تشهد زيادة في الدخل.

تعكس هذه النسبة العالية من النساء اللاتي استفدن من ارتفاع دخل الأسرة بعد بدء المشروع الأثر الاقتصادي الإيجابي لريادة الأعمال النسائية في المنطقة، خصوصًا في الجنوب. فهذا يدل على أن المشاريع التي تديرها النساء تلعب دورًا فعّالًا في تحسين المستوى المعيشي لأسرهن، وتعزيز الاستقلالية المالية.

ومن ناحية أخرى، وجود نسبة من النساء لم تشهد زيادة في الدخل يشير إلى تحديات محتملة تواجه بعض المشاريع مثل ضعف التسويق، المنافسة، أو نقص الدعم المالي والتقني، مما يستدعي المزيد من الدعم والتوجيه لتحسين فرص نجاح هذه المشاريع.

جدول رقم 40 يبين توزيع المبحوثات حسب نصحك للأخريات بتأسيس مشروع خاص بهن

الخيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	49	79.0
لا	13	21.0
المجموع	62	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أن 79.0% من المبحوثات ينصحن الأخريات بتأسيس مشروع خاص بهن، مقابل 21.0% لا ينصحن بذلك.

هذا يعكس مدى رضا وتجربة النجاح التي عايشتها غالبية النساء في العينة، حيث يظهر أنهن يعتقدن أن ريادة الأعمال تمثل فرصة مهمة للاستقلال الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي. النسبة الكبيرة التي تنصح بتأسيس مشروع خاص تعبر عن تفاؤلهن وتشجيعهن لغيرهن من النساء على الدخول في مجال المقاولة، مما يدل على وجود تأثير إيجابي للمشاريع على حياتهن.

أما النسبة الأقل التي لا تنصح، فقد تكون تعكس تجارب صعبة أو تحديات واجهنها، مما يبرز أهمية توفير دعم إضافي لتسهيل الطريق أمام النساء الراغبات في الدخول إلى عالم المقاولة.

مناقشة فرضيات الدراسة

بناء على النتائج السابقة، يمكن أن نناقش فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: "أدى توفير آليات دعم فعالة وميسرة للمقاولين إلى زيادة تبني ثقافة المرأة المقاولة في الجزائر".

تحليل الفرضية يبدأ من ملاحظة نسبة الاستفادة العالية من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث 90.3% من المبحوثات استفدن من التمويل المالي، إضافة إلى وجود خدمات غير مالية مثل التكوين والتسويق التي استفادت منها نسبة معتبرة (35.5%). كما أن 67.7% من المبحوثات تمولن مشاريعهن من قرض موجه لشراء مواد اولية نظرا لبساطة الاجراءات وتناسب القيمة المالية مع طبيعة المشاريع البسيطة للنساء،كذلك توجد نسبة معتبرة المتمثلة في 32.3% إنشاء مشروع بقرض يصل إلى مليون دج، ما يدل على مدى توفر آليات دعم ميسرة من حيث التمويل.

تُعد هذه النسب مؤشراً قوياً على أن توفير آليات الدعم سواء المالي أو غير المالي قد ساهم بشكل مباشر في رفع نسبة تبني ثقافة المقاولة بين النساء. دعم ذلك، وجدنا أن 79% من النساء ينصحن أخريات بتأسيس مشروع خاص بهن، وهو دلالة ضمنية على الإيجابية التي شهدتها المرأة تجاه ثقافة المقاولة.

في الأدبيات العلمية، تؤكد دراسات مثل (Rogerson, 2015) أن الدعم المالي والتدريبي من المؤسسات الرسمية يُعزز من ثقافة المقاولة ويدفع النساء نحو ريادة الأعمال، خاصة في بيئات ذات معوقات اجتماعية واقتصادية. وعليه، يمكن القول أن نتائج الدراسة تدعم هذه الفرضية بوضوح.

الفرضية الثانية: "هناك ارتباط قوي بين ارتفاع مستوى المقاولة النسائية في ورقلة ووجود الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر".

تظهر نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من النساء في ورقلة يعتمدن على الوكالة للحصول على التمويل والخدمات، وهو ما يتجلى في نسب الاستفادة المالية التي بلغت أكثر من 90%. كما أن المعلومات التي تتلقاها النساء عن الوكالة تأتي من مصادر متعددة، منها وسائل الإعلام والأقارب والأيام التحسيسية، ما يشير إلى انتشار وفعالية خدمات الوكالة في المنطقة.

ترتبط كذلك طبيعة الاستفادة من الوكالة بخدمات مالية وغير مالية، حيث 64.5% استفدن من الامتيازات الجبائية و45.2% استفدن من دورات تكوينية، وهذا النوع من الخدمات يعزز فرص النجاح والاستمرارية في المشاريع النسائية.

بالإضافة إلى ذلك، وجود نسبة عالية من النساء (72.6%) لديهن نية لتوسيع مشاريعهن المستقبلية يؤكد على الثقة التي يمنحها وجود هذه الخدمات. هذا الارتباط يدعم فرضية أن مستوى المقاولة النسائية مرتبط بمدى جودة وتنوع الخدمات التي توفرها الوكالة، حيث أن الخدمات المالية والتكوين والدعم المعنوي تعمل كمحفزات رئيسية.

دراسات أخرى مثل (Kantis et al., 2002) تؤكد أن الخدمات الشاملة التي تقدمها مؤسسات الدعم المالي والاجتماعي تؤثر إيجابياً على نمو المقاولة النسائية، مما يبرر قوة الارتباط في هذه الحالة.

الفرضية الثالثة: "الدعم المالي المباشر هو عامل حاسم في نجاح المرأة المقاولة".

تشير نتائج الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثات (90.3%) استفدن من التمويل المالي، وهذا الدعم شكل الأساس في إطلاق المشاريع. كذلك، 75.8% لاحظن ازدياد دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع، و67.7% شعرن بزيادة ثقتهم بقدراتهن لمواجهة صعوبات السوق.

كما أظهرت النتائج أن الدعم المالي كان له أثر مباشر على استمرار المشاريع وتوسعها، حيث أن 72.6% من النساء ينوين توسيع مشاريعهن، ما يدل على وجود قاعدة مالية سليمة قادرة على الاستمرارية والنمو.

في الأدبيات، يؤكد (Ahlstrom & Bruton, 2010) أن التمويل يعد من أهم الحواجز التي تواجه المرأة في ريادة الأعمال، وأن توفير الدعم المالي المباشر يقلل من هذه الحواجز ويعزز فرص النجاح، خصوصاً في البيئات التي تفتقر إلى بنية تحتية قوية.رغم تدخل عوامل اخرى مثل التكوين والتوجيه والمرافقة والتسويق في المجال المقاولاتي الذي يضمن استمرار المشاريع ،الا انه يتضح لنا من خلال نتائج الدراسة أن الدعم المالي المباشر يشكل عنصراً حاسماً وفاعلًا في نجاح المرأة المقاولة في ورقلة.

الفرضية الرابعة: "كلما كانت البيئة السوسيو ثقافية أكثر دعما وتمكينا للمرأة كلما زادت احتمالية إقبالها على ريادة الأعمال".

تؤكد نتائج الدراسة أن 71% من المبحوثات تلقين تشجيعاً من المحيط العائلي، و54.8% تتفق أفكار عائلاتهن مع البيئة المحيطة، و61.3% لاحظن تغيراً إيجابياً في نظرة الأسرة والمجتمع بعد تأسيس المشروع. وهذا يدل على وجود بيئة داعمة نسبيًا تعزز من رغبة المرأة في الدخول إلى عالم المقاولة.

ومع ذلك، تبين أن 40.3% يرون أن الإجراءات الحكومية تعيق المشاركة الفعالة، و67.7% يؤكدون عدم كفاية الثقافة الاستثمارية في المجتمع، و53.2% يرون أن فرص التدريب غير كافية. مما يشير إلى وجود بعض القيود التي قد تحد من الإقبال الكامل.

لكن مع الدعم الأسري والاجتماعي، والذي يظهر في أكثر من نصف العينة، ترتفع احتمالية إقبال المرأة على ريادة الأعمال، وهذا يتوافق مع نظريات (Shane, 2003) التي تؤكد دور البيئة الاجتماعية والثقافية في تشكيل دوافع المرأة للانخراط في ريادة الأعمال.

بالتالي، يمكن القول إن البيئة السوسيو ثقافية الداعمة تشكل عامل تمكين أساسي يعزز من إقبال المرأة على المشاريع المقاولة، رغم وجود تحديات ما تزال بحاجة إلى معالجة.

خلاصة:

تشير نتائج الدراسة إلى أن توفير آليات دعم ميسرة وفعالة (مالياً وتكوينياً) من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يعزز من ثقافة ريادة الأعمال النسائية في ورقلة، حيث يلعب الدعم المالي دوراً محورياً في نجاح المرأة المقاولة. كما تؤثر البيئة الاجتماعية والثقافية الداعمة إيجابياً في زيادة احتمالات إقبال النساء على مشاريعهن الخاصة، مع وجود بعض التحديات التي تتطلب حلولاً لتعزيز هذا الإقبال وتحقيق تنمية مستدامة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل دراسة حالة **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ورقلة** خلال الفترة **2005_2024**، حيث تم تسليط الضوء على الإطار القانوني الذي يحكم نشأة الوكالة، إلى جانب مهامها وأهدافها الرامية إلى دعم المشاريع المصغرة وتعزيز روح المقاولة لدى الأفراد، لا سيما الفئات الهشة كالنساء والشباب.

كما تم التطرق إلى الهيكل التنظيمي للوكالة لفهم كيفية تسييرها وإدارتها، بالإضافة إلى الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها للمستفيدين، والتي تشمل التمويل، التكوين، والمرافقة التقنية لضمان نجاح المشاريع واستدامتها.

أظهرت الدراسة أن الوكالة تلعب دورًا حيويًا في دعم التنمية المحلية، إلا أنها تواجه بعض التحديات، مثل تعقيد الإجراءات الإدارية وصعوبة الوصول إلى بعض الفئات المستهدفة. وعليه، فإن تعزيز دورها يتطلب تطوير آليات أكثر مرونة، وتوسيع نطاق التوعية حول أهمية القروض المصغرة كأداة فعالة للتمكين الاقتصادي

الخاتمة:

أضحى النمو الاقتصادي المستدام اليوم مرهونا بمدى إدماج المرأة في مسارات التنمية ،باعتبارها تمثل نصف المجتمع ،ولا سيما من خلال دورها المتنامي في المجال المقاولاتي. وقد أكدت التقارير الدولية على أهمية هذا الدور في تعزيز الاقتصاد الوطني،ما جعل الدولة تعتمد جملة من السياسات العامة والإجراءات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع فئة الشباب،لا سيما النساء على ولوج عالم المقاولات.وفي هذا السياق تناولت هذه الدراسة **دور آليات الدعم في ترقية المرأة المقاولة في الجنوب من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة 2005_2024.**

لأجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة ،تم تقسيم البحث إلى فصلين :فصل نظري تناول ماهية المرأة المقاولة ،مع التطرق لمختلف الآليات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لها و الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تمكينها الإقتصادي ،وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة،من خلال تهيئة بيئة الإستثمار بالجزائر بإعتبارها مدخلا أساسيا لفهم محددات دعم المبادرات المقاولاتية النسوية ضمن الرؤية الإستراتيجية للتنمية الوطنية المستدامة وبناءاً على نتائج دراستنا في جانبيها النظري والتطبيقي تبين لنا مايلي:

_ أثبتت المرأة حضورها الفاعل ودورها الحيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،من خلال إنخراطها المتزايد في ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع الخاصة بها ،هو ما تؤكده النسبة المرتفعة لمشاركة النساء ضمن برامج الوكالة،غير أن مناخ الأعمال وعلى الرغم من الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الدولة لدعم الريادة النسوية لا يزال يشهد عدداً من العراقيل والتحديات البنيوية التي تعيق النساء وتحد من قدرتهن على الإستفادة المثلى من هذه البرامج وضمان إستمرارية مشاريعهن .

_إستراتيجية دعم المقاولاتية التي إنتهجتها الحكومة يجب أن تقوم على سياسة شاملة ولا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة للقيام بهذه المهام فقد أثبتت الدراسة أنه رغم تعدد أليات الدعم التي أنشأتها الدولة إلا أن نسبة المقاولاتية النسوية بقي منخفضا جداً لغياب التنسيق بين هذه الآليات وهيئات أخرى مرتبطة بمجال المقاولاتية كالمؤسسات البنكية ومديرية الضرائب ،والتي تشكل عائقا أمام النشاط المقاولاتي للمرأة المقاولة .

_ساهم الطابع المركزي لصنع القرار في آليات الدعم في تقييد إستغلال الخصائص التنموية المحلية، ما إنعكس سلباً على فاعلية هذه السياسات في تعزيز و تحقيق التنمية المحلية .

_غياب الروح والثقافة المقاولاتية لدى عدد من المستفيدات من برامج الدعم في ظل سهولة الوصول إلى مصادر التمويل من الهيئات الداعمة وغياب آليات التتبع والمرافقة الفعلية،ساهم في تعزيز منطق ريعي في التعامل مع هذه الموارد ،مما أدى الى تفشي سلوكيات مثل التحايل للحصول على التمويل والمعدات ،وإرتفاع نسب عدم التسديد وهو مايستدعي من الحكومة تفعيل سياسة أكثر صرامة قي ضبط وتنظيم هذه الآليات من خلال تشديد شروط

الإستفادة وتعزيز المراقبة ،وربط الدعم بمدى الإلتزام الفعلي بتحقيق أهداف المشاريع في إطار مقاربة تنموية أكثر فعالية وإستدامة.

_ تمكين المرأة في الجزائر لا يمكن إختزاله في الأبعاد الإقتصادية فقط كالتشريعات والقوانين أو آليات الدعم المالي ،بل يتجاوز ذلك ليشكل قضية متعددة الأبعاد تتطلب تظافر جهود مختلف الفواعل المؤسساتية والمجتمعية فترقية دور المرأة يستلزم تنسيقا فعالا بين السياسات العمومية،والمجتمع المدني ،والمؤسسات التربوية والثقافية ،لضمان مقاربة شاملة مستدامة تعزز مشاركتها الفعلية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

_تلعب الجمعيات الناشطة في مجال تمكين المرأة دوراً حاسماً في تنمية الحس المقاولاتي لدى النساء المقاولات من خلال تنظيم المعارض والملتقيات والأيام التحسيسية ،فضلا عن تعاونها مع آليات الدعم الرسمية في الترويج للروح المقاولاتية ونشر ثقافة ريادة الأعمال ،ولا سيما لدى النساء الريفيات والمهمشات. كما تساهم الجمعيات في إشراك النساء في ملتقيات دورية محلية ووطنية ودولية،مما يعزز من إندماجهن في الديناميكية الإقتصادية ويساهم في ترقية أدوارهن ضمن التنمية المستدامة.

_تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة من أبرز الهيئات الفاعلة في مجال تمويل ودعم المقاولات النسوية ،نظراً لدورها المحوري في توفير الآليات المالية والتقنية اللازمة لترقية ريادة الأعمال لدى المرأة ،ويتجلى هذا الدور من خلال العدد المعتبر للمستفيدات من برامج الوكالة ،ما يعكس نجاعتها في تمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز مشاركتها في التنمية المحلية.

_تظهر الدراسة أن الصيغ التمويلية المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر تمثل آلية فعالة وأداة بالنظر إلى صيغتها التمويلية المتميزة بالمرونة وبساطة الإجراءات خاصة صيغة التمويل الثنائي الذي يتماشى مع خصوصيات المقاولة النسوية في المناطق الجنوبية .

_ تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية تشغيل أكثر منها سياسة مدروسة للمقاولاتية .

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكننا أن نقدم التوصيات التالية :

- لا ينبغي حصر تجسيد سياسة دعم المقاولاتية في الدور الحكومي فقط ،بل يجب إشراك مختلف الفاعلين الإقتصاديين ،وفي مقدمتهم المؤسسات البنكية بإعتبارهم شركاء أساسين في تعزيز بيئة ريادة الأعمال كما تقضي فعالية هذه السياسة تتبع مسار المؤسسات المنشاة حديثا لا سيما من حيث إستمراريتها وديمومتها ،بهدف تقييم مدى نجاعة الدعم المقدم ويعد تسريع وتيرة تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء المؤسسات خطوة جوهرية لضمان جذب أكبر عدد ممكن من المبادرات المقاولاتية وتوفير مناخ ملائم لنموها.

- ضرورة مشاركة كل الجهات الحكومية وغير الحكومية في دعم ونشر الروح والثقافة المقاولاتية .

_ تشجيع وتوسيع إنتشار نوادي الأعمال والجمعيات المهتمة بريادة الأعمال والمقاولة النسوية من خلال إنشاء فروع محلية ومكاتب تنسيقية لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين المقاولات على المستوى المحلي و الوطني والدولي.

- رفع قيمة التمويل بما يتناسب مع المتغيرات الإقتصادية الحالية ويسهم في تحقيق الأهداف المنشودة للمقاولين .

_ النظر في إمكانية التخلي عن التمويل الثلاثي ورفع قيمة التمويل الثنائي المتوافقة مع معتقداتنا الدينية الرافضة للمعاملات الربوية التي عادة ماتكون سبباً في عدم لجوء فئة كبيرة من النساء المقاولات إلى الإستفادة من الصيغ المقدمة من طرف الوكالة.

_ إلزامية التكوين المسبق ،وتمديد مدته لتمكين المستفيدات من الجوانب القانونية والمالية للمقاولة،بما يعزز نجاح وإستمرارية المشاريع ،وتفعيل التعاون في مجال تكوين المستفيدات مع الجامعات والتكوين المهني .

– ضرورة حرص المرافقين على توضيح جميع الخدمات والبرامج المتاحة في الوكالة ومواصلة المرافقة بعد الاستفادة لتمكين المستفيدات من إستغلال الفرص بشكل أمثل.

– تخفيف الإجراءات الجبائية على النساء المقاولات نظراً لخصوصية ممارسة أغلب الأنشطة من المنزل.

إقرار إجراءات إدارية وتدابير تحفيزية موجهة خصيصاً للمرأة ،بما يضمن تيسير ولوجها إلى عالم المقاولتية.

_تحديد سقف التمويل المخصص لبعض الأنشطة التي تلقت تمويلا كبيراً سابقاً بهدف تشجيع المقاولات على الإبتكار والبحث عن الأفكار جديدة لتطوير أنشطتها .

_ضرورة تعزيز جهاز المرافقة داخل الوكالة وتدعيم قدراته البشرية والتنظيمية بما يمكنه من أداء دوره بفعالية في مرافقة حاملات المشاريع ،وذلك من خلال تحسين جودة المتابعة والتوجيه ،مع التركيز على توفير الشرح الوافي للمسارات الإجرائية والدعم المستمر خلال مختلف مراحل المشروع.

في الأخير نخلص بأن الاستمرارية تمثل المؤشر الأصدق على نجاح أي مشروع مقاولاتي ،إذ لايكفي تحقيق الانطلاقة أو الأرباح المرحلية،بل تقاس الجدوى الحقيقية بقدرة المشروع على الصمود،التطور،التكيف مع التحديات وهو ما يشكل رهاناً أساسيا أمام المرأة المقاولة .

قائمة المراجع

Les Référeces

الكتب:

1. منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، **التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية , الاطر القانونية في الجزائر و مصر و الاردن و ليبيا و المغرب و تونس**: جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الادارية 2018 .
2. هدى ربيع، حسين سعيد، **معوقات التسويق المجتمعي لبرامج الريادة الاعمال بالجمعيات**
3. **النسائية (دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع)** مجلة البحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية. العدد:03 (مصر) مارس 2024 .
4. هبة محمد عبد الوهاب، معوقات ريادة الاعمال النسائية في تمكين المرأة، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**.(مصر) 2023.

القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوية رقم 12-06، المتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية** العدد 2، الصادرة بتاريخ 13 يناير 2012.
2. الجمهورية الجزائرية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 14 24 الموافق 22 يناير سنة 2004، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي.**

الأطروحات والرسائل:

1. ساعد سكينة، **المرأة الجزائرية وفعل المقاولة دراسة ميدانية لدوافع وصعوبات أنشاء المرأة للمقاولات بولاية المدية**، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر2، 2020.
2. سلامي منيرة، **دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر-دراسة ميدانية على عينة من المقاولات**، (أطروحة دكتوراه)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015.
3. *قنونة آمال، **التحديات السوسيوثقافية للمرأة المقاولة في الجزائر"دراسة ميدانية على عينة من النساء المقاولات الجلفة الأغواط المسيلة**، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر2، 2022.*
4. بعيط امال، **برامج مرافقة المقاولاتية في الجزائر (واقع و افاق) دراسة حالة محضنة سيدي عبد الله**، (اطروحة دكتوراء) جامعة باتنة،2016.
5. قوجيل محمد، **دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-**،(اطروحة دكتوراء)،جامعة ورقلة،2016.

6. بداوي محمد سوفيان، مرابط ايمان، **الدراسة السوسيولوجية النظرية حول المقاولة النسوية في الجزائر (واقع و افاق)** (مداخلة) جامعة محمد بوضياف المسيلة،2015.
7. ببة ايمان،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، (مذكرة ماستر غير منشورة) ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
8. زميتي منال،**الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة**،(مذكرة ماستر)،جامعة قالمة،2023.
9. كريم وهيبة،**دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2004-2021**،(مذكرة ماستر)،جامعة محمد بوظياف المسيلة،2022.

المجلات:

1. بلقاسمي أميرة، التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**. المجلد: 09، العدد:02، 2022.
2. بومناد سيف الدين، سنوساوي عكاشة بشير، الرغبة المقاولاتية والإبداع لدى الشباب الجامعي، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**. المجلد : 3، العدد:01، 2019.
3. حمزة فتح الله، دور الهياكل الداعمة في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائردراسة حالة وكالة، **مجلة إضافات اقتصادية**. المجلد:08، العدد:01،2024.
4. حملة عز الدين، هالة يحياوي، دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2017،**مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية**. المجلد: 02،العدد: 01، 2021.
5. خير الدين جمعة، باشا فاتن، عوادي عبد القادر، تحليل وتقييم أداء آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مجلة البشائر الاقتصادية**. المجلد:6 العدد:1، 2020.
6. بوشريط زهية، سيدي موسى ليلى، المرأة المقاولة ومشاركتها في التنمية المستدامة بالجزائر، **مجلة منتدى الأستاذ**، المجلد: 20،العدد:01، 2024.
7. عثماني زين العابدين ، سيد حياة، دور المرافقة المقاولاتية في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة دراسة حالتي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**. مجلد: 07، العدد: 01، 2023.
8. عزيز سامية، قوارح أمالخير، تحديات المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري، **مجلة العلوم الإنسانية**. المجلد :21، العدد : 1، 2021.

9. سبرينة مانع، فضيلة بوطورة لمرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"angem"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**.المجلد:3 ، العدد:1 ،2018.
10. بوعلاق سعدية، مدفوني هندة، دور آليات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، المجلد: 9، العدد: 2، 2022.
11. شريف سمية وآخرون، واقع المقاولة النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والمعوقات، **مجلة المقار للدراسات الاقتصادية**. المجلد: 03، العدد: 02، 2019.
12. زايدي صفاء وآخرون، فعالية نظام البيئي المقاولاتي من وجهة نظر مسيري هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية،**مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. المجلد: 10، العدد: 01، 2023**.
13. طبايبية رمزي، شريط فيروز، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الاستدامة للمشروع المقاولاتي (دراسة حالة المشاريع المدعمة من الوكالة الوطنية للتشغيل ولاية تبسة)، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.** المجلد 05، العدد 03، 2023.
14. بوطورة فضيلة ، الوافي علاء الدين ،دور التكوين للمرافين والمفترضين في تفعيل المقاولاتية في الجزائر"دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية**، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3،المجلد: 9، العدد: 1، 2020.
15. كواش خالد،بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر (الأهمية الواقع والتحديات)دراسة استطلاعية، **مجلة المناجير**، المجلد: 2، العدد:1، 2015.
16. ليلى بن عيسى، نوال براهيمي، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر :الواقع والتحديات، **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، المجلد:4، العدد: 15، 2020.
17. مسعود ان احمد،دريس نعيمة، الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاولة في الجزائر– دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات،**مجلة معارف**،العدد:20، 2016.
18. معطوب السعيد، مشري إيمان، واقع مساهمة هيئات التمويل والمرافقة لي دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مركز الدعم و الاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–خنشلة، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد: 09، العدد: 01، 2021.
19. مناصرة سميرة،**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إسهامات الدولة الجزائرية -آليات الدعم المالي نموذجا** ،مداخلة الملتقى الوطني عن بعد والموسوم ب:التكامل الاقتصادي المحلي في الجزائر مقاربة اقتصادية شاملة لبناء اقتصاد متكامل قطاعيا يوم 18 : مارس 2023،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة

20. سلامي منيرة، قريشي يوسف ،المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**. المجلد:3، العدد1، 2014.

21. موسوس مغنية، صافر وسام،آليات التمويل الإسلامي لدعم المقاولة النسوية في الجزائر، **مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة**،المجلد:5، العدد:1، 2023.

22. مولاي أحمد الصالحي، مفهوم المقاولة ،أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أصنافها وأنواعها، ودورها في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية، **مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية**. المجلد :2، العدد:5، 2022.

23. موبوب رشيد ، فعالية تعليم المقاولاتية في تعزيز نوايا الطالبات الجامعيات نحو العمل المقاولاتي ،**مجلة المفكر**. المجلد: 8، العدد:1، 2024.

24. سيود مبارك، عكاشة عزيزي احمد ،ريادة الاعمال النسائية في الجزائر:قراءة من التقارير و المؤشرات العالمية، **مجلة الميادين الاقتصادية**. المجلد: 6 .العدد: 1، 2023.

25. شليغم غنية،تومي فضيلة، تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية حالة ورقلة، **مجلة الباحث العلوم الانسانية و الاجتماعية**. المجلد:7، العدد:22، 2015.

26. سيود مبارك، عكاشة عزيزي احمد، ريادة الأعمال النسائية في الجزائر :قراءة من التقاريرو المؤشرات العالمية ,**مجلة الميادين الاقتصادية** .المجلد: 6، العدد:1، 2024.

27. بن النوي عائشة، تمكين المرأة الجزائرية،**مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع**. المجلد:2، العدد:4، 2019.

المراجع الأجنبية:

1. Lila Ayad, Analysis of women's job offer through entrepreneurship The case of Algeria, **Journal of Economics and Administrative Sciences**. Vol:26, N°: 123, 2020.
2. Oufae Boukroch, A sociological Approach to the Role of Women Entrepreneurs in the Development of the Economy of Moroccan Society, **Journal index of exploratory studies**. vol:5, N°:2, 2022.
3. Redhouane Lammar, Haoua abdelkader,contribution of the National Microcredit Management Agency to enhancing economic development in Algeria through stimulating the Performance of small and medium-

sized enterprises,**Management Economics Research Journal**. Vol: 06, N°:1, 2024.

4. Sellami Mounira, Motivations of female entrepreneurship in Algeria And the factors for its success Field study on a sample of women entrepreneurs**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE**. Vol:6, N°:1,2021.

المراجع الالكترونية:

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، د س، على الموقع: https://www.angem.dz/ تم الإطلاع يوم: 2025/02/08، على الساعة: 04:00.
2. معجم المعاني، تعريف ومعنى المرأة في المعجم الجامع، د س، على الموقع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar. تم الاطلاع يوم :2025/02/05، على الساعة:23:17.
3. وكالة الأنباء الجزائرية، السجل التجاري: تسجيل أزيد من 32.000 امرأة تاجرة جديدة في ظرف 5 سنوات، 7 مارس 2024، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/158530-32-000-5 تم الاطلاع يوم: 10\04\2024 على الساعة 22:20.
4. منظمة المرأة العربية، التمكين الاقتصادي للمرأة، د س، على الموقع: https://www.arabwomenorg.org/ProgramDetails.aspx?ID=12 تم الاطلاع يوم 16/03/2025 على الساعة 22:15
5. وكالة الأنباء الجزائرية، قرض مصغر:17 ألف مستفيد خلال 2024، 5 مارس 2025، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/176642-17-2024 تم الاطلاع يوم 12\04\2025.
6. وكالة الأنباء الجزائرية، وضع خارطة طريق لدعم و تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر، 4 فيفري 2020، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/83236-2020-02-04-11-57-36 تم الاطلاع يوم: 14\04\2025.
7. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الدليل القانوني لحماية المراة وترقيتها في التشريع لجزائري، 4 ماي 2025، على الموقع: https://2u.pw/MmSxK تم الاطلاع يوم: 10\5\2025

الملاحق

الإستبيان

القسم الاول :البيانات الشخصية

1- السن :

من 18 الى 24	☐	من 25 الى 35	☐
من 36 الى 50	☐	اكثر من 50	☐

2- الحالة العائلية :

اعزب (ة)	☐	متزوج (ة)	☐
مطلق (ة)	☐	ارمل (ة)	☐

3- عمر المشروع :

من 1 الى 5 سنوات	☐	اكثر من 5 سنوات	☐

4 – السكن :

ورقلة	☐	حاسي مسعود	☐
تقرت	☐	سيدي خويلد	☐

5 المستوى التعليمي :

ابتدائي	☐	متوسط	☐
ثانوي	☐	جامعي	☐
حاصل على شهادة تكوين	☐	بدون مستوى	☐

6 - ما هو نمط التمويل :

انشاء مشروع (1000000.00)	☐	شراء مواد اولية (250000.00-40000.00)	☐

7 - ما هو قطاع النشاط الذي تنتمي اليه المؤسسة :

الفلاحة والصيد البحري	☐	الصناعة الغذائية	☐
الخدمات	☐	المياه و الطاقة	☐
الحرف التقليدية	☐	اعمال عقارية	☐

8 - مكان انشاء المشروع :

في البيت (مقر الاقامة) ☐ خارج البيت ☐

المحور الأول: مصدر معلوماتك على الوكالة

البند	نعم	لا	اخرى (اذ كرها)
وسائل الاعلام والاتصال			
عن طريق الاقارب			
عن طريق الأيام التحسيسية للوكالة			

المحور الثاني :ما هي طبيعة معلوماتك على الوكالة

البند	نعم	لا	اخرى (اذ كرها)
معلومات بسيطة وسطحية			
معلومات متوسطة			
معلومات دقيقة ومفصلة			
هل يمكن تحديد طبيعة معلوماتك على الوكالة؟			
الخدمات المالية (الامتيازات الجبائية)			
الخدمات غير المالية (االتكوين–التسويق)			

المحور الثالث: طبيعة استفادتك من الوكالة

البند	نعم	لا	اخرى (اذ كرها)
التمويل المالي			
امتيازات جبائية			
دورة تكوينية			
المشاركة في معرض او صالون			
الاستفادة من محل			

المحور الثالث: بيئة المرأة صاحبة المشروع

البند	نعم	لا	اخرى (اذ كرها)
هل محيطك يشجع تعليم وعمل المرأة ؟			
هل المجتمع يفضل عمل الذكور على الإناث؟			
هل المجتمع يشجع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية؟			

هل المجتمع يشجع المرأة على القيام بمشروع خاص بها؟			
هل تفكير أفراد عائلتك يتوافق مع تفكير أفراد بيئتك؟			
هل أنت صاحبة القرار في فكرة المشروع؟			
هل لاقيت معارضة من طرف عائلتك ومحيطك عند بداية المشروع؟			
هل توجد قناعة من أسرتك بقدرتك على إدارة مشروع ؟			
هل الثقافة الاستثمارية كافية ومناسبة في مجتمعك؟			
هل تتوفر فرص كافية للتطوير والتدريب المهني للمرأة؟			
هل تنتمين إلى نشاط جمعوي			

المحور الرابع: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع على المرأة

البند	نعم	لا	**اخرى (اذ كرها)**
هل حاول أحد أفراد أسرتك إدارة المشروع عنك؟			
هل تنوين توسيع مشروعك مستقبلا؟			
هل تستطيعين شخصيا إنهاء الإجراءات الخاصة بالمشروع؟			
هل لديك القدرة على السفر والتنقل لإنهاء أعمالك الاستثمارية وغيرها؟			
حسب رأيك هل اختيار المرأة لنوع مشروع مبني على القيود المفروضة اجتماعيا؟			
حسب رأيك هل الإجراءات والشروط الحكومية المتبعة تعيق المشاركة الفعالة للمرأة؟			
هل تغيرت نظرة الاسرة و المجتمع اتجاهك بعد تأسيس المشروع؟			
هل تعتقدين أن مشروعك ترك أثرا إيجابيا في مجمل حياتك الاجتماعية والاقتصادية؟			
هل المشروع عزز ثقتك بقدراتك لمواجهة صعوبات العمل في السوق؟			
هل ازداد دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع؟			
هل تنصحين الأخريات بتأسيس مشروع خاص بهن؟			

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال		
الشكل 01	هيكل الوكالة	42
الشكل 02	التمويل الثنائي	49
الشكل 03	التمويل الثلاثي	51

قائمة الجداول

قائمة الجداول		الصفحة
الجدول 01	جدول أنماط التمويل للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر	48
الجدول 03	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب الجنس	52
الجدول 04	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب نمط التمويل	52

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق		الصفحة
ملحق 01	الإستبيان	99

فهرس المحتويات

الاهداء ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

الملخص ..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: المرأة المقاولة بين التمكين الذاتي وآليات الدعم المؤسسي في الجزائر

تمهيد: 9

المبحث الأول:ماهية المرأة المقاولة 10

المطلب الأول: تعريف المرأة المقاولة 10

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المرأة المقاولة 14

المطلب الثالث:العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي النسوي 16

المطلب الرابع: تحديات ومعيقات المرأة المقاولة 19

المبحث الثاني:آليات دعم وتمويل المقاولاتية في الجزائر 21

المطلب الأول:الآليات الحكومية لدعم المقاولاتية: 21

المطلب الثاني:الآليات الجمعوية الداعمة للمرأة المقاولة (ONG): 27

المطلب الثالث:التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر 30

خلاصة الفصل: 35

الفصل الثاني دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ورقلة 2005_2024

المبحث الأول:الهيكل القانوني والتنظيمي للوكالة 37

المطلب الأول:نشأة وتعريف الوكالة 38

المطلب الثاني:مهام وأهداف الوكالة 41

المطلب الثالث:الخدمات المالية و غير المالية 42

المبحث الثاني:حصيلة انجازات الوكالة 45

المطلب الأول : احصائيات الوكالة. 45

المطلب الثاني : إطار ومنهجية الدراسة الميدانية (الاستبيان) 50

المطلب الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها 60
الخاتمة: 85
قائمة المراجع و المصادر 88
الملاحق 94
قائمة الاشكال 97
قائمة الجداول 97
قائمة الملاحق 97
فهرس المحتويات 98

الملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى إبراز أهمية دعم وترقية المرأة المقاولة في الجنوب الجزائري والتعرف على أهم التحديات التي تواجهها ،ومن أجل تحقيق ذل ك حاولنا تناول أبعاد الموضوع،بدءاً من التعرف على أهم السياسات العامة المنتهجة من طرف الحكومة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وترقية دورها في جميع المستويات،و وجدنا أن الجزائر بذلت عدة جهود من خلال التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها وصولاً لوضع آليات وأج هزة مؤسساتية من أجل تنفيذ ومتابعة البرامج،حيث أفرزت الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANG EM بورقلة الدور المحوري الذي تلعبه هذه الآليات ،إذ ساهمت بشكل فعال في دعم و تمويل المرأة المقاولة ،من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم الدع م المالي والفني الذي مكن العديد من النساء من إنشاء مشاريع مدرة للدخل ما عزز من مساهمتهن في التنمية المحلية وخلق فرص عمل،إلا أنها لا تزال تـ واجه عدة عوائق أبرزها الاجتماعية والثقافية ،بالإظافة إلى بعض الصعوبات الإدارية والإجرائية ،ما يتطلب تبني سياسة شاملة ومستدامة تعزز من فعالية ا لهيئات الداعمة للمرأة المقاولة.

الكلمات المفتاحية: آليات الدعم _ المرأة المقاولة _القرض المصغر–االمراة الريفية–التمكين الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of supporting and promoting female entrepreneurship in southern Algeria, as well as identifying the main challenges faced by women entrepreneurs. To achieve this, we explored various dimensions of the topic, beginning with an examination of the key public policies adopted by the government to ensure women's economic empowerment and enhance their role at all levels.

The findings indicate that Algeria has made significant efforts through national legislation and the ratification of international treaties, in addition to establishing institutional mechanisms to implement and monitor relevant programs. The field study conducted at the National Agency for the Management of Microcredit (ANGEM) in Ouargla revealed the pivotal role played by these mechanisms. ANGEM has actively contributed to supporting and financing women entrepreneurs by simplifying procedures and providing both financial and technical assistance. This support has enabled many women, especially in rural areas, to launch income-generating projects, thereby enhancing their contribution to local development and job creation.

However, despite these achievements, women entrepreneurs still face numerous obstacles, most notably social and cultural barriers, along with administrative and procedural difficulties. This situation calls for the adoption of a comprehensive and sustainable policy that enhances the effectiveness of support mechanisms and ensures genuine empowerment of women entrepreneurs.

Keywords: Support mechanisms, women entrepreneurs, microcredit, rural women, economic empowerment.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance du soutien et de la promotion de la femme entrepreneure dans le sud de l'Algérie, ainsi qu'à identifier les principaux défis auxquels elle est confrontée. Pour ce faire, nous avons abordé plusieurs dimensions du sujet, en commençant par l'analyse des politiques publiques mises en place par le gouvernement pour assurer l'autonomisation économique des femmes et renforcer leur rôle à tous les niveaux.

Les résultats montrent que l'Algérie a consenti des efforts considérables à travers des législations nationales, la ratification de traités internationaux, ainsi que la mise en place de mécanismes et d'institutions chargés de mettre en œuvre et de suivre les programmes. L'enquête de terrain menée au niveau de l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit (ANGEM) à Ouargla a révélé le rôle central de ces mécanismes. L'ANGEM a activement contribué au soutien et au financement des femmes entrepreneures en simplifiant les procédures et en offrant un accompagnement financier et technique. Ce soutien a permis à de nombreuses femmes, notamment en milieu rural, de créer des projets générateurs de revenus, renforçant ainsi leur contribution au développement local et à la création d'emplois.

Cependant, malgré ces avancées, les femmes entrepreneures continuent de faire face à plusieurs obstacles, principalement d'ordre social et culturel, ainsi qu'à certaines difficultés administratives et procédurales. Cela nécessite l'adoption d'une politique globale et durable visant à renforcer l'efficacité des dispositifs de soutien et à assurer un véritable empowerment des femmes entrepreneures.

Mots-clés : mécanismes de soutien, femme entrepreneure, microcrédit, femme rurale, autonomisation économique.